جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY

كلية الدراسات العليا

برنامج التاريخ العربي الإسلامي

"أثر التطورات التجارية على البنية السكانية والاجتماعية في رام الله من عام (1994 – 2000)"

"The impact of trade developments on the population and social structure in Ramallah in 1994 – 2000"

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التاريخ العربي الإسلامي

إعداد

إيمان نصار حماد زغارنة

إشراف

الدكتور عبد العزيز عياد

2009/2008

أثر التطورات التجارية على البنية السكانية والاجتماعية في رام الله من عام (1994 – 2000)"

"The impact of trade developments on the population and social structure in Ramallah in 1994 – 2000"

إعداد: إيمان نصار حماد زغارنة

إشراف: د. عبد العزيز عياد

تاريخ المناقشة: 19/ 11 /2009

لجنة الإشراف والمناقشة

د.عبد العزيز عياد	رئيسا	.....
د. موسى سرور	عضوًا	.....
د. حسين الريماوي	عضواً	.....

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التاريخ العربي الإسلامي من كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت– فلسطين.

"أثر التطورات التجارية على البنية السكانية والاجتماعية في رام الله من عام (1994 – 2000)"

"The impact of trade developments on the population and social structure in Ramallah in 1994 – 2000"

إعداد: إيمان نصار حماد زغارنة

إشراف: د. عبد العزيز عياد

تاريخ المناقشة: 19 / 11 /2009

لجنة الإشراف والمناقشة

د.عبد العزيز عياد رئيسا

د. موسى سرور عضوًا

د. حسين الريماوي عضواً

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التاريخ العربي الإسلامي من كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت– فلسطين.

الإهداء

إلى روح والدي الغالي الذي بذل جهداً لتربيتي على الصدق والأمانة.

إلى أسرتي الغالية، التي كانت عوناً لي على أداء واجبي خلال مسيرتي التعليمية.

إلى كل المهتمين بشؤون الطفولة من أجل إيجاد جيل نفخر به، ونأمن له.

إلى من قدم لي يد العون لإنجاح هذه الرسالة.

الباحثة

الشكر

قيل لشاعر لو حذفت بيتا من قصيدتك لغدت أجمل وأبلغ، فكان جوابه، أن كل بيت مثل أحد أولادي لا استطيع التخلي عنه، وربما ينطبق ذلك على كل عمل يقوم على إعداده كاتب أو باحث .

أشكر كل من ساهم في نجاح هذه الورقة البحثية، حتى وصلت إلى مستوى رسالة. وأخص بالشكر الدكتور عبد العزيز عيّاد المشرف على هذه الرسالة، والدكتور موسى سرور، رئيس دائرة التاريخ والآثار، والدكتور حسين الريماوي العضو المشارك في نقاش هذه الرسالة مشكوراً.

هذا بالإضافة إلى جميع المؤسسات والأفراد، خاصة بلدية رام الله، ومركز الإحصاء الفلسطيني، ومعهد أبحاث السياسات الاقتصادي الفلسطيني ماس، وغرفة تجارة وصناعة محافظة رام الله والبيرة.

عرفاناً بالفضل لأهله، فإن جنودا مجهولين. شارك كل منهم بجهد في إخراج هذا البحث إلى النور. وبخاصة في الطباعة والتدقيق والمراجعة، وخاصة "الطالب أيمن جاموس"، وفي هذا المقام لن استطيع ذكرهم جميعا، لكني أقدّر الدور الذي تميزوا به، ولا أنسى دور أمي العظيم خلال إعداد الرسالة فلهم جميعاً كلّ الشكر والعرفان بالجميل.

تقديم

العلم خير وسيلة ترقى بالأمة وترفع من شأنها؛ لأن الأمة التي يُقبل أبناؤها على العلم، تبلغ موقف القوة، وتحتل مكان السيادة، وتحافظ على هيبتها بين الأمم.

رفع الله منزلة العلماء، ومنزلة الذين يعلمون عن الذين لا يعلمون، فقال تعالى: "قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون " صدق الله العظيم.

الباحثة

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
1	إهداء	أ
2	الشكر	ب
3	التقديم	ج
4	فهرس المحتويات	د
5	فهرس الجداول	و
6	ملخص الدراسة باللغة العربية	ز
7	ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية	ك
8	المقدمة	س
9	**الفصل الأول**	1
	تطور المدن في القرن العشرين	
–	مفهوم المدينة	2
–	سمات ومميزات المدن	4
–	العوامل التي ساعدت على تطور المدن	7
–	أهم المدن الفلسطينية في القرن العشرين	8
–	أثر التجارة على تطور المدن في القرن العشرين	25
10	**خلاصة الفصل الأول**	27
11	**هوامش الفصل الأول**	29
12	**الفصل الثاني**	36
	التطور التجاري في رام الله منذ عام (1994– 2000)	
–	رام الله حدودها، ومساحتها، ومناخها.	37
–	تطور مدينة رام الله بين(1967 و1994).	39
–	قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية إلى رام الله.	45
–	تطوير مدينة رام الله في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية.	45

-	توجه الهجرات الداخلية إلى مدينة رام الله	47
-	التجارة الداخلية	51
-	المستوى التنظيمي للمنشآت	58
-	اتساع النشاط العقاري	61
-	التجارة الخارجية	63
13	**خلاصة الفصل الثاني**	72
14	**هوامش الفصل الثاني**	75
15	**الفصل الثالث**	92
	البنية السكانية والاجتماعية في مدينة رام الله	
-	البنية السكانية في مدينة رام الله	93
-	البنية الاجتماعية في مدينة رام الله	97
16	**خلاصة الفصل الثالث**	114
17	**هوامش الفصل الثالث**	116
18	**خاتمة الدراسة**	121
19	**قائمة المصادر والمراجع**	126
20	**الجداول**	
21	**الملاحق**	

فهرس الجداول

الرقم	الجداول	الصفحة
1	جدول (أ)، التطور في حركة النمو السكاني في مدينة رام الله	24
2	جدول (1)، ويظهر أنواع التجارة التي ظهرت في مدينة رام الله منذ عام 1994-2000م	57
32	جدول (2)، المراكز التجارية الموجودة في مدينة رام الله قبل قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية وبعد قدومها	61
4	جدول (3)، عدد الفنادق والمطاعم التي أنشأت في مدينة رام الله 1994-2000م	62
5	جدول (4)، المؤسسات الفلسطينية في رام الله والمنتجات المؤهلة للتصدير	64
6	جدول (5)، بعض النشاطات التجارية في مدينة رام الله من عام 1994 – 2000	65
7	جدول (6)، بعض الاتحادات، والشركات التي ظهرت بفعل التطورات التجارية، والتي اتخذت مدينة رام الله مقراً لها منذ عام 1994 – 2000م	71

ملخص الدراسة

تُعتبر مدينة رام الله إحدى المدن الفلسطينية المهمة والتي تحتل موقعاً متوسطاً في الضفة الغربية من الناحية الجغرافية، وتتأثر الحياة التجارية فيها بأدوات إنتاجها والمبنية بشكل عام على توفير المقومات الأساسية للاستثمار. وقد أدى وجود المقرات الرئيسة للمؤسسات الحكومية في المدينة إلى تزايد العقارات التجارية التي تعود ملكيتها إلى أبنائها. وأما العاملون فيها، فمعظمهم من خارج مدينة رام الله.

إن وجود المدن دليل على تقدم الإنسان وتطوره وتحضره، وهي ظاهرة مميزة على سطح الأرض، وإنجاز من أكبر انجازات الإنسان، حيث يظهر النشاط الاقتصادي بمختلف صوره، وأشكاله، ومؤسساته في المدينة، وللاقتصاد دوره المهم والكبير في تطوير المدن، وحل مشكلاتها، وتعتبر التجارة عاملاً جوهرياً في تقويم حركة التطور العالمي، والإقليمي والمحلي، وهي أيضاً من النشاطات الاقتصادية المهمة. ويمثل الموقع الجغرافي لهذه المدن العامل الرئيسي في جذب الناس من اصحاب مهن ومستثمرين إليها.

وتلعب الظروف الخارجة عن إرادة الإنسان، كالموقع، وطبيعة الأرض، والخامات المعدنية الموجودة في باطنها، والمناخ، دوراً مهماً في وجود المدن وتطورها، خاصة إذا تم استغلالها بشكل علمي، ومنظم. فالتغيرات والتطورات التي طرأت على بعض المدن، تختلف عن بعضها البعض. فمن الصعوبة بمكان إطلاق سمات عامة لمختلف المدن؛ إذ يفسر كل تطور وتغير في مدينة ما في ضوء ظروفها التاريخية، وعوامل نموها، وتمثل كل مدينة ظاهرة فريدة لا تتكرر.

لقد تعرض القطاع التجاري في مدينة رام الله لتشوهات كثيرة خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي لفترة تربو على ثلاثين عاماً، حيث نمت بعض الأنشطة التجارية التي خدمت الاقتصاد الإسرائيلي، وبخاصة تجارة الجملة، والتجزئة، والنقل اللازمة لتسهيل تدفق السلع المستوردة أو من خلالها.

دخلت مدينة رام الله في إطار مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية سنة 1996م، وذلك بناءً على اتفاق أوسلو الذي أدى إلى تطور هائل وكبير، منذ عام 1994 – 2000 م. حيث عملت السلطة الوطنية الفلسطينية على إيجاد أنماط فعالة لتقديم الخدمات ومتطلبات معيشة السكان واحتياجاتهم: كالدوائر الحكومية، والمتاجر بأحجامها، وتخصصاتها المختلفة، والأبنية المكتبية، والمخازن، ودور العلم، والمستشفيات، والمسارح. بالإضافة إلى تطوير قطاع الإعمار والبناء عن طريق الوحدات الكبيرة في منشآت الأنشطة المختلفة أو المساكن الضخمة. فمتطلبات تطوير بنى رام الله التحتية كانت المهمة الرئيسة التي واجهت السلطة الوطنية الفلسطينية.

كما وتطورت تجارة الخدمات في المدينة بشكل كبير، وزادت تجارة المواد الاستهلاكية والغذائية، وظهرت نشاطات تجارية جديدة، مثل مواد البناء، والسيارات، والكهربائيات، والالكترونيات والأثاث، بالإضافة إلى زيادة عدد البنوك، والمصارف، والفنادق، والمطاعم. وشجع ذلك العديد من المؤسسات المحلية والأجنبية والعربية على الاستثمار، خاصة بعد وجود قطاع البنوك والمصارف، التي تقدم الدعم لقطاع التجارة وخاصة التجارة العامة.

تمثل مدينة رام الله مركزاً تجارياً وإدارياً، مما جعلها تتميز بنشاط عمراني كبير، وأصبحت مهبط أصحاب الأعمال والمصالح والمهنيين. وبذلك شكلت رام الله منذ العام 1994 – 2000م المركز الإداري، والخدماتي، والتجاري الأهم في فلسطين، حيث اتخذت معظم البنوك وشركات القطاع الخاص، – بالإضافة إلى المؤسسات الأهلية– من رام الله مقراً رئيساً لها، واعتبرت مركزاً ثقافياً وتعليمياً مهماً، كما وتعتبر المدينة أ نموذجاً يحتذى به في تنوع الثقافات الفلسطينية المحلية، ومكاناً للتنوع الفكري.

ونتيجة لذلك، فقد زادت الهجرة إلى هذه المدينة، (هجرة داخلية) من مدن الخليل، ونابلس، والقدس، وطولكرم، وجنين، وغزة، وأريحا، وبيت لحم.

وأدت مشاريع إعادة الإعمار في رام الله، إلى تشجيع القطاع الخاص على زيادة الاستثمار بشكل زاد من قدرته على امتصاص جزء لا بأس به من البطالة، فتبوأت مدينة رام الله محلاً تجارياً عن مدينة القدس بالنسبة للمدن الفلسطينية؛ التي تحول الظروف السياسية فرض الأطواق العسكرية الإسرائيلية والحصار الخانق على القدس، ومنع الدخول إليها من الاستثمار فيها، إضافة إلى مجاورة مدينة رام الله من المنطقتين الصناعيتين في البيرة وبيتونيا الخاصة بالحرفيين والصناعيين التي أقامتهما بلدية رام الله سابقاً.

وعملت الهجرة الداخلية من مدن الضفة الغربية الأخرى إلى مدينة رام الله على خلق تركيبة متنوعة من السكان، مما أدى إلى وجود اختلافات جزئية في العادات والتقاليد، ميزت مدينة رام الله عن غيرها. وعلى الرغم من تحسُّن وضع التجارة الداخلية

والخارجية بعد قيام السلطة الفلسطينية إلا أن الأسواق الفلسطينية بقيت أسيرة الأسواق الإسرائيلية.

فالنشاط التجاري في مدينة رام الله، هو الوحيد الذي استمر وحافظ على نموه بعد الاحتلال، مما شجع الكثير من المواطنين على الانخراط في هذا المجال كمصدر عمل، والذي أدى بدوره إلى وجود الكثير من المحال التجارية في المدينة، بالإضافة إلى ظهور عدد كبير من المؤسسات والاتحادات التي تهتم بالتجارة، والتي أخذت من رام الله مقراً لها. وعند الاطلاع على أسماء العاملين في تلك المراكز والمحال التجارية، نلاحظ أن أغلبهم- إن لم نقل جميعهم- ليسوا من سكان مدينة رام الله الأصليين، بل من مدن فلسطينية أخرى هاجروا إلى المدينة بدافع البحث عن عمل، أو بسبب نكبة عام 1948. وقد يعتقد البعض أن الشخص العامل أو المشتغل في هذه المحال هو من المدينة نفسها، بسبب معرفته المتعمقة بالعادات والتقاليد التي تميز بها سكان رام الله، والتي أصبح يمارس بعضها بسبب اندماجه فيها منذ فترة طويلة.

Study Summary

Ramallah is one of the cities of Palestine. It is located in the middle of West Bank. Commercial life in Ramallah depends on factors of production, which are generally based on the availability of investment and the existence of the headquarters of governmental institutions. This resulted in the increase in land transactions. This land is the property of the local inhabitants of Ramallah, but the workers in it are from outside Ramallah City.

Cities are a proof of man's progress, its development and urbanization. This is a distinct phenomenon on Earth Surface, and great achievement of mankind. The economic activities in their various forms and institutions appear in the city. Economy plays an important role in the development of cities and solving their problems.

Trade is considered an essential factor in the evaluation of the movement of the world, regional and local development, and it is one of the important economic activities. The factor that attracts people to these cities, especially traders, professionals and investors is the geographic and strategic site of these cities.

Conditions beyond man's control such as the location, land nature, crude minerals existing underground and the climate play important roles in the existence and development of cities, especially if these assets are used in a scientific, organized manner. The changes and developments have taken place in some cities are different. It is very difficult to have common features among different cities; each city is affected by its historical conditions, and its growth factors. Each city represents a unique phenomenon that is not repeated.

The trade sector in Ramallah City has been exposed to many deformations during the occupation period. Some economic activities that serve the Israeli Occupation have grown up, especially the wholesale ,the retail trade, and the necessary transport to facilitate the transport of imported goods from Israel.

Ramallah has been included in the territories of Palestinian National Authority in 1996 according to the Oslo Accord, and this has led to a great development since 1994-2000, as the Palestinian National Authority has established effective patterns to provide the services and the living needs of the people such as governmental departments, trade stores of different specialties, office buildings, stores, schools, hospitals, theatres in addition to developing the construction sector through big blocks of activity premises or the big housing units. The development of the infrastructure of Ramallah city was the main task which faced the Palestinian National Authority.

The services trade developed greatly and the trade of consumption and food stuffs trade increased. New trade activities appeared such as building materials trade and the trade of vehicles, electrical equipment, electronics, and furniture in addition to the increase in the number of banks, hotels and restaurants. This encouraged several local, foreign and Arab institutions to invest, especially after the bank sector became available. These banks give support to the trade sector, especially the general trade.

Ramallah city represents a trade and a administrative center which is characterized by a great construction activity.

Ramallah has become the destination of business men and professionals. So, Ramallah has become the most important administrative, service and trade center in Palestine since 1994-2000. Most of the banks, private sector companies besides the national institutions have become the main headquarters, and it is considered an important cultural, educational center, and the city is considered an example of a variety of cultures and a place for intellectual variety.

Based on the preceding facts, emigration to this city has increased, (internal emigration) from Hebron, Nablus, Jerusalem, Tulkarm, Jenin, Gaza, Jericho and Bethlehem.

The increase in construction projects have encouraged the private sector to increase investment considerably which enabled it to absorb an appreciable part of unemployment and this made Ramallah a substitute of Jerusalem city.

This was the result of imposing a siege around Jerusalem and prevented entry to it, besides opening trade stores in Al-Ram which enlarged the commercial and economic role of Ramallah. Also Ramallah is near the industrial Zones of Al-Bireh and Bitounia. These Zones have become centers for industrialists which were established by Ramallah municipality in the past period.

This internal immigration made the population structure varied which led to a partial difference in customs and traditions that made Ramallah distinctive from other cities.

Despite the fact that the situation of the internal and external trade have improved, the Palestinian markets remained under the will of Israeli markets.

The Commercial activity in Ramallah city has been the only one that continued and grew after the Occupation.

This growth encouraged many citizens to engage in trade as a source of work which in turn gave rise to many trade stores in Ramallah city, and the appearance of a large number of institutions and associations that are interested in trade and to take Ramallah for their headquarters. It is not possible for anyone to distinguish the original people from the people from other areas, except by the name of the family or by asking about the original town.

المقدمة

تعتبر المدن ظاهرة قديمة نسبياً، فقد نشأت وتطورت عبر عدة آلاف من السنيين منذ بدء الزراعة قبل 12,000 سنة تقريبا[1]. فمنذ وجود الإنسان على سطح الأرض سعى لتكوين جماعات بشرية؛ لتشاركه ويشاركها العيش، وذلك من خلال العيش معاً في قرى صغيرة في بداية الأمر، والتي ما لبثت إلى أن نمت وتطورت إلى قرى واسعة ومن ثم إلى تجمعات حضارية كبيرة، إلى أن ظهرت في النهاية المدينة الكبيرة والمتطورة، ويعزى نمو تلك القرى الصغيرة وتطورها، هو الزيادة السكانية، التي فرضت على سكانها زيادة عدد البيوت، وبالتالي المباني الأخرى التي هم بحاجة إليها. وينظر العالم إلى المدن على أنها ظاهرة فريدة ومميزة في مواقع العمران على سطح الأرض، والمدن انجاز يعتبر من أكبر انجازات الإنسان، ومؤشر على مدى تحضره وتطوره[2].

وتشير التطورات التجارية إلى "مجموعة من الظواهر التي تتعلق بالحياة المادية للمجتمع، ووسائل تنمية موارد ثرواته، وإنتاج هذه الثروات وتداولها وتوزيعها واستهلاكها"[3].

وتشتمل المجالات التجارية في مدينة رام الله، على عدة نشاطات مختلفة منها تجارة الجملة والتجزئة، وبيع المركبات وصيانتها وبيع الوقود، كما تشتمل على الخدمات في المحلات التجارية مثل: بيع الملابس، والأحذية، والكهربائيات، والالكترونيات، والأثاث، ومواد البناء، ومواد التجميل والتنظيف.....

وتتأثر الحياة التجارية لأي مجتمع بأدوات إنتاج ذلك المجتمع، والمبنية بشكل عام على توفير المقومات الأساسية للاستثمار، وهو ما ينطبق على الحالة الدراسية؛ أي في رام الله من حيث الموقع الجغرافي المتوسط في الضفة الغربية، وكفاءة الخدمات، ووجود المقار الرئيسة للمؤسسات الحكومية؛ التي تؤدي إلى تزايد النشاط التجاري، وزيادة أعداد التجار، والعاملين لديهم، وذلك بسبب زيادة القوة الشرائية، وحاجاتهم وطاقتهم الاستهلاكية.

عمدت هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة التطورات التجارية، التي حصلت في القطاع التجاري في رام الله منذ مجيء السلطة عام 1994 حتى عام 2000م، لإظهار حجم التطورات فيها، ومناقشة تأثير هذه التطورات على مجتمع المدينة، وزيادة عدد المشتغلين في هذه المجالات التجارية، والتأثر الاجتماعي والسكاني الناجم عن هذه التطورات. فالقطاع التجاري عامل مؤثر في رام الله بشكل كبير، مما أدى إلى ازدهار المدينة، وتحولها إلى مركز تجاري مهم على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة ككل، وأصبحت المرافق التجارية في المدينة منذ بداية التسعينيات ولغاية العام 2000م، في يد مواطنين جاؤوا من مدن فلسطينية أخرى مثل: نابلس، وجنين، وطولكرم، وقلقيلية، والقدس، والخليل، و قرى رام الله وغيرها (قوى عاملة مستثمرين). وهو ما أثر بدوره على البنية السكانية والاجتماعية في مدينة رام الله.

كما شهد النشاط التجاري في مدينة رام الله تطوراً ملحوظاً في العديد من المجالات التجارية؛ فقد ازدادت مبيعات المواد الاستهلاكية الأساسية لعام 2000 بنسبة 37%، في

حين كانت الزيادة سنة 1999 حوالي 32% فقط. كما وزادت نسبة بيع سلع أخرى كالأحذية والملابس لتصل عام 2000 إلى 17%، في حين كانت في عام 1999، 15%[4]. وبلغ عدد سكان مدينة رام الله منذ قدوم السلطة الوطنية نقصد هنا الفترة بين عامي 1996 – 2000 التي هي فترة البحث– مع القرى المحيطة عام 1997 حوالي 213.582 مواطناً يشكلون 7.4%من إجمالي سكان الأراضي الفلسطينية[5]. الأمر الذي أثر على البنية السكانية، والاجتماعية في رام الله "المدينة". ومع مرور الوقت أخذت تبرز مشاكل داخلية في رام الله مثل ازدحام المواصلات، والازدحام أمام البنوك، وشبابيك البريد، وأصبحت رام الله مركز خدمات أكثر من كونها مركز إنتاج، وتجلى هذا في زيادة عدد السكان، وارتفاع نسبة البطالة، وخفض الأجور والدخل، وارتفاع تكاليف المعيشة، وكثرة عدد الباعة الذين يتخذون من أرصفة الشوارع والعربات محالاً لهم، وكثرة المطاعم، وزيادة في المباني العمرانية التي لا تكاد تتوقف، وعمليات هدم والبناء في كل جانب من جوانب المدينة، وزيادة المساكن غير الصحية وغيرها.

وتكمن إشكالية البحث في أنه على الرغم أن العقار التجاري في رام الله تعود ملكيته لأبنائها، إلا أن شاغلي هذه المحال أو العاملين فيها هم من خارج مدينة رام الله، الأمر الذي يدفع المراقب للأحداث إلى الوقوف طويلاً عند هذه الظاهرة، ولا يمكن لأي إنسان أن يفرق بين المواطن المحلي، وأبناء المناطق الأخرى، إلا من خلال ملاحظة الأسماء التي تبرز على لافتات المحال التجارية مثل (الجنيني، والنبالي، والطريفي) نسبة إلى عائلاتهم، أو بلدهم الأصلي الذين ينتمون إليه. فقد كان عدد المنشآت التي تنتمي إلى

القطاع التجاري -حسب التقرير السنوي لغرفة تجارة وصناعة محافظة رام الله والبيرة لعام 1999- (1821) منشأة [6]، ووصل عددها في عام 2000 إلى (2094) منشأة مرخصة رسمياً في مدينة رام الله فقط[7]، وهذا عائد إلى ظاهرة الهجرة الداخلية من شمال الضفة وجنوبها إلى رام الله، إضافة إلى قرى رام الله، والتي تواصلت خلال فترتي الاحتلال والسلطة، وهي هجرة لها أسبابها ودوافعها المعيشية والسياسية، لذا ستحاول هذه الدراسة التدقيق في هذه المسببات.

وهذه الإشكالية يمكن تفسيرها من خلال الدور الذي تبوأته مدينة رام الله كمركز جذب بحكم تحولها إلى مركز سياسي وتجاري، وخاصة باحتضانها مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، وخدمة لمتطلبات التدفق البشري بوجود السلطة فيها، فقد تزايدت مرافق الخدمات التجارية والسكانية في رام الله، وهي العوامل التي عززت بدورها قدرة الجذب السكاني إليه.

كما تتناول الدراسة موضع السلطة الفلسطينية في مدينة رام الله، كعامل فاعل في حدوث التغيرات، والتطورات التجارية، التي تخدم أغراضاً متعددة، (من توفير المواد الأساسية، والاستهلاكية.....) بالإضافة إلى الوظائف الاجتماعية (الثقافة، والإدارة، والترفيه، والأمن...). إضافة إلى التطورات التجارية، وتأثيرها على البنية السكانية. كما جرى تزايد في حركة البناء، والعمران والخدمات، واتساع نطاق التشغيل الحكومي، مثل: الشرطة، والمدارس، والوزارات. والمؤسسات الخاصة، مثل: شركة الاتصالات،

والبنوك والمنظمات الدولية، وغير الحكومية، مثل: المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع، وبكدار، ووكالة الغوث الدولية.

وتستدعي هذه الظاهرة من عام (1994 – 2000)، الانتباه، وتدفع إلى دراستها دراسة معمقة، ومحاولة الوقوف على حيثياتها مما يسهل التعمق في فهمها والإلمام بها. وقد رافق هذه الأحداث أيضاً هجرة أهالي رام الله إلى خارج الوطن، وبالرغم من استقبال المدينة أعداداً هائلة من أبناء المدن الفلسطينية الأخرى، واختلاف التركيبة الاجتماعية فيها، إلا أن الكل عمل قدماً لرقي المدينة وجعلها المدينة الأم للجميع، وهذا ما يفسر الاندماج الاجتماعي السريع بين السكان.

ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة في كونها تلقي الضوء على جانب مهم من التطورات، والتغيرات التي طرأت على الحياة التجارية، مما يؤثر على البنية السكانية والاجتماعية لهذه المدينة. وسوف تتناول هذه الدراسة التطور التجاري الذي يعتبر جزءاً من التطور الاقتصادي المؤثرة في البنية السكانية والاجتماعية، كما يمثل رصدا للتطور التاريخي لهذه المدينة في الفترة (1994 – 2000). ويمثل عام 1994 دخول مدينة رام الله في نطاق الحكم الذاتي ضمن اتفاق أوسلو، لكن التطبيق الفعلي والحقيقي لدخول السلطة إلى رام الله كان عام 1996.

وتهدف الدراسة إلى تقديم حالة رام الله كنموذج لتطور المدن الفلسطينية. من جانب وترمي هذه الدراسة إلى المساهمة في تسجيل تطورات حياة الشعب الفلسطيني كونها تعتمد بشكل كبير على المصادر الأولية من جانب آخر. تعتبر ندرة الدراسات السابقة التي

تناولت هذا الموضوع مباشرة، لا سيما أن هذه الدراسات لم تتعامل مع الجانب الأرشيفي مبعث أهمية لهذه الدراسة، حيث ستتناول الدراسة الموضوع من زاوية مختلفة عن الدراسات السابقة، وبشكل تخصصي أكثر، مستفيدة من هذه الدراسات والمراجع بالعودة إلى سجلات بلدية رام الله، وأوراق الغرفة التجارية، والمالية، وسجلات وزارة الصناعة والتجارة وغيرها.

واعتمدت الدراسة **منهج البحث التاريخي الإحصائي** متناولة الموضوع بالتحليل المتعمق لجملة التحولات التجارية التي شهدتها رام الله في فترة موضوع الدراسة. وتعتمد جمع البيانات والإحصائيات المختلفة والتي تظهر أعداد الذين هاجروا من المدن فلسطينية إلى مدينة رام الله، بالإضافة إلى إحصائيات حول المحلات التجارية والمنشآت، وأرقام وإحصائيات توضح نسبة البطالة في مدينة رام الله وهذا ما يتناوله الجانب الاحصائي من هذا المنهج. في حين يتناول المنهج التاريخي التحليلي، العودة إلى خلفيات تاريخية منذ 1967 بغرض توضيح التطورات التي طرأت بعد قدوم السلطة إلى رام الله، وذلك بهدف الوقوف على حجم التطورات التي شهدتها مدينة رام الله في الفترة ما بين 1994-2000.

وعلى الرغم من قلة الدراسات الحديثة التي توضح أثر التطورات التجارية على البنية السكانية والاجتماعية، إلا أن هناك وثائق وسجلات مهمة جدا، تعتبر كمصادر أولية مهمة في سجلات بلدية رام الله وغرفة تجارة وصناعة رام الله والوزارات، وكل هذه المواد تشكل عاملاً ميسراً لتحقيق أهداف هذه الدراسة.

وتعتمد الدراسة على مصادر رسمية تمثلت في سجلات بلدية رام الله، وغرفة التجارة والصناعة التي غطت الفترة الزمنية المطلوبة، وهناك مصادر غير رسمية كانت قريبة من التغيرات، مثل: تقارير الأمم المتحدة (مصادر غير رسمية)، وتقارير مركز الإحصاء الفلسطيني، ومركز ماس الذي يهتم بالنواحي الاقتصادية، هذا بالإضافة إلى جانب عدد من الدراسات الحديثة باللغتين العربية، والانجليزية.

وغطت هذه الوثائق فترة الدراسة التي أشرنا إليها، حيث وفرت التفصيلات الكشف عن أهم التطورات والتغيرات التي طرأت على المدينة سواء أكانت تغيرات تجارية أم اجتماعية أم سكانية؛ وذلك بتنوع المعلومات التي سجلتها، والمتمثلة في المهن، والوظائف الموجودة في هذه المدينة، وأسماء المحال التجارية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن سجلات بلدية رام الله، اهتمت بتدوين التفاصيل الدقيقة، والصغيرة، كفتح محل تجاري وترخيصه على سبيل المثال.

أما سجلات غرفة تجارة وصناعة رام الله، فتدون –هي الأخرى– أدق التفاصيل عن الشخصيات التجارية والصناعية، المشتركة فيها. فهذه السجلات والوثائق تدعم الدراسة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، وتشير إلى أصحاب المحال التجارية وأسمائها وأسماء المهن، والحرف الموجودة في رام الله، يُضاف إلى ذلك الإحصاءات لعدد من المحال التجارية، واللوحات؛ أي اللافتات التجارية الموجودة على المحلات التجارية، كما يسهل على الباحث دراسة التطور الاقتصادي للمدينة، وذلك من خلال الأنواع المتعددة للمحال التجارية، والحرف الجديدة التي تدخل المدينة في مختلف الفترات الزمنية.

وتستند الدراسة إلى **العديد من الأدبيات** والدراسات السابقة التي عالجت موضوع الإشكالية؛ فهناك قسم من الدراسات رأى أن التطور التجاري والاقتصادي الذي طرأ على مدينة رام الله يعزى إلى الحوالات المالية التي كان يرسلها أهل المدينة المغتربون في أمريكا وغيرها من الدول، إلى أقربائهم المقيمين في مدينة رام الله؛ الأمر الذي ساعد على تطور المدينة، ويشير إلى ذلك خليل أبوريا في كتابه "**رام الله قديماً وحديثاً**". في حين يرى فريق آخر أن لقدوم السلطة أثراً مهماً في تطور مدينة رام الله اقتصادياً، خاصة في مجال التجارة التي هي موضوع البحث، وركز على التغيرات الاقتصادية وغيرها والتي أثرت على مدينة رام الله، ومن هذه الكتب كتاب "**رام الله جغرافيا –تاريخ– حضارة** " للكاتب إبراهيم النيروز الذي اعتمد فيه على الروايات الشفوية.

وهناك قسم من الأدبيات لم يعالج الإشكالية، وإنما تحدث عن مدينة رام الله من ناحية تاريخية، ككتاب "**تاريخ مدينة رام الله**" للكاتب يوسف قدورة، ويعد الأقدم في تناول مدينة رام الله تاريخياً، ومنشور عام 1954. وبين فيه الكاتب أصل سكان رام الله والتطورات التي حدثت فيها منذ إنشاء البلدية، وكما ضمنه الحديث عن مؤسسات المدينة ومرافقها، ولم يتطرق فيه إلى أثر التطورات الاقتصادية على البنية السكانية والاجتماعية، ويعد مرجعاً أخذ عنه أبو ريا، وعزيز شاهين.

وكذلك كتاب عزيز شاهين المعنون باسم "**كشف الجدود والأنساب في رام الله**" والذي ركز فيه على العائلات وتفرعاتها، واندماج العائلات، لم يفد هذا المرجع الدراسة كثيراً

عن واقع رام الله بعد قدوم السلطة بالإضافة إلى أبو ريا وقدورة، إلا أنها دراسات ألقت الضوء على السكان وحياة المدينة قبل قدوم السلطة.

وهناك دراسات عالجت موضوع الإشكالية بشكل أوسع حيث رأت أن التطور الاقتصادي الذي طرأ على مدينة رام الله يعود لعدة أسباب، منها: الهجرات الداخلية، والهجرات الخارجية، بالإضافة إلى الحوالات المالية القادمة من الخارج، وأخيراً قدوم السلطة الوطنية إلى مدينة رام الله وما رافق ذلك من أحداث وتطورات، ومن هذه الدراسات دراسة قدمها حسين الريماوي بعنوان "**التطور التاريخي وتحليل التركيب الداخلي لمدينتي رام الله والبيرة**" **واعتمد** في دراسته على الوثائق والسجلات. وهناك الكثير من الدراسات غير المباشرة، التي غطت الموضوع من زاوية واحدة، مثل دراسة الدباغ التي ركز فيها على الجانب الجغرافي والموقع، ولم يركز على الجانب الاقتصادي الذي طرأ على مدينة رام الله، وأثرها على البنية السكانية والاجتماعية.

صعوبة الدراسة: واجهت الباحثة أثناء الدراسة بعض الصعوبات المتمثلة في رفض، أو تردد بعض المؤسسات تقديم المساعدة، منها: رفض السكرتيرة المسؤولة في غرفة تجارة وصناعة رام الله والبيرة، السماح للباحثة بالدخول، إلى الأرشيف الخاص بالغرفة التجارية؛ مبررة ذلك بأن المعلومات أمور سرية لا يجوز اطلاع أحد عليها.

بالإضافة إلى قلة الإحصاءات المتعلقة بمدينة رام الله فقط؛ لذلك سوف يتم الاعتماد على الإحصاءات المتعلقة بمحافظة رام الله والبيرة؛ لأنها تحتوي على بعض الدلالات

الإحصائية لمدينة رام الله، حيث لا توجد إحصاءات منفصلة لمدينة رام الله، بمعزل عن البيرة.

قسمت هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة

الفصل: الأول تطور المدن في القرن العشرين

يتناول هذا الفصل مفهوم المدينة، وسمات المدن ومميزاتها، والعوامل التي ساعدت على تطور المدن، من خلال الأمثلة على تطور بعض المدن الفلسطينية، ومنها: حيفا، وعكا والقدس، ورام الله، في القرن العشرين، وأثر التجارة على تطور المدن في القرن العشرين.

الفصل الثاني: التطورات التجارية في رام الله منذ عام 1994-2000.

ويتناول هذا الفصل رام الله منذ عام 1967- 1994 كخلفية تاريخية، وقدوم السلطة الوطنية (1994) إلى رام الله، وكيفية العمل على تطوير هذه المدينة من قبل السلطة، وسبب اختيار المهاجرين مدينة رام الله، والتطورات التجارية التي حصلت في المدينة منذ 1994- 2000م.

الفصل الثالث: البنية السكانية، والاجتماعية في مدينة رام الله 1994-2000.

ويتناول هذا الفصل البنية السكانية والعمال، والبنية الاجتماعية التي تضم قطاع الصحة، والتعليم، والمشاريع غير المنظمة، وخصائص الأسرة في مدينة رام الله.

هوامش مقدمة الدراسة

1. عادل أحمد جرار. مستقبل المدينية والنمو الاقتصادي في ظلال محدودية الموارد والنظم الطبيعية . (مركز الكتب الأردني، 1991). ص7.
2. عبد الله العلي النعيم . إدارة المدن الكبرى تجربة مدينة الرياض. راجعه محمد فهمي نجم. (الرياض، 1994) ص19.
3. حسين عبد الحميد أحمد رشوان . المدنية دراسة في علم الاجتماع الحضري. (إسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1982). ص 91.
4. غرفة تجارة وصناعة رام الله والبيرة. التقرير السنوي لعام 2000 . (رام الله: غرفة تجارة وصناعة محافظة رام الله والبيرة) ص 21.
5. ثائرة صباح. محافظة رام الله والبيرة. (رام الله – فلسطين: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002). ص11.
6. غرفة تجارة وصناعة محافظة رام الله والبيرة. التقرير السنوي 1999. ص 29 .
7. بلدية رام الله. انجازات المجلس البلدي في الفترة 2000–2005. ص43.

الفصل الأول

تطور المدن في القرن العشرين

1. المقدمة.
2. مفهوم المدينة.
3. سمات المدن ومميزاتها.
4. العوامل التي ساعدت على تطور المدن.
5. أهم المدن الفلسطينية في القرن العشرين.
6. أثر التجارة على تطور المدن في القرن العشرين.
7. خلاصة الفصل الأول.
8. هوامش الفصل الأول.

الفصل الأول

تطور المدن في القرن العشرين

المقدمة

تعتبر المدن ظاهرة قديمة نسبياً، ظهرت قبل نحو (12) ألف سنة تقريباً، منذ بدأ الإنسان الزراعة [1]. فقد سعى الإنسان إلى حياة المدينة الجماعية منذ بدء الخليقة، وبدأ يقيم القرى التي تطورت إلى قرى كبيرة ثم إلى مدن ومراكز حضارية لأنه مدني بطبعه، والمدن كمواقع عمران ظاهرة مميزة على سطح الأرض، وانجاز من أكبر انجازات الإنسان[2]. وهذا دليل على مدى تقدم الإنسان وتطوره وتحضره .

مفهوم المدينة

يشير المدلول الاشتقاقي اللغوي لمفهوم المدينة إلى الاستقرار، ويأتي اللفظ من معنى "مدّن" أي أقام، وفي الوقت نفسه يشير هذا المعنى إلى القرية لمعنى الاستقرار؛ أي أن الأساس اللغوي قد جمع بين القرية والمدينة. وهو بذلك أصبح غير ملائم لتحديد مفهوم المدينة. لذلك ستبتعد الدراسة عن الاشتقاقات اللغوية لمفهوم المدينة[3].

فقد اختلف العلماء في تعريف المدينة، وبعض التعريفات كان سطحياً ثانوياً، كالتعريف الاجتماعي: "مكان كبير لدرجة أن الناس لم يعودوا يعرفون بعضهم البعض، يصفها البعض بأنها تمتاز بعدم تجانس السكان، أو بالطبقية الاجتماعية، أو بالحركة الاجتماعية....."[4].

والبعض الآخر يصفها بأنها المناطق التي وصلت إلى درجة من التحضر والتطـور، من حيث توفير المرافق الحيوية، وبعض مؤسسات الخدمات كـالنوادي، والمستـشفيات والمدارس، والمحاكم، ومراكز الشرطة، بالإضافة إلى المؤسسات التجارية والصناعية مما تعتبر مدينة، أما المناطق التي لم تصل بعد إلى هذه الدرجة من التحضر والتطور فهي في نظر التقسيم الإداري قرى[5].

بالرغم من كثرة العلماء المهتمين بتعريف المدينة، إلا أنهم لم يعطوا تعريفاً واضحاً لها؛ ذلك أن ما ينطبق على المدينة لا ينطبق على القرى.

هي وحدة عمرانية ذات تكامل وظيفي، فهي لا تشمل قطاع الزراعة فحسب كما في الريف، بل تتعداه إلى الصناعة والتبادل التجاري والصناعات الثقيلة، وتجارة القطاعين العام والخاص. ورسم خط كل ما له علاقة بوصول تطورها إلى العالمية[6].

ليست المدينة في العصور الحديثة مجرد وحدة جغرافية فقط؛ بل هي في الوقت ذاته وحدة اقتصادية متعددة الوظائف، تخدم أغراضاً متعددة،: التجارة والصناعة، والإنتاج والخدمات... بالإضافة إلى الوظائف الاجتماعية: الثقافة، والإدارة، والترفيه، والدفاع..[7].

ويُستدل من أسلف ذكره أن المدينة تجمع سكاني كثيف الحجم، يتوفر لديه فائض في الانتاج الحرفي، منظم تنظيماً داخلياً واجتماعياً على أساس طبقي، وهو كذلك منظماً سياسياً ودينياً واقتصادياً، مع وجود علاقة قوية بين التنظيم السياسي والديني، الذي يمد السلطة السياسية بالقوة. ويشترط على موقع هذا المجتمع السكاني أن يكون قد خضع لتخطيط معماري مسبق، وروعي في اختياره ما يخدم المصالح العامة لسكان هذا التجمع،

وأن يكون من الناحية الرقابية قد أحيط سواء بسور، أو ظواهر طبيعية كالمنحدرات، والجبال[8].

سمات المدن ومميزاتها:

وصف البعض المدينة بأنها واسعة ومتنوعة، ومحالها التجارية واسعة تبيع مختلف البضائع، مزودة بالأضواء، وإعلانات ألوانها زاهية، وتماثيل، وأندية، وحدائق، ومسارح ومعارض وأسواق محلية، وبنوك....ومميز هذه المدن ارتباط التجارة بها ارتباطاً وثيقاً[9].

وتتسم المدن أيضا بنشاط متدفق، يدفع الناس إلى الحركة والسرعة والازدحام، كازدحام المواصلات، وازدحام دور السينما، ووقت دخول الموظفين وخروجهم ، وأمام شبابيك البريد، ظهور العشوائيات وفي المحال التجارية، والتلوث البيئي. وإنها مراكز خدمات أكثر من كونها مراكز إنتاجية[10]. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المدينة تتميز في أنها مركز خدمات أكثر من كونها مركز إنتاج وذلك لطبيعة التطور الصناعي في البلد ومستواه، أي الدولة التي تحتضن هذه المدينة أو المدن. وبعبارة أخرى فإن المدن التي تتصف بكونها مركز إنتاج هي مدن في دول أكثر تقدماً، وبالطبع فإن الدور الخدماتي متوفر في المدن الإنتاجية.

في عام 1950 ذكر العلماء من خلال ورقة ضمت مجموعة من المعايير والصفات الواجب توافرها في المدينة. ومن هذه المعايير: وجود مجموعة من الحرفيين المتخصصين بشكل كامل، توفر فائض في الانتاج الغذائي، ظهور المجتمعات المتمايزة طبقياً، ظهور الطبقات الحاكمة، إقامة المباني العامة الضخمة مثل المعابر، القصور، نمو

التجارة، ووجود متخصصين فيها خارج حدود المدينة، وعلى مسافات بعيدة، وتطور فنون الكتابة، واكتساب القدرة على التعبير النفسي، وجود تنظيم سياسي لا يعترف بالعلاقات القرابية ولكن هذه النظرية لها انتقادات ومنها (التعبير الفني بالكتابة، تعلم مبادئ الحساب والهندسة)[11].

وبعض الدراسات الأخرى تؤكد وجود بعض الحقائق في المدينة. كالتعقيد والاستقلالية، ووجود تنظيمات رسمية أو غير رسمية، وكثافة سكانية عالية، ووجود مجموعة من التخصصات أو النشاطات الزراعية وغير الزراعية، وتركز مجموعة من الخدمات العامة لسكان المدن وللتجمعات الأصغر حجمية المحيطة بالمدينة[12].

كما تتميز المدينة بأنها مقر لتركيز السلطة السياسية والطبقات الحاكمة، التي لا تعتمد على العلاقات القرابية التي تميز المجتمعات البدائية البسيطة في تنظيمها، وهي منظمة داخلياً. إضافة إلى أن المدينة منطقة مستقرة، وفيها تركزٌ سكاني ومعظمهم من غير المشتغلين بالزراعة، فهم على الأغلب من التجار، والحرفيين، ورجال الدين، والحكم والسياسة. وثمة تعريفات أخرى للمدينة، تناولها الأخصائيون تقوم على الأساس العددي، وحجم السكان، وكثافتهم؛ أي أنهم يتخذون عدداً معيناً ليطلق على التجمع السكاني بعدئذ مدينة[13].

ويقولون أن التجمع السكاني حتى يتم تمييزه عن القرية أو البلدة لابد أن يكون عدد سكانه حوالي خمسة آلاف شخص.

حيث يُعتبر عنصر الكثافة السكانية من أهم محكات التمييز بين الريف والمدينة، إذ تزداد الكثافة في المدن وذلك بحكم متطلبات العمل الصناعي والتجاري. وبعضهم اعتبرها مستوطنة حضرية ذات كثافة سكانية، ولها أهمية معينة تميزها عن المستوطنات الأخرى. وتشتمل كل مدينة على مركز واحد –على الأقل– يسمى حي الأعمال المركزي، أو مركز المدينة، أو وسط البلد وغيرها من التعبيرات حسب الدولة.

ونجد في بيئة المدينة المقومات الصناعية، والخدمات، والإدارة وغيرها من الوظائف غير الريفية، كما لا يمكن الفصل بين المنطقة الانتاجية (والمنشآت الاقتصادية) داخل المدينة وبين المنطقة الاجتماعية؛ فهما متداخلتان [14].

حيث يعتمد سكان المدن على نشاطات مختلفة في معاشهم، وتكثر فيها التجارة، والخدمات وتتميز بعض المدن في أنها تعتمد على مصدر وحيد أو أساس للاقتصاد، على الرغم من أن السكان غالباً ما يمارسون مختلف النشاطات الاقتصادية: كالتجارة، والصناعة، والحرف، والبناء، والمهن المتخصصة. كما أن المدينة أو البيئة في المدينة تتكون من نسيج متباين ومعقد من الأنشطة والفعاليات سواء أكانت اقتصادية، (كالتجارة والصناعة والخدمات) أم اجتماعية، أم ثقافية: كالمساكن، المدارس، والجامعات أم إدارية: كالوزارات، والدوائر الحكومية، ومكاتب الدولة الأخرى[15].

ويذكر حسن عبد الحميد أحمد رشوان "المتخصص في علم الاجتماع الحضري" أن المدينة تتميز بالعمارة الحديثة إلى جوار المبنى القديم المتآكل، فيجاور حي الأغنياء حي الفقراء، لدرجة أنهم يتكلمون أشكالا مختلفة من اللغات أو اللهجات، ويلبسون أزياءً

متعددة، ولهم قيم بعضها أقرب إلى قيم الريف، وبعضها مستورد من الخارج. بالإضافة إلى حركتها العمرانية التي لا تكاد تقف، والمتمثلة في الهدم والبناء في كل جانب من جوانب المدينة، وحفر الأرض، وترميم في الطرقات وإصلاح في البيوت، وتوسعة للشوارع، وانتشار السيارات الخاصة والسيارات العامة المختلفة الأشكال[16]. ولكن في وقتنا الحاضر اختلفت الصورة حيث أن هذه الميزات نراها حتى في البلدات والقرى الكبيرة نوعاً ما.

وأهم ما يميز المدينة أنها تنتمي إلى المجتمعات الحضرية التي تشهد تغيراً ملموساً في البناء الوظيفي، الذي تأثر بتحركات التحضر والتصنيع، وأخذت المفاهيم القديمة تتوارى، والمهن الحرفية واليدوية تختفي، أمام التطور التكنولوجي، واستخدام الآلة، والتقدم العلمي الحديث[17].

العوامل التي ساعدت على تطور المدن:

يعود قيام المدن إلى عوامل عدة منها: دينية، واقتصادية، وجغرافية، وعسكرية، وسياسية، وقد اعتبر المتخصصون والباحثون النمو السكاني أحد عوامل تطور المدن "إن نمو المدن برز كأكبر نمط في التغير الديموغرافي (السكاني) في أواخر القرن العشرين، فقد ازداد عدد الناس الذين يعيشون في المدن من 600 مليون في عام 1950 إلى ما يربو على بليونين في عام 1986"[18].

وهذا ناتج بالطبع عن تحولٍ أعمقٍ وأعرض للمجتمعات من حياة الزراعة إلى الصناعة. فلكل مدينة نوع من التنظيم والبناء، وظروف خاصة بها، وهذه الظروف تؤدي إلى اختلاف المدن بعضها عن بعض من زوايا عديدة بعضها مظهري وبعضها أساسي، ولكل مدينة شخصيتها المستقلة.

وتختلف المدينة من مجتمع إلى آخر، ففي البلدان المتقدمة يمكن أن تنشأ مدينة حول مركز علمي أكاديمي، فجامعتا أكسفورد، وكامبريدج عملتا على تكوين مدينة، حول كل واحدة منهما لتلبية الخدمات المطلوبة لهما .

أهم المدن الفلسطينية في القرن العشرين:

من الصعب أن نتناول الحديث عن مدن فلسطين جميعها، وعوامل تطورها، لذا ستؤخذ عينة من أربع مدن بإطار زمني مختلف كمثال وليس مقارنة، هي: حيفا في عهد الاحتلال البريطاني، وعكا، والقدس في عهد الاحتلال الإسرائيلي، ورام الله. وستتناول الدراسة كلاً منها من زاوية تاريخية، مع إلقاء الضوء على تاريخ تطور كل واحدة منها.

*** حيفا**

أسهم الموقع الجغرافي في تطور حيفا وازدهارها، وتمثلت أهمية الموقع في كونها إحدى نوافذ فلسطين البحرية، من خلال مينائها، وهي المنفذ البحري لقرى المثلث الفلسطيني، الذي يمثله سهل مرج بن عامر، المعبر الوحيد في سلسلة جبال فلسطين الغربية، والذي يتصل في الشرق بغور الأردن ولبنان وجنوب سوريا وشمال العراق [19]. ونظرا لموقعها أصبحت مدينة حيفا تمثل عقدة مواصلات برية ومحطة نقل رئيسة، كونها

نقطة انقطاع أرضٍ يرتبط من خلالها البر بالبحر، والسهل بالجبل، والشمال بالجنوب، والشرق بالغرب.

وثمة عوامل أخرى أدت إلى تطور مدينة حيفا اقتصادياً، منها: جودة تربتها بالإضافة إلى مصادر المياه المتنوعة، والخصائص المميزة التي يتمتع بها الميناء الشهير فيها، فذلك كله أدى إلى نشوء حركة نشاط واسعة في قطاع التجارة والصناعة والخدمات والزراعة[20].

ففي الفترة ما بين عامي (1868و1918) احتل الألمان مكانة اقتصادية حاسمة في حيفا، فقد كانوا المسيطرين بالنسبة لأعمال الصناعة والحرف، والتجارة والمواصلات وأعمال الاستيراد والتصدير[21].

وقد ذكر أحمد عبد الرحمن حمودة في كتابه" قصة مدينة حيفا" أن عدد سكان مدينة حيفا ازداد بشكل كبير خصوصاً بعد توطن الألمان فيها، وبناء خط سكة حديد الحجاز؛ فيذكر أن عدد السكان تضاعف حوالي ست مرات في نهاية الحكم العثماني لفلسطين، ففي عام 1868 بلغ عدد سكانها حوالي(4000) نسمة، في حين أصبح عدد سكانها في عام 1911 حوالي (20) ألف نسمة و(23) ألف نسمة في عام 1914 بداية الحرب العالمية الأولى [22].

وفي عام 1929 عملت السلطات البريطانية على توسيع ميناء حيفا الصغير، الذي أنشأه العثمانيون سنة 1908، وتحويله إلى ميناء حديث، وأقامت فيه المنشآت الضخمة، وجهزته بالوسائل الحديثة، وأصبح ميناء حيفا من أكبر موانئ البحر المتوسط بعد ميناء

مرسيليا في فرنسا[23]. وفي عام 1933 تطور الميناء وافتتح رسمياً، مما أدى إلى زيادة أهمية حيفا التجارية نظراً لحركة البضائع الهائلة التى يتم استيرادها وتصديرها بين مناطق الظهير الواسعة، والعالم الخارجي عبر ميناء حيفا [24] .

وقد بلغ وزن البضائع التي شحنت من ميناء حيفا ضعفي ما شحن من يافا في عام 1937، وذلك فاقت حيفا يافا في التجارة، وجذبت إليها التجار من بعض المدن الفلسطينية والسورية والمصرية للعمل فيها، وكانت أسواق حيفا ملتقى كثير من سكان القرى العربية المحيطة بالمدينة، يعرضون فيها منتجاتهم ويشترون ما يلزمهم منها[25].

وفي عام 1939 بلغ إنتاج الخضراوات حوالي (10839 طناً) وكان يشكل الإنتاج اليهودي ما نسبته 30% من كمية الإنتاج، وفي عام 1945 بعد أن بدئ بزراعة الخضراوات الصيفية المروية وصل إنتاجها إلى قرابة (23370) طناً، وأنتجت المستعمرات اليهودية ما نسبته 38% من مجموع الإنتاج الكلي [26].

وأصبحت حيفا إحدى المدن الرئيسة على شاطئ البحر المتوسط، نتيجة الأثر الذي تركته السياسة الاستعمارية البريطانية من حيث تجسيد المشروع الصهيوني في فلسطين عقب وعد بلفور، وتولي بريطانيا الانتداب على ذلك البلد. وبحلول عام 1947 أصبحت حيفا من أكبر موانئ شرقي البحر المتوسط بعد الإسكندرية وزاد من أهميتها وجود مصفاة فيها لشركة نفط العراق[27]. وبعبارة أخرى، احتاج الاستعمار البريطاني إلى ميناء ذي كفاءة لتزويد جيوشه بحاجياتها، وكذلك لتوفير متطلبات موجات المستوطنين اليهود في فلسطين، وهذا ما دفع الاستعمار البريطاني لتطوير كفاءة ميناء حيفا.

وأصبح لهذه المدينة قيمة كبيرة في نظر اليهود كونها حلقة الوصل بين خطي المستعمرات الصهيونية، يمتد الأول منهما من مرج بن عامر إلى طبرية، ومن ثم إلى المطلة على الحدود اللبنانية، ويمتد الثاني عبر السهل الساحلي الأوسط إلى يافا، لأنهم طامعون في استغلال مرفئها لجلب المهاجرين اليهود، وفي استغلال نفط المصفاة [28].

وأدى تلاقي المصالح بين البريطانيين والصهاينة إلى تنمية مدينة حيفا، وحاجة الطرفين إلى ميناء ناشط واضطرارهم إلى اعتماد على العرب الفلسطينيين، مما أدى إلى ظهور طبقة جديدة من التجار والمستثمرين العرب، جراء التفوق في التنظيم والموارد المالية والإدارية[29].

وفي عام 1948 أصبحت حيفا مركزاً تسويقياً للمستعمرات الصهيونية المجاورة، وكان ميناء حيفا قبل الاحتلال الإسرائيلي عام 1948 يمثل أحد أهم القواعد البحرية العسكرية العربية، وبعد الاحتلال الإسرائيلي للمدينة أصبحت أحد أهم محاور الاستيطان الإسرائيلي. وأنشئ في عام 1954 ميناء آخر متمم لميناء حيفا عند مصب نهر المقطع، وفي عام 1964 أصبح يضم حوضاً لبناء السفن وإصلاحها ورصيفاً عائماً، ومرسى لسفن الصيد، وخاصة بعد أن منعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي البواخر التجارية من الرسو في ميناء يافا عام 1965، فأصبح ميناء حيفا أكبر موانى الأرض الفلسطينية المحتلة[30].

في عام 1978 بلغ عدد المؤسسات الصناعية في حيفا (733) مؤسسة، حيث أقيمت المصانع مثل"عتيد" ومشاغلها في حيفا بالذات، بسبب إمكانيات التسويق التي وفرها الميناء

والقطار[31]. وبذلك نرى أنّ للعامل الجغرافي والاقتصادي بأبعاده المتعددة خلال الفترة المذكورة تأثيرات أساسية في إنجاح آليات التحول والتبديل والتغيير داخل مدينة حيفا.

وتلعب طبيعة السكان وقبولهم للتغيير والتطور دوراً في تطور المدينة، بالإضافة إلى وجود عامل الطوائف سواء المسيحية أم الإسلامية أم اليهودية، لكن عدد اليهود تزايد بشكل سريع نظراً لتدفق هجرات اليهود إلى فلسطين، ففي عام 1900 ارتفع عدد اليهود من 1500 إلى ما يقارب 2000 نسمة، وأقامت جمعية يهودية ألمانية في عام 1907 بستاناً للأطفال في حيفا وكان لديها برامج تعليمية بعيدة المدى، وفي عام 1908 تمت إقامة حي يهودي جديد في حيفا[32].

هذه التطورات تؤكد أن المشروع الاستيطاني الصهيوني كان يسير بناءً على خطة متكاملة، تعمل على توفير متطلبات السكن والتعليم لأبناء المستوطنين، وذلك ضمن مخطط المشروع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين.

وظلت حيفا عام 1918 مقسمة إلى أحياء دينية: الطائفة الإسلامية تقطن القطاع الشرقي من حيفا (الحارة الشرقية)، والحي الغربي الطائفة المسيحية. وأقام العرب الأثرياء بضعة مشاريع صناعية وعقارات؛ من أجل الحفاظ على وجودهم من ناحية، ولكفاية متطلبات جيوش الاستعمار البريطاني من ناحية ثانية، وهؤلاء العرب بقوا في حيفا بعد سنة 1948[33].

واعتبر النمو السريع الذي حدث في عدد سكان المدينة وحركة بناء المساكن وأماكن العمل دليلاً على تطور مدينة حيفا، وهذا يشير إلى أن المدينة قد استفادت من الوضع المميز لها كميناء أساسي لفلسطين على البحر المتوسط.

واستفادت مدينة حيفا من دائرة المعارف، إذ أنشأت سنة 1936 مدرسة صناعية تعلم عدداً من الحرف الفنية: كالنجارة، والبرادة، والحدادة، وإصلاح السيارات وغيرها. وهذه التطورات أدت إلى وجود نقابات وجمعيات تعاونية ضمت أصحاب المهن[34].

وتجدر الإشارة إلى أن آلاف العمال، عملوا في قطاع النقل والمواصلات، وذلك نظراً لوجود مصفاة النفط، والخدمات التي توفرها المدينة لهذا النشاط، والسكك الحديدية والشاحنات، وتأتي حيفا في المرتبة الثانية بعد تل الربيع" تل أبيب"، وقد لعب بناء فرع خط سكة حديد من حيفا إلى درعا في سوريا – الذي استكمل في نهاية سنة 1905 – دوراً في تطور المدينة[35].

وتشجَّع السياح على زيارة مدينة حيفا، لوجود مجموعة من المعالم الدينية، والتاريخية، مثل: دير الفرنسيسكان، ودير وكنيسة الآباء الكرمليين، والجامع الشريف، والمحطة، وبرج الساعة، بالإضافة إلى المتاحف والحدائق العامة، والمتنزهات. وقد تطورت الوظيفة السياحية للمدينة أيضاً بفضل توفر مقومات السياحة المتمثلة في تعدد أشكال سطح الأرض. فالبيئات الجبلية ومناخها المعتدل، والبحر بهدوئه وزرقته، جعلها قبلة للسواح من كافة بقاع الأرض[36].

*** عكا:**

تعتبر عكا من أقدم المدن المعروفة في التاريخ، وتتمتع وضواحيها بشبكة من المصادر المائية، حيث تكثر الأمطار فيها والأودية والينابيع والآبار الجوفية، بالإضافة إلى المناخ النموذجي للبحر الأبيض المتوسط، وكثافة الأشجار الدائمة الخضرة على مرتفعاتها، التي كانت في الفترة بين عامي 1918و1948 تعمل على تأمين الحماية والمأوى للثوار الفارين من الاضطهاد في عهد حكومة الانتداب البريطاني[37].

وكانت عكا قبل حرب 1948 مدينة مركزية تقع على الطريق المؤدية إلى المنطقة الشمالية، ويسكنها خمسة عشر ألف نسمة من العرب المسلمين والمسيحيين، وبعد ذلك ازداد هذا العدد بوجود أعداد كبيرة من اللاجئين الفارين من حيفا في عام 1948 وغيرها[38].

وقد لعبت عكا دوراً مهماً في اقتصاديات المنطقة لأنها تعتبر منفذ البحر لشمال فلسطين وجنوب سوريا فقد احتل أهلها مكانة مرموقة، وتمتعوا بنفوذ مالي جيد. وقد تعرضت للاحتلال من قبل العصابات الصهيونية عام 1948، ودخلتها العصابات الصهيونية وأجرت فيها عملية تمشيط واسعة، ثم فرضت عليها حظر التجول لفترة طويلة، وبقيت المدينة خالية تماماً من الرجال باستثناء بعض الموظفين التابعين للجنة المدينة، والأطباء وأصحاب الحوانيت وعمال التنظيفات[39].

وفي عام 1949 تم تشكيل أعضاء للقيام بخدمات البلدية، وبدأت بتقديم الخدمات للسكان كما هو الحال في المدن الأخرى، وإقامة دوائر الهندسة، والصحة، والمعارف، والشؤون

الاجتماعية، والضرائب، والمحاسبة، بالإضافة إلى تأمين العمل لعشرات العمال العاملين، وإعداد الأبنية الملائمة للمعامل. وتأجيرها للسكان من القادمين الجدد، وإقامة صناعات خفيفة، وتشغيل عشرات العمال فيها، حيث عملت في هذه المعامل أكثر من مائة أسرة فلسطينية ويهودية[40].

ومنذ بداية الاحتلال الإسرائيلي لمدينة عكا وحتى اليوم؛ يواجه المسؤولون مشكلتين رئيستين، هما: إيجاد أماكن سكن لاستيعاب القادمين الجدد، وإيجاد أماكن عمل ومصادر رزق لهم. وبدئ ببناء أول مجموعة سكنية جديدة في المدينة عام1950، فأقيمت 926 وحدة سكنية في الجهة الشرقية منها، و67 وحدة في المكان الذي كانت تقوم عليه ضاحية "المنشية" العربية، وقد أطلق على هذا الحي الجديد اسم "شيكون عميدار". ثم انتقل البناء إلى شمالها وأدى بناء هذه الأحياء إلى تطوير المرافق العامة في المدينة وتوسيعها، فعملت البلدية على شق الطرق والأرصفة الجديدة، وتجديد شبكة الصرف الصحي (المجاري) بطول يبلغ أكثر من54 كيلومتراً يخدم المدينة بأسرها، ويصب في البحر على بعد 120 مترا من الشاطئ[41].

وبنيت المدارس ودور العلم، ويصل عددها اليوم أكثر من40 مدرسة تضم كافة مراحل التعليم الابتدائي والثانوي، بالإضافة إلى أندية الشباب، ومراكز الثقافة المختلفة، والمكتبة العامة. أما عكا القديمة؛ ذات الآثار التاريخية، بقيت على حالها بسورها الحصين المنيع دون أن تنالها يد التحسين، وفيها الأبنية الأثرية والجوامع والكنائس، وقد أنشأ الصهاينة منطقة سياحية قرب الميناء، وأقاموا رصيفا بحرياً جديداً من قهوة البحر القديمة حتى

المنارة[42]. وعكا في طليعة المدن الفلسطينية التي يؤمها السياح؛ لكثرة معالمها الأثرية والسياحية، وأهم هذه المعالم: الأسوار، والقلعة، وجامع الجزار، وجامع الزيتون، بالإضافة إلى الآثار المكشوفة للعيان، مثل: الصهاريج، والمخازن، والأعمدة، والقبور المنحوتة في الصخر ومعاصر الزيتون، والفخاريات، والزخارف[43].

وفي عام 1965 أسست شركة "تطوير البلدة القديمة "التي تشترك في إدارتها الحكومة وبلدية عكا، ومن مهامها صيانة المعالم الأثرية القائمة، والكشف عن الآثار الأخرى. ويقول المهندس "كاستن" خبير الآثار ورئيس لجنة تنظيم البلدة القديمة، التابعة لشركة تطوير عكا: "إن مهمة اللجنة هي تحويل البلدة القديمة إلى متحف كبير يجذب إليه السياح من كل مكان"[44].

ظل يقيم في عكا عام 1971، ثلاثة آلاف وسبعمائة عربي، ثلثاهم مسلمون والثلث الباقي من المسحيين، ويقابل هذا العدد سبعة آلاف وأربعمائة يهودي هاجروا من جميع أنحاء المعمورة بعد سنة 1948، وتم توفير شبكة مياه وكهرباء لم تكن موجودة من قبل[45].

ويتمتع سكان عكا بمظاهر حياة المدن منذ فترة طويلة، واهتموا بالتعليم وعملوا على تطويره بشكل مستمر، وبقاء البلدة القديمة مأهولة مع ضمان تحسين أوضاع السكن فيها وزيادة المؤسسات السياحية. وبذلك فان تطوير الميناء في النواحي السياحية، والنزهات البحرية سيجعل من المدينة احد المراكز المهمة للسياحة المحلية والدولية، ودليل ذلك أنه في العهد العثماني تقدمت عكا تقدماً عظيماً في عمرانها وتجارتها من حيث إقامة المباني،

ونمو الزراعة والتجارة والصناعة في عكا. وكان ميناء عكا يصدر القمح، والحرير، والقطن وغيرها من خيرات فلسطين[46]، وان ما وصلت إليه حيفا وعكا من تقدم وازدهار سواء أكان ذلك قبل الاحتلال الإسرائيلي أم بعده، إنما يرتبط بالدرجة الأولى بالمزايا التي وفرها كل من الموقع والموضع، ولولا هذه المزايا لما كان لحيفا وعكا أية قيمة تذكر، ولما وصلت إلى ما وصلت إليه الآن.

*** القدس:**

مدينة القدس من أكثر المدن الفلسطينية صعوبة من حيث تحليل وضعها، ومتابعة تطوراتها، وذلك بسبب الأخطار المحيطة بالمدينة، خاصة وأن المجال لا يسمح لعرض كافة العوامل التي ساعدت على حدوث تغيرات وتطورات على مدينة القدس في القرن العشرين سواء أكان ذلك بشكل إيجابي أم سلبي.

وتعود أهمية الموقع الجغرافي لمدينة القدس إلى جمعها أو دمجها بين ميزتي الانغلاق الذي يكفل حماية المدينة، والانفتاح الذي يمنح المدينة إمكانية الاتصال بالمناطق والأقطار المجاورة. وهي تقع في وسط فلسطين تقريباً إلى الشرق من البحر المتوسط على سلسلة جبال ذات سفوح تميل إلى الغرب والى الشرق[47].

وفيما يتعلق بمكانتها الدينية والعسكرية؛ فقد اختير موقع القدس ليكون نقطة بداية الديانتين اليهودية والمسيحية، وصاحبة مكانة ومنزلة عظيمة في تاريخ الإسلام [48]، بالإضافة إلى أنها تشكل موطن النبوة، الذي له أثر كبير في نفوس المسلمين، مع أنها مدينة كنعانية ذات تاريخ عريق وحضارة لامعة قبل الديانات السماوية.

أخذ أهالي القدس بازدياد قبل الاحتلال عام 1948، وازداد الطلب على دور السكن. فنمت حركة الإعمار داخل البلدة القديمة. ممّا زاد من عمليات ترميم البيوت وإصلاح المتهدم منها، ثم بناء طوابق إضافية على دور سكن قائمة[49].

بالإضافة إلى أن المتيسرين منهم أخذوا يقيمون بيوتاً ودوراً عصرية لعائلاتهم في الجهات الشمالية والجنوبية أو الجنوبية الغربية. وهذه البيوت أنشأها أفراد عائلات الأعيان والتجار لتحسين ظروف مسكنهم، والخروج من حارات البلدة القديمة التي صارت مكتظة بالسكان.

كان هذا النمط من البناء بشكل فردي أو يخص عائلات معينة، ولم تكن ظاهرة جماعية كما كان الحال في الحارات اليهودية [50].

تتألف البلدة القديمة داخل الأسوار " قلب القدس "، من خمسة أجزاء، هي: الحرم الشريف، والحي العربي الإسلامي، والحي العربي المسيحي، والحي الأرمني المستعرب، والحي اليهودي، وكان الحي اليهودي قبل سنة 1948 أصغر هذه الأحياء [51].

وفي الجانب الخدماتي تركزت المؤسسات المالية العربية والبنوك في القدس، فقد انبثقت جميعها من البنك العربي، الذي يعتبر أقدم مؤسسة اقتصادية عربية في فلسطين عام 1930، حيث كان المركز الرئيس في القدس، بالإضافة إلى بنك الأمة العربية، والبنك الصناعي العربي. ووجد في القدس عام 1931 تسع مدارس حكومية، ومنها: المدارس العربية، والكلية العربية، وكلية دار المعلمين، والكلية الرشدية[52].

وفي عام 1958 قامت عدة حكومات عربية ومنظمات إسلامية بدعم مشاريع لإعادة صيانة الحرم القدسي الشريف في المدينة وإعماره، وتطوير منطقة تجارية جديدة إلى الشمال والشرق من المدينة القديمة. وفي عام 1967 احتلت إسرائيل القدس الشرقية، وقد صدم الإسرائيليون بالمواد التي وجدوها في القدس الشرقية من حيث كميتها ونوعها، خاصة المواد الغذائية وبضائع الاستهلاك الأجنبية[53].

وقد ساعدت الإدارة الأردنية على ازدهار القدس كمركز سياحي، حيث أرست النظام والنمو الاقتصادي، واستفادت كذلك من المساعدات والاستثمارات الخارجية التي استطاعت أن تجذبها الأردن. بالإضافة إلى الحوالات القادمة من الفلسطينيين العاملين في دول الخليج[54].

ومنذ احتلالها لمدينة القدس حرصت إسرائيل على تهويد المدينة، وطمس معالمها العربية، والإسلامية، والمسيحية، فقد صادرت الكثير من أراضي المواطنين العرب وبيوتهم داخل البلدة القديمة، مع أن اهتمام الصهاينة بالتهويد يعود إلى بدايات القرن العشرين .

يقول الكاتب مايكل هدسون " إن سنة 1917 سنة مصيرية بالنسبة لسكان القدس من عرب ويهود، لا بسبب صدور وعد بلفور، فحسب بل لأنها كانت علامة على نهاية أكثر من 4000 سنة من الحكم العربي العثماني والإسلامي"[55]. وفي عام 1950 قررت الحكومة الإسرائيلية اعتبار القسم المحتل من القدس سنة 1948 عاصمة إسرائيل، وفي عام 1967 أصبحت القدس بكاملها تحت الاحتلال الإسرائيلي[56].

يهدف الاحتلال الإسرائيلي – منذ عام 1948– حتى اليوم إلى ضمّ الأراضي ومصادرتها، وهذا يبدو واضحاً في مخططات الاحتلال. فقد قامت إسرائيل بمضاعفة مساحة الحي اليهودي إلى عشرين ضعفا لتصبح 116 دونما، أقيمت عليها مبان جديدة يسكنها اليوم نحو 4000 يهودي، في حين بلغ تعداد العرب فيها نحو 34.000 نسمة[57].

ومن الأمثلة على الممارسات الإسرائيلية والإجراءات التي استهدفت خنق المدينة من الناحيتين الاقتصادية والسياحية، ما فعلته اسرائيل في عام1967 حيث بدأت بإقامة المساكن الشعبية لتوطين اليهود في القدس القديمة، وقامت بسلسلة من الأعمال لتغيير معالمها من الناحيتين المادية والروحية، حيث صادرت الأملاك، ووضعت يدها على المصارف، وهدمت المباني ونهبت المخازن، ونشرت الإرهاب، مما أدى إلى نزوح أعداداً كبيرة من السكان العرب الذين تركوا بيوتهم فمنهم من توجه إلى خارج البلاد كلياً، ومنهم من توجه إلى الضفة الغربية وبخاصة مدينة رام الله[58].

وفي عام 1977 قررت إسرائيل إقامة 18 ألف وحدة سكنية جديدة لتعزيز وجود الأحياء اليهودية الاستعمارية في القدس الشرقية، وفي عام 1985 أغلقت سلطات الاحتلال مستشفى الهوسبيس في البلدة القديمة. وفي عام 1987 أصدرت قراراً بتجزئة امتياز شركة كهرباء محافظة القدس، وفي عام 1993 أعلنت محكمة العدل العليا الإسرائيلية الملكية اليهودية الأبدية على منطقة الحرم القدس الشريف[59].

وبناءً على ذلك فإنه يمكن القول أن ممارسات الاستيطان الإسرائيلي، ومصادرة الأراضي يعتبر العنصر الرئيس للفلسفة الصهيونية التي تهدف السيطرة على موارد

الأرض والمياه، مما أدى إلى قطع التواصل والاتصال الجغرافي والعمراني، بالإضافة إلى تخطيط وتنفيذ بنى تحتية تربطها بإسرائيل، ومنع الفلسطينيين من السيطرة على هذه البنى بهدف استغلالها، وتوفير فرص العمل في قطاعي البناء والصناعة وغيرهما من المجالات التي تتطلب عمالة رخيصة[60].

ويتهدد المدينة القديمة العربية خطر التحويل إلى متحف للسياح بدلاً من أن تشكل جزءاً حيوياً من المدينة، كما تقزمت الأحياء العربية التي بنيت خلال فترة الحكم الأردني جرّاء المنشآت العمرانية اليهودية العالية الكثافة التي تحيط بها. ويقول نائب رئيس بلدية القدس سابقاً وهو متخصص في تخطيط المدن " إن القدس الغربية "الإسرائيلية" أصبحت من مدن الأقاليم بشكل ما في الفترة الواقعة بين 1948–1967 و قطعت عن المدينة الإسلامية التاريخية عبر سلسلة جبال فلسطين، حيث أصبحت نقطة انتهاء للنقل والمواصلات الآتية من البحر أكثر من كونها نقطة التقاء المحورين الشرقي الغربي والشمالي والجنوبي"[61].

وعلى الرغم من وجود بعض التحسينات في نوعية الحياة، المتمثلة بشق مزيد من الطرق وخطوط المجاري، والغرف الصفية _ غرف الصفوف التابعة للمدارس_، فان وضع المقدسيين العرب استمر في التراجع بمستوى أدنى بكثير من مستوى وضع اليهود فيها. كما خلق دمج القدس الشرقية في الاقتصاد الإسرائيلي مصاعب ومشاق جمة لرجال الأعمال العرب، وقد عانت الفنادق والسياحة التي تعتبر العمود الفقري للاقتصاد المحلي معاناة كبيرة جراء المنافسة غير المتكافئة للمؤسسات اليهودية[62].

وقد، تقلصت الأعمال العمرانية العربية بشدة بسبب الإجراءات الإسرائيلية وكثافة رأس المال الإسرائيلي المعد للاستثمار، وأصبح النظام الاقتصادي الجديد يتمثل في القيود على الاستيراد والضرائب الجديدة الآخذة في الارتفاع وضرورة مواجهة التضخم العالي في إسرائيل وعملتها الضعيفة[63].

ومما زاد الوضع سوءاً قرار إغلاق القدس نهائياً في31 /1993/3 أمام سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، ومنع الدخول إليها إلا بتصاريح تصدرها السلطات الإسرائيلية[64].

وتشير المعطيات إلى ما يناقض الصورة الإعلامية الإسرائيلية الرسمية عن القدس، والتي تعطي الانطباع بأن المدينة تعيش أحوالاً طبيعية يسودها الرخاء، فإن القدس بالنسبة لكل من يملك حاسة تاريخية مدينة في خطر، مهددة بمزيد من الطمس لتراثها العربي الإسلامي بسبب الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل لتغيير الطابع المادي والتركيب الديموغرافي.

* رام الله:

أما رام الله – كغيرها من المدن الفلسطينية – فقد تأثرت بكل ما حولها، فلو عقدنا مقارنة بين تطور مدينة رام الله والمدن التي تم بحثها. لوجدنا أن ما وصلت إليه حيفا وعكا والقدس من تقدم وازدهار سواء أكان قبل الاحتلال أم بعده، لوجدناه يعود إلى المزايا التي وفرها كل من الموقع والموضع. وفي المقابل أفادت رام الله من موقعها الجغرافي المتميز باعتبارها "تقع على بعد 16كم إلى الشمال من القدس، على الجانب الغربي لطريق القدس نابلس، وهي حلقة في سلسلة المدن العربية الفلسطينية التي ترصع

قمم المرتفعات الجبلية ، والبوابة الشمالية لمدينة القدس، بالإضافة إلى أنها عقدة مواصلات برية حيث تربطها شبكة من الطرق المعبدة بمدن كالقدس ونابلس ويافا، ويتميز مناخها باعتداله لأنه ينتمي إلى مناخ البحر المتوسط"[65].

وتتشابه رام الله والقدس من حيث أن كلا منهما يقع وسط فلسطين تقريباً إلى الشرق من البحر المتوسط على سلسلة جبال ذات سفوح تميل إلى الغرب والى الشرق.

وتعرضت رام الله والقدس إلى ممارسات إسرائيلية وإجراءات شلت حركة التطور فيهما، مع أن التطور في مدينة رام الله كان متذبذبا حسب المصالح الإسرائيلية، فعلى سبيل المثال: تحوُّل المعسكر الانجليزي إلى موقع قيادة للجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية، وذلك في فترة الاحتلال الإسرائيلي وخلال انشائها مستوطنة (بيت إيل) بالإضافة إلى وجود دوائر عديدة للاحتلال: كالصحة، والتعليم، والداخلية، والمحاكم العسكرية، والتي أدت إلى اعتبار رام الله مركزاً مهماً، بهدف تهويد القدس وتفريغها من أي مؤسسة عربية[66]. بالمقابل عملت على تطوير مدينتي حيفا وعكا وحولتهما إلى مدن رئيسة في فلسطين.

ويلتقي تطوير مدينة رام الله مع حيفا وعكا في وجود الإرساليات الأجنبية، وكيف أن هذه الإرساليات عملت على تطوير المدينة بشكل كبير. بحيث أنشأت فروعاً لها في رام الله فأقيمت النوادي والجمعيات لمختلف الطوائف[67].

وأما العامل المميز الذي ساعد في تطوير مدينة رام الله؛ فهو عامل الهجرة، فقد بلغ عدد أبناء رام الله المهاجرين – المغتربين– في سنة 1953 إلى أمريكا حوالي 2,580

شخصاً[68]. مما ساعد على تطور المدينة اقتصادياً واجتماعياً عن طريق دعم أبنائها المغتربين لذويهم المقيمين في رام الله مما زاد بل ضاعف كمية الأموال التي تصل، فظهر التغيير على بناء البيوت الحديثة للسكن، ومن سنة إلى أخرى امتلأت القرية بهذه البيوت الجديدة حتى أصبحت القرية مدينة، وتوسعت الطرق المعبدة وأقيمت أسواق تجارية ضخمة، وفنادق، وحدائق عمومية، ومدارس ابتدائية وثانوية[69]. هذا بالإضافة إلى التهجير القسري لأهالي اللد والرملة والقرى المجاورة بعد نكبة عام 1948، والذين لجأوا إلى رام الله، واندمجوا في حياة سكانها الاقتصادية والاجتماعية وعملوا على تطوير المدينة[70].

جدول (1): التطور في مدينة رام الله من حيث عدد السكان[71].

السنوات	عدد سكان رام الله
1905	1553
1912	5000
1921	3104
1931	4286
1945	5080
1952	17145
1961	14759
1967	16530
1985	22000

*** أثر التجارة على تطور المدن في القرن العشرين:**

تلعب التجارة دوراً كبيراً في تطوير المدن، خاصة وأن التجار يفضلون المناطق المستقرة سياسياً والآمنة اجتماعياً، ويتجنبون مناطق النزعات والحروب الإقليمية والأهلية، فالأمن والاستقرار يعملان على توفير أفضل ضمانات للمستثمرين، بما يشعرهم بإمكانية تحقيق أرباح معقولة من استثماراتهم. ويساعد الموقع الجغرافي والاستراتيجي على خلق التجارة بأنواعها الداخلية والخارجية، بل ظهرت أنواع جديدة لها علاقة بالتجارة مثل تجارة الخدمات، والأنشطة المالية التي تؤدي بدورها إلى حدوث تطور في هذه المدن. وعلى سبيل المثال، ارتباط الوظيفة التجارية بأهمية الموقع الجغرافي لحيفا بالنسبة إلى إقليمها الخاص، أو الأقاليم البعيدة، وتتصل المدينة بما حولها بأكثر من وسيلة للمواصلات، وتطور الميناء، مما أدى إلى زيادة أهميتها التجارية؛ نظراً لحركة البضائع الهائلة التى يتم استيرادها وتصديرها بين مناطق الظهير الواسعة (المنفذ البحري لقرى مثلث الفلسطيني، الذي يمثله سهل مرج بن عامر). والعالم الخارجي عبر ميناء حيفا [72]. وتمثل عقدة مواصلات برية ومحطة نقل رئيسة، لكونها نقطة انقطاع أرض ٍ يرتبط من خلالها البر بالبحر، والسهل بالجبل، والشمال بالجنوب، والشرق بالغرب، فأصبحت حيفا إحدى المدن الرئيسة على شاطئ البحر المتوسط، وبها أكبر موانئ شرقي البحر المتوسط بعد الإسكندرية. وزاد من أهميتها وجود مصفاة لشركة نفط العراق، خاصة بعد أن منعت العصابات الصهيونية – أي الاحتلال – البواخر التجارية من الرسو في ميناء يافا[73].

في حين ارتبط تطور عكا بالمنطقة الصناعية الممتدة على طول ساحلها، ومعاملها للصناعات الثقيلة والأخرى الخفيفة، إضافة إلى أنها مركز سياحي وصناعي أكثر من حيفا، على الرغم من أن إجراءات الاحتلال عملت على تطوير حيفا تجارياً أكثر من عكا.

وفي عكا عدة مصانع أقيمت خلال العام 1948 أهمها: معمل النور للكبريت، ومعمل سبيني للمياه المعدنية، ومعمل الحلاوة، ومعمل نسيج، وجناح للخياطة، وجناح يدوي يختص بنسج الحرير، ومصنع للألبان. هذا بالإضافة إلى العمال والموظفين الذين يعملون في التجارة والحرف والمصانع. وكان بعض سكان عكا يذهبون للعمل خارج المدينة وبشكل خاص إلى حيفا، حيث يعمل معظمهم في مصفاة البترول هناك، وكان القطار قد سهل عملية التنقل هذه، وقدر عدد العمال والموظفين في مدينة عكا حوالي 1600 شخص عام 1946، في حين بلغ عدد المصانع والمعامل فيها عام 1949 حوالي 21 مصنعاً ومعملاً [74].

وقد أقيمت في عكا مصانع جديدة أخرى، كمصانع الحديد والصلب، ومصانع الأنابيب المعدنية، ومصنع فروتروم للكيماويات، ومصنع سوفر للمنسوجات، ومعمل إيلان للملبوسات، ومعمل ماكيت للملابس الجلدية، ومعمل همسبك، ومعمل جبور للملبوسات[75].

واحتلت عكا مركزاً مرموقاً في مواصلاتها والتقت بها شبكة غنية من الطرق أهمها السكك الحديدية، والطرق المعبدة، بالإضافة إلى السفن الشراعية التي تدخل في بعض الأحيان ميناء عكا، وكان يدخله أحياناً عدد من السفن التجارية الصغيرة الحجم، وكان لمنافسة ميناء حيفا القريب أثر واضح في شل حركة ميناء عكا [76].

الخلاصة

إن تأثير الاقتصاد أساسي في التاريخ الاجتماعي، وهو العامل الحاسم في التحليل الأخير لمسار التطور الاجتماعي البشري أياً كان موقعه. ويتجلى هذا في المدينة حيث النشاط الاقتصادي بمختلف صوره وأشكاله ومؤسساته، لذا، لا جدال أنه كان للاقتصاد دوره المهم في تطوير المدن وحل مشكلاتها.

لعل الأثر الواضح والكبير للاقتصاد على المدينة، والذي كان له دور في إقامة اقتصاد المدينة، هو إنشاء الطرق السريعة للنقل والحركة خارج المدن، وتنظيم حركة المرور، وإقامة الجسور وشق الأنفاق، وإنشاء مواقف للسيارات، وإقامة المصانع، وتوفير الخدمات التعليمية والثقافية والحضرية، مثل: المواصلات، و شبكة المياه، والإنارة، ناهيك عن الأسواق كأماكن وجود للإنتاج بأنواعه.

وتعتبر التجارة من النشاطات الاقتصادية الهامة، بل هي عامل جوهري في تقييم حركة التطور العالمي والإقليمي والمحلي، وقد ارتبطت الوظيفة التجارية بأهمية الموقع الجغرافي والاستراتيجي الذي يعمل على جذب الناس إلى هذا الموقع، وبخاصة التجار وأصحاب المهن والمستثمرين.

نستنتج من الأمثلة السابقة عن المدن الفلسطينية التي شملتها الدراسة (حيفا، وعكا، والقدس، ورام الله) إن الظروف الخارجة عن إرادة الإنسان كالموقع وطبيعة الأرض، والخامات المعدنية الموجودة في باطنها، والمناخ وهي ما تسمى (الثروات الموهوبة

وليست الناتجة عن جهد الإنسان) تلعب دوراً مهماً في وجود المدن وتطورها، ونقصد هنا الجانب الايجابي، لا سيما إذا تم استغلالها بشكل علمي ومنظم.

إن ما وصلت إليه حيفا وعكا من تقدم وازدهار، يعود إلى مزايا الموقع بالدرجة الأولى، وقرار الاستيطان اليهودي في استغلال هذه الثروة الهائلة التي أخذتها بالقوة بالدرجة الثانية.

إذن، فالتغيرات والتطورات التي طرأت على كل منها مختلفة عن الأخرى، فمن الصعوبة بمكان إطلاق سمات عامة لمختلف المدن، إذ تفسر كل مدينة في ضوء ظروفها التاريخية، وعوامل نموها، وما صاحب ذلك من ملابسات، وهكذا تمثل كل مدينة ظاهرة فريدة لا تتكرر.

أما في حالة القدس الشرقية، يُلاحظ أن الصورة بعكس ما ورد، فالمزايا التي وفرها كل من الموقع، والموضع، والموهوبية، و الممارسات والإجراءات العدوانية الإسرائيلية على القدس؛ أثرت على التقدم والازدهار والتطور للمدينة المقدسة، بل جعلتها تعاني من مشكلات، ووضع سلبي يختلف كليا عن المدن الفلسطينية الأخرى، وذلك لان الهدف هو تصفية الوجود العربي الإسلامي فيها.

هوامش الفصل الأول

1. عادل أحمد جرار. مستقبل المدينية والنمو الاقتصادي في ظلال محدودية الموارد والنظم الطبيعية. (مركز الكتب الأردني، 1991). ص7.
2. عبد الله العلي النعيم. إدارة المدن الكبرى تجربة مدينة الرياض. راجعه محمد فهمي نجم. (الرياض، 1994). ص19.
3. جهاد الديري. المدن في العصر البرونزي المبكر في الاردن. رسالة ماجستير غير منشورة (الاردن: معهد الآثار والانتروبولوجيا في جامعة اليرموك، 1999) www.yathar.net/vb/showthead.php?1=537-3. ،2009/12/25
4. جمال حمدان. جغرافية المدن. ط2. (القاهرة: عالم الكتب). ص13
5. حسين عبد الحميد أحمد رشوان . المدنية دراسة في علم الاجتماع الحضري. (إسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1982). ص22.
6. جهاد الديري. المدن في العصر البرونزي المبكر في الاردن. 2009/12/25 www.social-team.com/foru/archive/index.php
7. رشوان. المدنية دراسة في عالم الاجتماع الحضري. ص38.
8. مجلة الآثار والانتروبولوجيا، ملتقى علماء وطلاب الآثار العرب 17/7/2009 www.yathar.net/vb/showthead.php
9. جمال حمدان. جغرافية المدن. ص45+49.
10. عبد الله العلي النعيم. إدارة المدن الكبرى. ص39+47.

11. جهاد الديري. المدن في العصر البرونزي المبكر في الاردن. 2009/12/25.
www.yathar.net/vb/showthead.php?1=537-3

12. _____. المدن في العصر البرونزي المبكر في الاردن. 2009/12/25.
www.yathar.net/vb/showthead.php?1=537-3

13. . مجلة الآثار والانتروبولوجيا، ملتقى علماء وطلاب الآثار العرب17/7/2009.
?www.yathar.net/vb/showthead.php

14. www.tit.net/save.php?action=saveid=83 10/3/2009

15. www.tit.net/save.php?action=saveid=83 10/3/2009

16. رشوان. المدنية دراسة في علم الاجتماع. ص40+45.

17. عبد الله النعيم. إدارة المدن الكبرى. ص23.

18. جرار. مستقبل المدينية والنمو الاقتصادي في ظلال محدودية الموارد والنظم الطبيعية. ص5.

19. أحمد عبد الرحمن حموده. قصة مدينة حيفا. (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دائرة الثقافة بمنظمة التحرير الفلسطينية). ص8.

20. _____. قصة مدينة حيفا. ص43.

21. الكس كرمل. تاريخ حيفا في عهد الأتراك العثمانيين. ترجمة تيسير الياس، راجعه وقدم له بطرس أبو منه. أعده للطبع محمود عباسي. (جامعة حيفا: شركة الدراسات العلمية العملية، معهد دراسات الشرق الأوسط ،1979). ص186.

22. حموده. قصة مدينة حيفا. ص21+22.

23. _____. قصة مدينة حيفا. ص 51.

24. مي إبراهيم صقيلي. حيفا العربية 1918-1939التطور الاجتماعي والاقتصادي. ط1. (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1997). ص12.

25. حموده. قصة مدينة حيفا. ص52.

26. _____. قصة مدينة حيفا. ص50.

27. مي إبراهيم صقيلي. حيفا العربية 1918-1939 التطور الاجتماعي والاقتصادي. ص3+4.

28. حموده. قصة مدينة حيفا. ص36.

29. صقلي. حيفا العربية 1918- 1939. ص 3+4 .

30. حموده. قصة مدينة حيفا. ص13+52.

31. كرمل. تاريخ حيفا في عهد الأتراك العثمانيين. ص232.

32. _____. تاريخ حيفا في عهد الأتراك العثمانيين. ص186+213.

33. صقيلي. حيفا العربية 1918-1939. ص(19+29) ، 30.

34. حموده. قصة مدينة حيفا. ص47.

35. _____. حموده. قصة مدينة حيفا. ص47.

36. _____. قصة مدينة حيفا. ص 58 + 59.

37. مروان الماضي . قصة مدينة عكا. (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دائرة الإعلام والثقافة بمنظمة التحرير الفلسطينية). ص13+15.

38. اللاجئون: هم الفلسطينيون الذين يعيشون خارج بيوتهم وأراضيهم وممتلكاتهم ، ولا يسمح لهم بالعودة إليها بعد أن غادروها في أعقاب نكبة فلسطين 1948، تشمل كل مسميات النازحين والمهاجرين والمهجرين والمبعدين التي تطلق على أبناء الشعب الفلسطيني في الشتات انظر، جواد الحمد، عبد الفتاح الرشدان. مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وفلسطيني الشتات. ط1. (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2002). ص 15.

39. فايز الكردي. عكا بين الماضي والحاضر. الناشر محمد حسن بشر (1971). ص160+162.

40. _____. عكا بين الماضي والحاضر. ص162

41. _____. عكا بين الماضي والحاضر. ص162+163.

42. الماضي. قصة مدينة عكا. ص65+92.

43. ____. قصة مدينة عكا. ص65+92.

44. الكردي. عكا بين الماضي والحاضر. ص165.

45. _____. عكا بين الماضي والحاضر. ص160.

46. مصطفى مراد الدباغ. بلادنا فلسطين. طبعة جديدة. (كفر قرع: دار الهدى للطباعة والنشر، 2002). الجزء السابع، القسم الثاني، ص245.

47. حسين محمد الإمام. قضية القدس، دراسة تاريخية . ط1.(مصر: مركز الإعلام العربي، 2006) ص13+14.

48. عبد العليم عبد الرحمن خضر. التطور العمراني لمدينة القـدس 1981. (1981). ص19+24.

49. عادل مناع. "هل أصبحت القدس عاصمة فعلية لفلسطين في أواخر العهد العثماني؟." مدينة الحجاج والأعيان والمحاشي. دراسات في تاريخ القدس الاجتمـاعي والثقـافي (القدس: مؤسسة الدراسات المقدسية، 2005). ص67.

50. _____. "هل أصبحت القدس عاصمة فعليـة لفلـسطين فـي أواخـر العهـد العثماني؟." مدينة الحجاج والأعيان والمحاشي. ص67.

51. وليد الخالدي. القدس من العهدة العمرية إلى كامب ديفيد الثانيـة. ط1. (بيـروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2001). ص9.

52. الإمام. قضية القدس، دراسة تاريخية. ص66.

53. هديسون "تحويل القدس 1917-1918". القدس في التاريخ. ترجمة كامـل جميـل العسلي . (عمان – الأردن: منشورات الجامعة العربية، 1992). ص 324+325.

54. ____" تحويل القدس 1917-1918". القدس في التاريخ . . ترجمة كامل جميـل العسلي. ص 324+325.

55. _____ "تحويل القدس 1917-1988". القدس في التاريخ. ص 307.

56. الإمام . قضية القدس، دراسة تاريخية. ص231.

57. الخالدي. القدس من العهدة العمرية إلى كامب ديفيد الثانية. ص 9.

58. خضر. التطور العمراني لمدينة القدس. ص70+ 72.

59. زهير غنايم، محمود عواد . القدس الوقائع، المواقع، السكان، المساحة. ط1. (عمان: اللجنة الملكية لشؤون القدس، 2001). ص 173+176.

60. الإمام. قضية القدس، دراسة تاريخية. ص220+221.

61. هدسون "تحويل القدس1917-1988". القدس في التاريخ. ص 322.

62. ____ "تحويل القدس 1917-1988". القدس في التاريخ . ص329+331.

63. ____ "تحويل القدس 1917-1988". القدس في التاريخ . ص331.

64. غنايم .القدس، الوقائع، المواقع، السكان، والمساحة. ص 182.

65. الموسوعة الفلسطينية. رام الله (مدينة). ط1 (1984)، مجلد 2، ص451+452.

66.إبراهيم النيروز. رام الله جغرافيا، تاريخ، حضارة. ط1 (رام الله: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2004). ص73 .

67. خليل أبو ريا. رام الله قديما وحديثا. (أمريكا – فلسطين: الاتحاد الأمريكي لرام الله، 1980). ص 137.

68. الموسوعة الفلسطينية. رام الله. ص 453.

69. يوسف جريس قدورة. تاريخ مدينة رام الله. ط1 (نيويورك:- مطبعة الهدى، 1945). ص 115 .

70. أبو ريا. رام الله قديما وحديثا. ص135.

71. حسن الريماوي. "التطور التاريخي وتحليل التركيب الداخلي لمدينتي رام الله والبيرة: دراسة في جغرافية المدن". مجلة العلوم الاجتماعية. (جامعة الكويت:- مجلس النشر العلمي، 2007)، المجلد 35، العدد4، ص165.

72.مي صقلي. حيفا العربية 1918-1939. التطور الاجتماعي والاقتصادي. ص12.

73. _____. حيفا العربية 1918-1939. التطور الاجتماعي والاقتصادي. ص3+4.

74. الماضي. قصة مدينة عكا. ص60+61 .

75. الكردي. عكا بين الماضي والحاضر. ص164.

76. الماضي. قصة مدينة عكا. ص62.

الفصل الثاني

التطور التجاري في رام الله منذ عام (1994-2000)

1- رام الله: حدودها، ومساحتها، ومناخها.

2- تطور مدينة رام الله بين (1967) و(1994).

3- قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية إلى رام الله.

4- تطور مدينة رام الله في عهد السلطة.

5- توجه الهجرات الداخلية إلى مدينة رام الله.

6- التجارة الداخلية.

7- المستوى التنظيمي للمنشآت.

8- اتساع النشاط العقاري.

9- التجارة الخارجية.

10- خلاصة الفصل الثاني.

12- هوامش الفصل الثاني.

الفصل الثاني

التطور التجاري في رام الله في الفترة من (1994 – 2000)

تتميز مدينة رام الله بميزات وخصائص تختلف عن المدن الفلسطينية الأخرى، التي توجب علينا التحدث عنها وبحثها جغرافياً واجتماعياً وتجارياً..... وتتناول الدراسة في هذا القسم تسمية رام الله وحدودها ومساحتها ومناخها.

التسمية:

"رام الله" كلمة تتألف من مقطعين، الأول " رام " وهو أرامي ويعني "جبل" أو "مرتفع"، وهناك العديد من القرى الفلسطينية يطلق عليها اسم "رام" أو "رامة" . أما المقطع الثاني "الله" فهو عربي صرف، حيث أن إضافة "الله" إلى "رام" تم قبل الغزو الفرنجي الصليبي وكان اسم "رام الله" معروفا في العهد الصليبي[1]. ويروي أهالي رام الله أن راشد الحداد (عميد عشيرة قبلية عربية مسيحية تدعى الحدادين) وأخاه صبره هما أول من سكن المدينة[2].

حدودها ومساحتها:

تقع مدينة رام الله على عدة تلال [3]، تقوم شمال مدينة القدس، وتعلو قرابة (950) متراً عن سطح البحر. وتتخللها أودية قليلة الانخفاض، وكانت في الأصل خربة حرجية كثيفة الأشجار[4]. وقد تضاعفت مساحة المدينة والقضاء عدة مرات خلال القرن العشرين. قديماً كانت تشكل خربة رام الله مع الأراضي الزراعية المحاذية لها وحدة واحدة أي قبل تحولها إلى مدينة. وبلغت مساحة المدينة (1845) دونماً، وقد أشارت بعض الدراسات إلى

أن مدينة رام الله ضمت (14706) دونماً، وقد عرضت بلدية رام الله في يوم 1999/6/23على الأهالي المشروع الهيكلي للمدينة الذي تضم زيادة في مساحتها حوالي (11.500) دونم[5].

مناخ رام الله :

يتميز مناخ مدينة رام الله بالاعتدال، واللطافة، فهو منعش في الصيف ودافئ في الشتاء، حيث درجة الحرارة في الشتاء نادراً ما تصل إلى (32) فهرنهايت أو صفر مئوي، وفي الصيف قلما تزيد على (95) درجة فهرنهايت أو (35) درجة مئوية، يتراوح معدل درجة الحرارة السنوي بين (41-77) ف أي ما يعادل (5-25) م. ومناخ رام الله هو مناخ حوض البحر المتوسط؛ ففي الشتاء تتعرض المدينة للرياح الجنوبية الغربية وأحياناً إلى رياح شمالية شرقية جافة باردة نسبياً، ويصل معدل سقوط الأمطار فيها حوالى (500) ملليمتر في السنة[6]. وتعد مدينة رام الله أولى مدن الاصطياف في فلسطين، وتوجد فيها فنادق تخدم المصطافين والزائرين[7].

وتوجد فيها عيون ماء، منها: عين البلد، عين مصباح ... وتوجد فيها آبار كثيرة يعتمد عليها الناس في تخزين مياه أمطار الشتاء، ومن المواقع الأثرية فيها " البرج"[8]. ويوجد فيها أيضاً موقع "الخليل " وهو من المعالم القديمة، حيث كان كنيسة أفرنجية صغيرة، حولها السكان إلى جامع وأطلقوا عليه اسم "الخليل". ويوجد في مدينة رام الله "خربة الطيرة" التي تقع على بعد ميل واحد غرب رام الله، و"عين أبو الكرزم" التي تقع إلى

الشمال من المدينة، وتوجد داخل المدينة مغارة قديمة يعود تاريخها إلى (1500) سنة قبل الميلاد[9].

ومن الأزهار اللطيفة التي تنمو على تلالها زهرة النرجس، وقرن الغـزال، وحنـون الغزال، وغليون سيدى، وحنون الدولة بألوانه المتعددة [10]. وجميع الأزهار تكسب الجبال والوديان منظراً لا يمكن أن ينسى[11].

تطور مدينة رام الله بين (1967) و(1994):

ورام الله من المدن الفلسطينية التي تأثرت بالأحداث التاريخية التي مرت بها القضية الفلسطينية. فقد احتلتها القوات الإسرائيلية كباقي المدن والمناطق الفلسطينية كلهـا يـوم 1967/6/5[12].

ومنذ الأيام الأولى للاحتلال الإسرائيلي، تم فصل الاقتصاد الفلسطيني عن باقي دول الجوار العربي، كما بسط الحكم العسكري سيطرته علـى الممتلكـات غيـر المنقولـة، والأراضي والمياه والموارد الطبيعية الأخرى، وسيطر على تشغيل المصارف، وتنظـيم المجالس البلدية والقروية[13]. فعلى سبيل المثال تم في يوم 1970/4/9 إغلاق بقالة شركة مصايف رام الله، وفي 1970/4/14 تم إغلاق المحددة الحديثة؛ بسبب السفر إلى أمريكا، وفي 1970/5/5م تم بيع محل حلاقة بسبب المغادرة إلى أمريكا وفي 1971/4/30 كمـا تمّ إغلاق بنك ديسكونت الصهيوني في عين مصباح[14].

وفي تاريخ 1972/7/26 طلب رئيس القسم الفني للضفة الغربية (يهودا شمرون) من رئيس بلدية رام الله آنذاك، التعاون مع موظفي هذه الدائرة لبيان عرض الشارع، ليتمكن من المباشرة في التخطيط وتحديد شبكات الكوابل، بحيث يتم تثبيت أعمدة على طول الشارع المؤدي إلى منطقة الماصيون [15]. ويبدو هذا جزءاً من نطاق الخدمات التي تقدمها البلدية، ويجب أن لا يكون ضمن صلاحيات الحكم العسكري أو تدخله.

وفي نطاق تدخل السلطات العسكرية الإسرائيلية في الحياة العامة، والتحكم بها، وسلب البلديات صلاحياتها المألوفة عالمياً. شرعت السلطات الإسرائيلية بتاريخ 1973/4/16 في جمع الضرائب، ومنها: ضريبة المحروقات، حتى أنها كانت تحدد للبلدية كيفية تسديد الضرائب على أربع دفعات متساوية، وليس بأقساط شهرية، الدفعة الأولى في 1973/4/5 والثانية في 5/7/ 1973 والثالثة في 1973/10/5 وأما الرابعة في 1974/2/5. وفي 1975/2/14 قامت دائرة القسم الفني للضفة الغربية بتطوير شبكة الخطوط الهاتفية وتوسيعها في مدينتي رام الله والبيرة[16]– مع أنّ هذا العمل ليس من صلاحياتها –.

كما أنها ظلت متحكمة في عملية توسيع الشبكة، مما منع الكثير من المتقدمين بطلبات خدمة هاتفية من الحصول على مبتغاهم.

وتعتمد رام الله إلى حد كبير على مغتربيها، لكن سياسات الاحتلال وإجراءاته، لعبت دوراً كبيراً حتى في عزوف المغتربين عن زيارتها، ففي عام 1977 انخفض عدد زوار الصيف بشكل ملحوظ، حيث "تلقى عدد من المواطنين بالقدس والضفة الغربية رسائل من أبنائهم العاملين في الخارج، يخبرونهم فيها بأنهم يفضلون عدم زيارة أسرهم ضمن

الزيارات الصيفية لهذا العام. وعلل هؤلاء قرارهم هذا بالغلاء الفاحش الذي يسود المناطق المحتلة، والرسوم الجمركية المرتفعة التي تتقاضاها السلطات الإسرائيلية" [17]. وهذا يعكس اتساع الدور التخريبي المتعمد والممنهج للاحتلال، إذا طال كل ما تستفيده المناطق المحتلة من مغتربيها، وهو أمر يندرج في سياق تقويض البنية الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع .

وشهد القطاع التجاري لرام الله في فترة الاحتلال الإسرائيلي ركوداً بسبب الغلاء الفاحش الذي ارتفع عام1977 بنسبة 41%[18]. ونتج عن ذلك شح السيولة النقدية بحوزة المواطنين، لذلك كثيراً ما أعلنت شركة الكهرباء في الصحف في عن انقطاع التيار الكهربائي وخطوط الهاتف برام الله، لأسباب كانت شركة الكهرباء قد أعلنت عنها وذلك مثلما ورد في صحيفة الفجر الصادرة في 1977/6/29.[19] وبذلك لم يتمكن المواطنون من تسديد فواتير الكهرباء، والهاتف، والماء.

وحتى الصلاحيات المنوطة بالمجالس البلدية، فإن القرار النهائي كان فيها بيد الحكم الإسرائيلي، فحتى تتم الموافقة من قبل المجلس البلدي على فتح محلات تجارية ومنح التراخيص اللازمة لذلك، كان لابد من موافقة السلطات الإسرائيلية على ذلك، بالإضافة إلى التدخل في الشؤون الصحية. ففي 1983/3/1 تم تقديم اقتراح للخدمات الصحية(نظام البلديات في الخدمات الصحية ومن بينها جمع النفايات بطريقة تتلاءم ومستوى المدينة الاصطيافي)، وتم رفض ذلك[20]. وفي تاريخ 1984/1/29 تم فتح مكتب هندسة، وكانت طبيعة عمله التعاطي مع أعمال الهندسة، والتعهدات العامة، والتجارة والتصنيع [21].

وضمن تدخلات الاحتلال طلب (موريس بيتون) حاكم عسكري إسرائيلي في 1984/5/3 من بلدية رام الله تغيير الهاتف القديم بآخر جديد[22].

وعكست السياسات الإسرائيلية التي حكمت تطور المدينة المادي، بأحيائها السكانية وبنيتها التحتية فلسفة الاحتلال بوضوح عن طريق التدخل في شؤون المدينة، حتى أنها كانت توافق أو تمنع فتح المحلات التي تعتبرها من ضمن صلاحياتها، فعلى سبيل المثال كانت السلطات الإسرائيلية توافق على فتح صالون تجميل للسيدات، أو بوفية، أو رخصة لمكتب هندسة، أو سوبر ماركت، أو فرن، أو مخزن أحذية، أو العاب كمبيوتر، حيث تمّ فتح مكتب محاسب وتأمين في شارع الإرسال بتاريخ 1986/9/10م.[23]

إضافة إلى التدخل في حركة المرور، فقد قامت السلطات الإسرائيلية بتاريخ 1986/11/2 بدراسة حول إمكانية تحويل المرور في شارع المستشفى، بحيث يكون المرور باتجاه واحد من جهة المنارة حتى المستشفى[24]. وفتح بتاريخ 1987/11/23 محل العاب كمبيوتر في شارع العودة بعمارة سينما الجميل، بحيث أقر الحاكم العسكري بأن كل الماكينات الموجودة في هذا المحل هي ماكينات للعب والتسلية فقط، ومسموح بها حسب القانون[25].

وخلال انتفاضة عام 1987، تم إغلاق المحال التجارية ومنع العمال من التوجه إلى أماكن عملهم، وبالتالي أدت السياسات الإسرائيلية إلى تعزيز إلحاق الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي. وكان من آثار التدهور، أن قام الفلسطينيون بمحاولات لمواجهة الظروف الاقتصادية الصعبة، وتم اللجوء إلى العمل في القطاع غير المنظم [26]. وذلك من

أجل الحصول على دخل إضافي مثل المشاريع المنزلية، والمشاريع الصغيرة، وساعد على ذلك انتشار المؤسسات غير الربحية التي ازدهرت خلال سنوات الانتفاضة[27].

وتعرض قطاع الخدمات لتشوهات كثيرة خلال فترة الاحتلال، فقد نمت بعض الأنشطة التي تخدم الاقتصاد الإسرائيلي، وبخاصة تجارة الجملة والتجزئة والنقل، اللازمة لتسهيل تدفق السلع المستوردة من إسرائيل [28]. الأمر الذي انعكس على تقويض البنية الإنتاجية المحلية.

ورغم المعيقات التي واظب عليها الاحتلال، إلا أن بلدية رام الله استمرت في محاولاتها تنظيم المدينة وإنعاش الاقتصاد فيها، حيث تمّ بتاريخ 1981/5/28 فتح مشغل شكوكاني للنسيج والخياطة [29]. وفي 1983/5/30 افتتح محل لتصليح الراديو والتلفزيون، وبتاريخ 1985/5/7 تم فتح معمل بسكويت وبتاريخ 1985/12/16 تم فتح محل لتجارة المواد الغذائية ومشغل صيانة[30].

وقامت بلدية رام الله في العام 1987 ببناء مخازن صناعية عددها (30) مخزناً، كمجمع صناعي للحرفيين والصناعيين، من أجل إخراجهم من داخل المدينة، بالإضافة إلى مخازن للتبريد في حي عين مصباح، لتخزين الخضار والفواكه واللحوم، بقصد توفير احتياجات سكان المدينة من السلع الغذائية التي لا تتوافر على مدار العام[31].

وفي سياق الاعتراض على تدخلات سلطات الاحتلال عقد اجتماع في غرفة تجارة وصناعة رام الله في 12/30 /1983 تمت فيه مناقشة أمور تهم الأسرة التجارية، وجرى البحث في موضوع طلبات التجار للاشتراك في خدمة الهواتف، ومداهمة رجال الجمارك

للمحلات التجارية والصناعة في المنطقة وفرض الضرائب عليهم قبل محـــاكمتهم، وتـــم تكليف رئيس الغرفة التجارية آنذاك "إبراهيم خليل الفار " لمراجعة الـــسلطات المـــسؤولة حول هذه الأمور [32]. بالإضافة إلى أنها كانت تعمل بكل جهد على تشجيع المواطن على فتح المصانع والمحال التجارية، فعندما أرادت شركة المتحدون العـــرب – علـــى ســـبيل المثال – في1984/5/5 إنشاء مصنعها الجديد وإقامته، أخبرت البلدية بأنه وقع الاختيار على مدينة رام الله لإنشاء هذا المصنع فيها لإنتاج وتصنيع المواسير البلاستيكية وتوابعها، التي وافقت بدورها على المشروع[33].

وكانت الواردات والصادرات الخدمية منذ عام 1968ولغايـــة عـــام 1987 متذبذبـــة ومتأثرة بعدة عوامل، منها عوائق جمركية وغير جمركية، والأسعار، والهاجس الأمنـــي من الاحتلال، بالإضافة إلى التأثيرات الخارجية من سياسات، وعوائق فرضتها إســـرائيل على مجمل أداء التجارة [34].

وفي الفترة الواقعة بين عامي 1988 –1993 تأثرت التجارة الخدمية بالبيئة السياسية المحيطة، والتي شهدت اندلاع الانتفاضة الأولى، وما رافق ذلك من إجراءات وعقوبـــات إسرائيلية لإخمادها، بالإضافة إلى انهيار سعر الصرف للدينار الأردني، وفقـــدان القـــوة الشرائية للمدخرات الفلسطينية التي كانت معظمها بالعملة الأردنية، وكذلك اندلاع حـــرب الخليج الثانية[35]. إلا أن التطور اللاحق كان أبان فترة توقيع اتفـــاق "إعـــلان المبـــادئ" المعروف باتفـــاق أوســـلو بـــين منظمـــة التحريـــر الفلـــسطينية وإســـرائيل، بتـــاريخ

1993/9/13[36]، الذي يفترض أن يفتح آفاقاً لإحداث تغيير نوعي في بيئة التجارة ومختلف الأمور في الضفة والقطاع[37].

قدوم السلطة الوطنية[38] إلى رام الله:

دخلت مدينة رام الله في إطار مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية سنة 1996، وذلك بناء على اتفاق أوسلو، الذي يقضي بتسليم المدن الفلسطينية إلى سلطة وطنية فلسطينية كخطوة أولى[39]. وعندما تأسست السلطة الوطنية عام 1994، واجهت السلطة تحديات كبيرة، تتمثل في الإرث التجاري والممارسات القانونية الإسرائيلية، حيث نتجت عنه سيطرة إسرائيل على جزء مهم من الموارد الطبيعية (الأرض والماء)، واعتماد الاقتصاد الفلسطيني المفرط على مصادر الدخل الخارجية(دخل العمال الفلسطينيين في إسرائيل، ودخل العاملين في بلاد الخليج)، بالإضافة إلى الاعتماد على إسرائيل في التصدير والاستيراد، مما أدى إلى تدني في المستوى الإنتاجي[40].

تطوير مدينة رام الله في عهد السلطة:

أسهمت إنجازات السلطة الوطنية الفلسطينية في ترميم بعض المرافق المهمة للبنى التحتية، وفي توسيع مجالات الخدمات الاجتماعية وتشجيع تدفق رؤوس الأموال الفلسطينية من الخارج للاستثمار في الضفة والقطاع[41]، وبخاصة في قطاعات الاتصالات والإنشاءات والسياحة والخدمات، وبذلك تمكنت السلطة الفلسطينية من إجراء بعض الإصلاحات المهمة في الأوضاع المالية العامة، ومنها جباية الضرائب وبخاصة ضريبة

الدخل[42]، كما أبرمت مع إسرائيل اتفاقاً هو "بروتوكول باريس" [43]. "والذي تقوم إسرائيل بموجبه بتحصيل الضرائب الجمركية، وضريبة القيمة المضافة على الواردات الفلسطينية من إسرائيل وغيرها، ثم إعادتها للسلطة الفلسطينية[44].

وابتدعت السلطة أنماطاً فعالة لتقديم الخدمات ومتطلبات معيشة السكان واحتياجاتهم، كالدوائر الحكومية والمتاجر بأحجامها وتخصصاتها المختلفة والأبنية المكتبية والمخازن، ودور العلم، والمستشفيات، والمسارح، والمتنزهات، والحدائق العامة، والمتاحف، والمصانع وغيرها. وعملت على تركيزها في وسط المدينة، بالإضافة إلى تطوير قطاع التعمير والبناء، عن طريق الوحدات الكبيرة في منشآت الأنشطة المختلفة أو المساكن الضخمة. وعملت على إيجاد المجالس البلدية بالتشكيلات المختلفة (منتخبة، أو معينة ، أو مختارة)، حيث لا يزال أعضاؤها تنقصهم الخبرة المتخصصة والكفاءة في تحمل أعباء مسؤولية تخطيط المدن.

ووقع تطوير مدينة رام الله، رسمياً على عاتق السلطة الوطنية الفلسطينية، مع بعض الصلاحيات الموكلة إلى هيئات محلية بما فيها مجالس الحكم المحلي والتنظيم. والمتتبع لتطور المدينة يستطيع اقتفاء أثر الإمكانات من جهة، والصعوبات التي فرضتها السلطات الإسرائيلية على المؤسسات المحلية من جهة أخرى. فمتطلبات تطوير البنية التحتية كانت المهمة الرئيسة التي واجهت السلطة الوطنية. ولقد قامت الإدارة بالمهام الأساسية، إما مباشرة وإما من خلال دوائر الحكومة المحلية.

وتجدر الإشارة إلى أن المشاريع التي عملت السلطة على تنفيذها لم تنبع من تفهم ودراسات وتنظيم وتخطيط، ولذا يتوجب على السلطة الاهتمام بالتخطيط الجيد لكافة جوانب الحياة في المدينة؛ من النواحي الطبيعية، والحضارية، والسكانية، والعمرانية، والإقليمية والصناعية.

وعلى الرغم من الانجازات المهمة، التي حققتها السلطة الوطنية خلال السنوات الست الأولى من عمرها في مجال بناء المؤسسات، وتنفيذ مشاريع البنية التحتية الممولة من الدول المانحة [45]، وإصدار القوانين الخاصة بالاقتصاد الفلسطيني، إلا أنها كانت جزئية وضعيفة، لأسباب تتعلق بإسرائيل، وعدم التزامها بتطبيق الاتفاقات التي أبرمتها مع الفلسطينيين، ولأسباب أخرى تتعلق ببنية السلطة، وعدم قدرتها على تأسيس بيروقراطية عقلانية بعيدة عن الفساد، وقادرة على صياغة برنامج وطني شامل، لإعادة الإعمار والتنمية بشكل متكامل [46].

توجه الهجرات الداخلية إلى مدينة رام الله :

عندما بسطت السلطة الوطنية نفوذها في رام الله، زادت الهجرة الداخلية إليها [47]، من مدن الخليل، ونابلس، وطولكرم، وجنين، وقلقيلية، والقدس، وغزة، وأريحا وبيت لحم، بالإضافة إلى قرى رام الله. ولأسباب عديدة نالت رام الله أهمية خاصة بسبب موقعها الجغرافي المتوسط في فلسطين، وقرب المدينة من القدس كونها مركزاً مهماً على المستويات المختلفة، وتمركز السلطة الوطنية فيها، وتواجد العديد من الوزارات

والمؤسسات والدوائر الرسمية فيها، والوضع الاقتصادي الجيد الذي تتمتع به المدينة بشكل عام مقارنة مع المدن الفلسطينية الأخرى في الضفة الغربية وقطاع غزة [48].

ويعزى ظهور الهجرة الداخلية إلى المدينة، إلى تزايد النمو السكاني في المدن الفلسطينية، مما قاد إلى زيادة البطالة فيها [49] – فعلى سبيل المثال كان – معدل البطالة عام 1997 في أريحا وبيت لحم 27,8% والخليل 18,8% والقدس 6,7 %وجنين 19,2% وطولكرم وقلقيلية 19,2% ونابلس 14,3% وقطاع غزة 23,1% [50]. وبعبارة أخرى، فان ارتفاع معدلات البطالة قاد إلى تزايد الهجرات الداخلية إلى رام الله، من أجل الحصول على عمل لكسب قوتهم.

فبين الفترة الزمنية الواقعة بين عامي 1994 و2000 جرت عملية تكييف محددة في سوق العمل، حيث أخذ القطاع العام يتوسع ويستوعب جزءاً من العمالة، كما أن مشاريع إعادة الإعمار شجعت القطاع الخاص على زيادة الاستثمار، بشكل زاد من قدرته على استيعاب جزء لا بأس به من البطالة[51].

وساعد الحصار الإسرائيلي المفروض على الأراضي الفلسطينية، على زيادة الهجرة إلى رام الله – فعلى سبيل المثال – وفرض طوق عسكري في 1993/4/11 ومنعت قوات الاحتلال المواطنين والتجار الدخول إلى مدينة القدس، باستثناء الأشخاص المزودين بتصاريح خاصة تصدرها الحاكمية العسكرية في كل منطقة، مما حول رام الله إلى بديل تجاري عن مدينة القدس بالنسبة للمدن الفلسطينية الأخرى، وهو الأمر الذي أدى إلى ركود اقتصادي مستمر في مدينة القدس ناتج عن الإغلاق، وكذلك خسارة الجانب السياحي

نتيجة مسعى السلطات الإسرائيلية لنقل السياحة من بيت لحم والقدس الشرقية إلى "القدس الغربية" ومدينة الناصرة وخاصة الناصرة العليا[52].

تقع إلى الشرق القريب من رام الله المنطقة الصناعية (البيرة)، كما تطوقها المنطقة الصناعية القريبة من بلدة بيتونيا التي تحدها من الغرب، التي أقامتها بلدية رام الله لهما، مما شجع الهجرة الداخلية إليها- فعلي سبيل المثال- شركة الحاج اسعد حسونة لمواد البناء في المنطقة الصناعية في البيرة (ويملكها يعقوب اسعد حسونة، وتشتمل على مواد البناء، والحديد، والاسمنت، والدهانات، والخشب). وشركة جريس سلطي وأولاده في البيرة – المنطقة الصناعية (المسؤول عنها رجا جريس سلطي، أخصائيون في مواد الحدادين والبناء وبرك السباحة). وشركة الأصبح للتجارة العامة والنقليات (المسؤول عنها جمال الاصبح، وهي عبارة عن تجارة عامة جملة ومفرق، نقليات عامة ونقل إسمنت ونقل من جميع الموانئ) رام الله – المنطقة الصناعية. وشركة الطريفي للتعهدات العامة المساهمة المحدودة رام الله – البيرة، والمسؤول عنها جميل الطريفي ، ومؤسسة دينامومتر المصري، البيرة- المنطقة الصناعية، المسؤول عنها زكي وناصر المصري، (فحص وترخيص السيارات بشكل معتمد ،معالجة ثاني أكسيد الكربون حفاظاً على البيئة والخدمة من ناحية اقتصادية)، ومعمل شاهين للرخام والجرانيت في البيرة – المنطقة الصناعية، المسؤول عنها بدر ومصباح شاهين، (تعهدات عامة للبناء وصناعة الرخام والجرانيت وحجارة البناء)[53]. أما المنطقة الصناعية في بيتونيا فمن مصالحها المهمة مثلا: شركة معامل سلفانا، المساهمة الخصوصية المحدودة والتي توقفت عن العمل منذ 9

سنوات تقريبا. وشركة مصنع رانية للبسكويت والسكاكر المساهمة المحدودة، والمسؤول عنها حسين عبد الصمد. وشركة سنقرط للمنتوجات الغذائية، والمسؤول عنها مازن سنقرط[54].

التطورات التجارية في رام الله 1994 – 2000:

يتميز المناخ التجاري في رام الله منذ 1967 بأنه مناخ غير طبيعي، ومتأثر بعوامل داخلية وخارجية، يجعله شديد الحساسية، فمنذ عام 1993 ومع ظهور بوادر السلام والاستقرار في المدينة أخذ هذا المناخ يميل تدريجياً إلى الاعتدال، ويتميز أي قطاع تجاري في مراحله الانتقالية بين التبعية والاستقلال، وبذلك أصبحت التجارة هي ميزة رام الله الاقتصادية بغض النظر عن طبيعتها وحوافزها وأهدافها حسب نوعها، وإن كانت تهدف في النهاية إلى الربح، وتجنب المجازفة والاستفادة القصوى مما هو متوافر من عوامل الإنتاج[55].

وفي الفترة بين عام 1995 و2000 زادت الإيرادات المالية العامة، وأصبحت كافية لتحويل النفقات الحكومية الجارية، ولذلك تضاءل حجم العجز في ميزانية السلطة إلى حدود ضئيلة في نهاية التسعينيات؛ بشكل تمكنت معه من تخفيض السواد الأعظم من المساعدات الخارجية لتمويل مشاريع إعادة تأهيل البنى التحتية وإعادة الإعمار[56]. وهذا أفاد مدينة رام الله بشكل خاص كونها مركزاً رئيساً ومهماً للسلطة الفلسطينية، وما يتبعها من مؤسسات ودوائر، كل ذلك جعل القطاع التجاري مكوناً أساسياً للناتج المحلي الفلسطيني.

التجارة الداخلية:

تعتبر أنشطة التجارة الداخلية في رام الله من الأنشطة الاقتصادية التي تسهم بنشاط وفاعلية في الناتج المحلي الإجمالي وتشغيل الأيدي العاملة [57]. وتضم التجارة الداخلية، تجارة الجملة (البيع بالجملة للمواد الزراعية والماشية، والأغذية والمشروبات، والتبغ، والمنسوجات، والملبوسات، والأحذية، والسلع المنزلية، والوقود والمعادن، ومواد البناء والسباكة، والآلات والمعدات). كما تضم التجارة الداخلية تجارة التجزئة (البيع بالتجزئة في المتاجر، المتخصصة وغير المتخصصة، والأغذية، والأدوية، ومواد التجميل، والمنسوجات، والملابس، والأحذية، والأجهزة والمعدات المنزلية، والبيع بالتجزئة عن طريق مؤسسات الطلبات [58].

ولا تتوافر معلومات إحصائية دقيقة بشأن القطاع التجاري في مدينة رام الله، إلا أن ملاحق خاصة لـ " مركز الإحصاء الفلسطيني والغرفة التجارية" وعلى الرغم من أنها ليست شاملة تماماً، إلا أنها توفر أساساً مقبولاً لاقتفاء أثر التطور في النشاطات التجارية. ففي عام 1997 بلغ مجموع تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات حوالي(3238) منها تجارة الجملة (248)، وبيع وصيانة المركبات وبيع الوقود (385)، وتجارة التجزئة وإصلاح السلع الشخصية (2605) [59].

تجارة الخدمات:

تتركز تجارة الخدمات في أربعة قطاعات رئيسة، هي: النقل، والتأمين، والسياحة والسفر، والاستثمار، وقطاعات أخرى غير رئيسة تمثلت في الاتصالات، ونقل المعلومات والتكنولوجيا، والنشاطات الثقافية والإعلامية، بالإضافة إلى الخدمات الحكومية [60].

أما الخدمات المجتمعية والاجتماعية والشخصية الأخرى فقد بلغت وحداتها عام 1997 حوالي (399)، وأنشطة المؤسسات ذات العضوية الأخرى بلغت (83)، والأنشطة الترفيهية والثقافية والرياضية بلغت (109)، فيما بلغت الأنشطة الخدمية الأخرى (207). أما الأنشطة المساعدة، وأنشطة وكالات السفر فقد بلغت(36)، ووصلت خدمات البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية إلى (15)، والفنادق والمطاعم (346) وحدة، والأنشطة العقارية والايجارية وأنشطة المشاريع بلغت حوالي (464) وحدة منها الأنشطة العقارية (21)، وتأجير آلات بدون عامل وتأجير سلع شخصية (29)، والبحث والتطوير (8)، والأنشطة التجارية الأخرى (393)[61]. وقد زادت مساهمة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة بين 1994 – 1999 إلى 52%[62] .

أنشطة النقل:

وهي نقل السلع أو الأشخاص من مكان إلى آخر، مقابل قيمة معينة، أما التخزين فهو نقل السلع عبر الزمن (النشاط الذي يعنى بالسلع والحفاظ عليها لفترات معينة ضمن أماكن

وظروف تضمن عدم تلفها). إن أنشطة النقل والتخزين من الأنشطة الإنتاجيـــة المهمـــة، سواء من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، أو تشغيل الأيدي العاملة [63].

وبلغ عدد المؤسسات (في النشاط الاقتصادي النقل والتخزين والاتصالات) في رام الله عام 1996 حوالي (49) مؤسسة، وعدد المنشآت (49) منشأة، وعدد المـــشتغلين(250) مشتغلا، وبلغت تعويضات العاملين 868.0 والإنتاج (2960.5) [64]، وكان عدد شركات الحافلات عام 1999 حوالي 15 شركة و125 حافلة[65].

إن القطاع التجاري والخدماتي هو الصفة الغالبة في رام الله، طوال فترة الخمسة أعوام الأخيرة بخاصة في العام 1998، يليه القطاع الصناعي والحرفي والمقـــاولات، وأخيـــراً القطاع الزراعي، بحيث بلغ عدد المنشآت[66] في القطاع التجاري في العام 1998 حوالي (184) منشأة، وعند النظر إلى الملاحق (14- 18) نلاحظ الزيادة الواضحة فـــي عـــدد المنشآت التجارية[67].

وشهدت الشهور الأخيرة من عام 1999 زيادة ملحوظة، في عدد الشركات العاملة في قطاع التجارة، بحيث إزداد عدد المنشآت العاملة في تجارة المواد الاستهلاكية، كما ارتفع عدد الوكلاء التجاريين [68]، كما ارتفع عدد العاملين في تجارة الجملـــة، فوصـــل عـــدد التجار1823 تاجر، أي ما نسبته 59%، وشكلت تجارة المواد الاستهلاكية الغالبية العظمى من هذا القطاع، فهناك 595 عضواً يعملون في مجال توريد المواد الاستهلاكية وبيعهـــا كالسوبر ماركت والبقالات والملاحم، أي ما نسبته 32%من حجم القطاع التجاري. و280 آخرين يعملون في تجارة النوفوتيهات والملابس والأحذية، أي ما نسبته 15% وهناك تقدم

ملحوظ في عدد التجار الذين يعملون في تجارة مواد البناء، بسبب النهضة العمرانية التي شهدتها المدينة في العام 1999 وأدت إلى زيادة عدد التجار العاملين في هذا المجال، حيث بلغ عدد العاملين في بيع وتوريد مواد البناء 156 أي 8%، من قطاع التجارة. ومن الأنشطة التجارية المهمة في المدينة تجارة الكهربائيات والالكترونيات والأثاث، حيث بلغ عدد المنشآ العاملة في مجال الالكترونيات والكهربائيات والأثاث 215 منشأة، وبلغ عدد محال الأثاث 65 محلاً، بينما عدد محلات الكهربائيات والالكترونيات 150محلاً، وبالتالي فإن هذا المجال يضم ما نسبته 12%، بالإضافة إلى تجارة السيارات التي بلغ عدد محالها حوالي 125 محلاً، أي ما نسبته 7%. بالمقابل شكلت تجارة مواد التنظيف ومواد التجميل والأدوية واللوازم الطبية حوالي 100، أي ما نسبته 5% في حين بلغت أنشطة الاستيراد والتصدير والتجارة العامة 125، أي ما نسبته 7%. أما الأنشطة التجارية الأخرى فبلغت 227، أي ما نسبته 13%. بينما شكلت أنشطة الفنادق والمطاعم وأماكن الترفية في عام 1999 حوالي 110، أي ما نسبته 21% من قطاع الخدمات، والنقل والمواصلات وبلغ العدد حوالي 80 مؤسسة أي ما نسبته 15%، والسياحة والسفر والوكلاء حوالي 51 شركة أي ما نسبته 10%، وخدمات عامة أخرى حوالي 132 أي ما نسبته 24 %[69].

بينما نجد أن عدد المنشآت عام 2000م بلغ حوالي 1787 منشأة بنسبة 52%، وقد شكلت نسبة تجارة المواد الأساسية بما فيها الأغذية 37% من هذا القطاع أي حوالي 662 عضواً، في حين نجد أن تجارة الملابس والأحذية في المرتبة الثانية ضمت 295 عضواً من أصل 1787 عضوا أي ما نسبته 17%، وبلغت تجارة مواد البناء 109

منشأة أي ما نسبته 6% بينما شكلت تجارة الكهربائيات والالكترونيات والأثاث 13% أي أن عددها حوالي 223 عضواً في القطاع التجاري، وهي أعلى نسبة من العام 1999، وتزايدت أعداد المنشآت العاملة في التجارة متعددة الأغراض، وأنشطة الاستيراد والتصدير حيث بلغ عددها 199 منشأة أي ما نسبته 11% من مجمل المنتسبين للقطاع التجاري، وتجارة السيارات بلغ عددها 114 أي ما نسيبه 6%، في حين بلغ عدد المنشآت في حقل مواد التنظيف والتجميل والتجهيزات الطبية 71 منشأة أي ما نسبته 4%، وبلغ عدد العاملين في مجال النشاطات التجارية الأخرى 114 منشأة، أي ما نسبته 6%، وبلغت المنشآت العاملة في قطاع الخدمات في العام 2000 حوالي 575 منشأة، في حين بلغ عددها في العام 1999 533 منشأة، أما خدمات المطاعم وأماكن الترفيه فبلغت حوالي 115 منشأة، أي ما نسبته 20%، وخدمات النقل والمواصلات 32 منشأة، أي ما نسبته 6%، والخدمات الشخصية 124 منشاة، أي ما نسبته 22%، وخدمات السياحة والسفر والوكلاء 59 أي ما نسبته 10%، وخدمات أخرى 121منشأة أي ما نسبته 20%.[70].

يتضح من الجدول(2) أن معظم التجارة الموجودة في مدينة رام الله منذ عام 1994-2000 كانت تجارة خدمات أكثر من كونها أعمالاً إنتاجية. لذلك فإن أغلب التجارة تركزت في جميع أنواع الأثاث المنزلي والمكتبي، وتراعي مختلف الأذواق، بحيث تكون البداية بمشغل بسيط، ثم يتطور المشغل إلى مشغل حديث، بكافة مرافقه، بالإضافة إلى أعمال الديكور والموكيت والجبص والأسقف المستعارة، والأعمال التكميلية المتممة كالطراشة والدهان، والعمل على توفير أنظمة التدفئة، وتوزيع القطع الاستهلاكية، خاصة

في مجالات التسويق، وتزويد الصيانة للأجهـزة الكهربائيـة، والعمـل علـى مواكبـة الاحتياجات العصرية من خلال مجموعة من الشركات، التي تلبي العديد من الاحتياجـات المختلفة، في مجال البيت، والمؤسسة، والقطاعين العام والخاص. ومنها على سبيل المثال – أنواع من التجارة التي بقيت وتطورت في عهد السلطة–. شركة محمد أمـين وأولاده للموبيليات والتجارة العامة، والعجولي للديكور، وشركة فنار لأنظمة التدفئـة، ومعـرض ومنجرة العجولي، وشركة أنيس حميدات، ومجموعة المـالكي للمفروشـات والأجهـزة الكهربائية، وشركة الملكية للأثاث والمطابخ [71].

جدول (2): أنواع التجارة التي ظهرت في مدينة رام الله منذ عام 1994-2000.

الرقم	سنة التأسيس	الشركة ونوع تجارتها
1	1994	شركة يونيبال للتجارة العامة، وهي من الشركات الرائدة في مجال تجارة المواد الاستهلاكية.[72]
2	1995	شركة عابدين لصناعة البلاستيك.[73]
3	1995	شركة السلام للصناعة، وخاصة البلاستيك.[74]
4	1995	فتح محل زجاج، تابع لعرفات محمد عيسى شويكي.[75]
5	1995	شركة الاتصالات الفلسطينية، وهي تقدم خدمات اتصالية.[76]
6	1996	شركة البزار للمفروشات، وبدأت بمشغل نجارة بسيط ومتواضع، ثم تم تطوير المشغل إلى مشغل حديث ومتطور بكافة مرافقة، وأقامت الشركة لها معرض شركة البزار للمفروشات وتهدف إلى أعطاء المستهلك أجمل التصاميم وأفضل الخامات المتعارف عليها في عالم الأثاث والديكور، ومرافق الشركة المعرض الرئيسي ويتكون من ثلاثة طوابق، ومشغل أعمال الأثاث، ومشغل أعمال المطابخ، ومشغل دهان موبيليا، وقسم تصميم داخلي.[77]
7	1996	مصنع مفروشات الجولاني.[78]
8	1996	شركة سنقرط للمنتوجات الزراعية والحيوانية، وتنتج كافة أنواع الأعلاف الحيوانية للدواجن والأبقار والعجول والخراف.[79]
9	1997	شركة زبانة للمواد الغذائية.[80]
10	1998	مزرعة دواجن لسعد عرابي سعيد أبو ارميلة.[81]
11	1998	شركة الياسيني، وهي مصنع لكافة أنواع المفروشات.[82]
12	1998	شركة المشروبات الوطنية كوكاكولا، التابعة لعماد هندي.[83]
13	1999	إنشاء شركة جوال لتوفير خدمات الهواتف المتنقلة.[84]
14	1999	تطوير شركة مجموعة مسلماني، بحيث عملت على تطوير نشاطات أخرى في السوق الفلسطيني، من أدوات كهربائية والكترونيات للزينة.[85]
15	2000	شركة نكنوكورس، بيع أحذية، زجاج، بقالة.[86]
16	2000	بيع وصيانة كمبيوتر لوسام خالد محمد اسليم.[87]
17	2000	فارم ماكير للأدوية.[88]

المستوى التنظيمي للمنشآت:

بخصوص إجمالي عدد المنشآت في المدينة كان متغيراً وليس ثابتاً، ويعود ذلك إلى عدم الاستقرار في الوضع الاقتصادي العام من حيث التوجه إلى الاستثمار الناجح. وتبين إحصائيات بلدية رام الله أن هناك حوالي 868 منشأة لم تحصل أو تمنح التراخيص اللازمة كالعيادات، ومكاتب الهندسة، والمحاسبة، ومكاتب المساحة، وهناك 2594 منشأة مرخصة رسمياً لدى البلدية[89].

فقد تمّ في الفترة الواقعة بين 2000/1/1 – 2000/12/31 تحرير نحو 700 مخالفة إلا أنها لم تُتابع قانونياً بسبب الأوضاع العامة التي يعيشها الناس، وأصحاب المحلات التجارية، وكذلك بسبب تأجيل القضية في أروقة المحاكم لأكثر من مرة، عدا عن تغيير القضاة في المحكمة بشكل مستمر، وكل قاض له طريقته الخاصة في عدم تنفيذ حكم المحكمة، كما تم تحرير 30 مخالفة ترخيص متعلقة بالحرف والصناعات وتقوم المحاكم المختصة بمناقشتها في الأسبوع، حيث لا يتم الفصل نهائياً سوى بواحدة أو اثنتين منها فقط[90].

وفي العام 2000 بلغ عدد البسطات المخالفة التي تم ضبطها 150 بسطة، تم حجز بعضها في مخازن البلدية لمدة تراوحت بين 15 يوماً أو شهر، وبعض هذه البسطات تمت أعادتها، بعد تعهدات بعدم البيع نهائيا، حيث بلغ مجموع التعهدات 150 تعهداً [91]. وبلغ عدد المنشآت العاملة في الصناعات الجلدية في رام الله 8 منشآت، بحيث يتم أخذ الأحذية من الخليل ونابلس، التي يوجد فيها أكبر مصنع أحذية في فلسطين [92].

الخدمات المالية :

"هي الخدمات التي تشمل أعمال البنوك الودائع، وفتح الاعتمادات المستندية للأفراد، والإقراض، وتمويل المشروعات ونشاطاتها التي تتعلق بالاتصال بسوق رأس المال والسمسرة في الأوراق (محافظ الأوراق) المالية الخاصة بالعملاء "[93].

لقد إزدادت سرعة انتشار البنوك في مدينة رام الله، مما خلق سوقاً تنافسياً أفضل للخدمات المصرفية، وبالتالي التأثير الكمي والنوعي عليها. ولم يطرأ تغير يذكر على أوضاع محال الصرافة فقد بلغ عدد الصرافين حتى عام 1986 حوالي 22 محلا، ولكن بعد توقيع اتفاقية السلام تزايد عدد البنوك، وأدى إلى تراجع في نطاق خدمات محال الصرافة، وبقيت هذه المحال ملاذ المواطنين الوحيد لانجاز تعاملاتهم الأجنبية كما طرا تحسن طفيف على نوعية بعض الخدمات المصرفية للبنوك القائمة بسبب عامل المنافسة بينهم [94].

وحسب التوزيع الجغرافي للبنوك في 1995/5/31 بلغ عددها 8 بنوك وهي بنك القاهرة عمان، له فرعان في رام الله: فرع الكلية الأهلية، وفرع شارع القدس، والبنك العربي: و له فرعان: فرع المنارة وفرع رام الله التحتا، وبنك الأردن، والبنك الأهلي الأردني، وبنك فلسطين، والبنك التجاري الفلسطيني، الذي حصل على الترخيص للعمل في مدينة رام الله بعد إقامة السلطة الوطنية في أواسط عام 1994 [95]، وبنك بيت المال الفلسطيني[96]. وقد إزدادت أعداد البنوك مثل البنك البريطاني، وبنك الخليج، وبنك

الإسكان، وبنك الأردن والخليج، وبنك القدس للتنمية والاستثمار، وبنك الاتحاد للادخـار والاستثمار، وبنك فلسطين المحدود [97].

وتقوم البنوك بتمويل قطاع التجارة العامة، من أجل تمويل شراء المواد الخام والسلع عن طريق فتح اعتمادات مالية، معظمها قصيرة الأجل، أو حساب جاري مدين، أو سحب على المكشوف قروض قصيرة الأجل، ويرهن البنك هذه الـسلع والخـدمات، كـضمان لتمويل هذه الصفقات بحيث يأخذ البنك ضمانات إضافية لتمويل هذا القطاع، مثل كفـلاء من التجار المعروفين، وذوي الخبرة والكفاءة في السوق [98]. ومعظم البنوك العاملة فـي المنطقة هي بنوك وافدة، وتسيطر على الحصة الأكبر من السوق الفلسطيني، إذ تـسيطر على 85%[99].

ويعود هذا الاتساع في الخدمات المالية إلى ظهور الشركات الاقراضية ومنها " الشركة الفلسطينية للإقراض والتنمية "فاتن" وهي شركة فلسطينية تأسست في عام ،1999 وتعمل على تقديم خدمات مالية متنوعة، مستدامة وذات جـودة عاليـة لأصـحاب المـشاريع الصغيرة، أو الذين يرغبون في تطويرها، وذلك من خلال موارد بشرية وإمكانيات فنيـة متطورة للمساهمة في تمكين الأسرة وتنمية المجتمع الفلسطيني[100].

إن خدمات البنوك والخدمات المالية الأخرى بلغت في العام 2000 حوالي 124 أي ما نسبته 22%، مقارنة بالعام1999 حيث بلغ عدد المنشآت 80 أي ما نـسبته 15% مـن قطاع الخدمات في رام الله [101].

اتساع النشاط العقاري:

تشير البيانات المتوافرة لدى بلدية رام الله "قسم الهندسة"، أن المراكز التجارية منذ عام 1965 – 1993 م في مدينة رام الله كانت معدودة ومحصورة؛ ويعود ذلك إلى الإجراءات الصارمة من قبل السلطات الإسرائيلية. وقد ساعد بناء الأبراج والمراكز التجارية بين عامي 1994 – 2000 على زيادة أعداد المحال التجارية في المدينة، وكان معظم النشاط العمراني في رام الله تجارياً. وهذا يؤكد على حصول تطور هائل في المدينة .

ويعود الاتساع في الاستثمار العقاري إلى تدفق استثمارات المغتربين الفلسطينيين والتي حفزها التزايد السكاني العالي في الأراضي الفلسطينية وبعدها.

جدول رقم (3): المراكز التجارية في مدينة رام الله قبل قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية وبعد قدومها.

قبل قدوم السلطة الوطنية

الرقم	تاريخ البناء	المركز التجاري	صاحبه
1	1965/5/5	عمارة الرموني	محمد عيسى الكحلا [102]
2	1977/2/21	عمارة لؤلؤة	عبد الرازق قعدان [103]
3	1977/11/7	عمارة ضراغمة	أحمد موسى محمود [104]
4	1978/11/23	عمارة البكري	شريفة محمود قعدان [105]
5	1983/9/29	عمارة النتشة	فضل عبد الله النتشة [106]
6	1985/9/19	عمارة خليل موسى	خليل موسى خليل [107]
7	1986/6/3	عمارة برج الساعة	وديع عيسى دغمان [108]
8	1993/6/14	عمارة سردا	فخري عيسى موسى طه [109]

بعد قدوم السلطة الوطنية

الرقم	تاريخ البناء	المركز التجارية	صاحبه
1	1994/2/29	عمارة الريان	ريان حنا ميخائيل ريان [110]
2	1994/12/31	عمارة الأعرج	فؤاد يعقوب الأعرج [111]
3	1995/6/17	عمارة الميدان	شركة الميدان [112]
4	1997/1/26	عمارة مخماس	فوزان حمود الحاج [113]
5	1997/2/18	عمارة طنوس	طنوس سليمان بوشه [114]
6	1998/2/19	عمارة الإسراء	يوسف عبد الله منصور [115]
7	1998/4/13	عمارة البيتوني	صلاح الدين قرط [116]
8	1998/8/11	عمارة الفرح	فرج خليل موسى [117]
9	2000/1/26	عمارة آسيا	أديب عبد الله ديب [118]
10	2000/6/28	عمارة حنانيا وخراز	سالم خليل حنانيا [119]

وتشير البيانات المتوفرة في جدول(4) إلى ارتفاع نسبة تجارة مواد البناء،حيث ازداد الطلب على المواد اللازمة للبناء كالحديد، والاسمنت، والخشب، نتيجة للتوسع في عملية الإعمار وإعادة البناء ومن بينها المراكز التجارية، والفنادق، والمطاعم .

جدول (4)[120]: الفنادق والمطاعم التي أنشأت في مدينة رام الله 1994-2000:

الرقم	سنة التأسيس	الفندق أو المطعم
1	1994	مطعم الشمعة، مطعم زعرور.
2	1996	فندق الحجل، فندق رام الله، مطعم فوانيس.
3	1997	مطعم مروان سعد وإبراهيم عاشور.
4	1999	فندق رويال ، فندق جراند بارك ، مطعم الطابون (عمل لفترة محددة ثم أغلق).
5	2000	فندق موفنبيك قيد الإنشاء ، مطعم الشعلة.

التجارة الخارجية :-

شكلت التجارة الخارجية الفلسطينية إحدى أهم قنوات التشابك والتداخل بين الاقتصاديين الفلسطيني والإسرائيلي. فقد ركزت إسرائيل منذ حزيران 1967 على قناة التجارة الخارجية لإعادة هيكلة الاقتصاد الفلسطيني، وإخضاعه للمصالح الاقتصادية والتجارية الإسرائيلية، فقامت بقطع الروابط الاقتصادية والتجارية للأراضي الفلسطينية مع العالم الخارجي، وحصرتها بها – أي إسرائيل– بحيث أصبح أكثر من 95%من إجمالي وارداتها يأتي من إسرائيل، وعبرها[121].

الصادرات والواردات:

تشير البيانات الواردة في الجدول (5) إلى أن الصادرات تركزت على المنسوجات والألبسة وبعض المنتوجات المعدنية والمواد الغذائية، ولابد من الإشارة، إلى أنه لم تتوافر خلال الفترة 1994– 2000 بيانات تفصيلية عن التوزيع السلعي للصادرات والواردات في مدينة رام الله. ويؤكد" مركز التجارة الفلسطيني – بال تريد "بأنها تسعى لتوفير الأسواق المحلية والإقليمية والدولية وفتحها أمام كافة المنتجات الفلسطينية، والتأكيد على أن عبارة (صنع في فلسطين) تعني الجودة، وقد تم فتح أسواق عديدة أمام المنتجات الفلسطينية، ومن بينها مدينة رام الله، مثل أسواق اليمن والجزائر، والسعودية، وبعض الأسواق الأوروبية[122]، ومجموعة سنقرط تزيد حصتها في السوق المحلي عن نسبة 30%، كما تصدر إلى الأردن، إسرائيل، السعودية، والجزائر، بريطانيا، أمريكا، وفرنسا وروسيا. ويمثل قطاع التجارة حوالي 25% من القطاعات الأخرى في هذه

المجموعة[123]، بالإضافة إلى شركة عابدين للبلاستيك التي تصدر إلى الأردن، وشركة زبانة للمواد الغذائية التي تصدر إلى الأردن أيضاً وشركة يونيبال للتجارة العامة تصدر إلى الأردن [124]. وبالرغم من وجود شركات تصدر إلى الخارج إلا أنها ضعيفة.

يتبين من هذه البيانات، إن معظم الوردات كانت تركز على مواد البناء، كالاسمنت، والمواد اللازمة لتعبيد الطرق، والألمنيوم؛ نتيجة التوسع في عملية الإعمار وإعادة البناء، ونتيجة لعجز القاعدة الإنتاجية عن توفير تلك السلع، والخضار والأغذية المجففة والمعلبة، بالإضافة إلى الكهربائيات والأثاث، والالكترونيات، وبالرغم من تشجيع السلطة للاستيراد من العالم الخارجي، فإن إسرائيل مازالت المصدر الرئيسي للمناطق الفلسطينية، فالعلاقات التجارية بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، غير متكافئة، وتميل لمصلحة إسرائيل. فقد عمل اتفاق باريس 1994، على وضع قانون لتنظيم العلاقات التجارية بين المناطق الفلسطينية ودول العالم الخارجي بما فيها إسرائيل.

جدول (5)[125]: المؤسسات الفلسطينية في رام الله، والمنتجات المؤهلة للتصدير:

الرقم	العام	اسم الشركة	المسؤول	نوع المنتجات
1	1996	سنقرط للمنتوجات الزراعية والحيوانية.	مازن سنقرط	تنتج كافة أنواع الأعلاف الحيوانية للدواجن والأبقار.
2	1997	لوزان للاستشارات التجارية .	محمد خضر	شحن وتخليص واستشارات تجارية.
3	1997	صن الزغير	مجدي محمود الزغير	كافة أنواع المنسوجات، الزي الموحد.
4	1998	شركة المشروبات الوطنية كوكاكولا	عماد هندي	عصائر، مشروبات غازية، ومياه معدنية .
5	1998	أماني تورز	حليمة برغوثي	تذاكر سفر، إقامة فنادق تنظيم وفود سياحية.
6	1998	بال اكسبو للمعارض والخدمات	سامر طاهر تنظيم	معارض وإدارة أنشطة، وتنظيم وسائل الترويج المختلفة .
7	1999	شركة اوتوميديا للدعاية والإعلان	عثمان فخري الحاج	خدمات طباعة، علاقات عامة، تصميم، إعلام، إدارة.
8	2000	نيوفارم للتسويق والتصنيع الزراعي	علي صوافطة	زيت زيتون ممتاز بأحجام متنوعة.
9	2000	هور ايزون لتكنولوجيا الكمبيوتر	أمين الخطيب	تدريب على تمديد وتطوير الشبكات وأنظمة تشغيل الحاسوب ولغات.

تشير البيانات الواردة في جدول (6) إلى أن مساحات الأبنية في رام الله ارتفعت بشكل كبير في الفترة بين1994 – 2000، وإن من يتجول في الشوارع الرئيسة للمدينة يلاحظ أن العديد من المحال التجارية، أو الشركات، أو حتى العمارات السكنية تحمل أسماء القرى التي قدم منها أصحابها، وخاصة الأبنية المتعلقة بالمراكز والمحلات التجارية التي تعود ملكيتها إلى أهل رام الله، ولكن المسؤول عنها، أو الذي يعمل بها من المدن الفلسطينية الأخرى، والذي بدوره أدى إلى ارتفاع عدد السكان في المدينة، وبالتالي أثر ذلك على الوضع الاجتماعي.

جدول (6): بعض النشاطات التجارية في مدينة رام الله من عام 1994-2000

الرقم	السنة	المؤسسة أو المحل التجاري	المسؤول	معلومات	البلد التي ينتمي إليها الشخص
1	1994	مجوهرات الأميرة	حوراني	بيع وشراء وتصليح وتبديل مجوهرات، رام الله عمارة اللؤلؤة – شارع الوحدة . (126)	حوارة
2	1994	العامر للخدمات العامة	أبو احمد العامر	طباعة جميع معاملات الداخلية وتصوير اسود وملون ..... رام الله – عمارة سردا الطابق الأرضي . (127)	من الشمال
3	1994	شركة الفلسطينية للاستثمار والإنماء	----------	---------- (128)	—
4	1995	محل زجاج	عرفات محمد عيسى شويكي	خاص في الزجاج . (129)	الخليل
5	1995	جمال ديكور	جمال طه	أنواع الديكور الداخلي، موكيت، ورق جدران، رام الله التحتا، بجانب البنك العربي . (130)	طولكرم
6	1995	شركة حمد للهندسة والتعهدات	حمد	خاص بالهندسة والتعهدات . (131)	بيت عور
7	1995	مركز رزان التخصصي	مجموعة من الأطباء	رام الله، الماصيون، بناية استوديوهات فلسطين الكبرى، يهتم بأمور العقم وأطفال الأنابيب . (132)	
8	1996	مؤسسة ضراغمة	ضراغمة	محل كبير لبيع الملابس والألعاب	طوباس

				[133] والأدوات .	
9	1996	شركة فندق سلطوي ومطاعم بلدنا	_____	[134] _____	
10	1996	محلات البكري	البكري	محل كبير لبيع الأدوات المنزلية .... [135] رام الله – الشارع الرئيسي .	عرورة
11	1996	محل للمفروشات	للجولاني	[136] خاص بالمفروشات .	القدس
12	1997	صن الزغير	مجدي محمود الزغير	[137] بيع الملابس وخاصة الزي الموحد	الخليل
13	1997	بنت النور كوز ماتيكس	محمود قنداح	شالات – عطور، رام الله –شارع [138] الإرسال – عمارة الأعرج .	أبو شخيدم
14	1997	حلويات جعفر	جعفر	[139] حلويات	القدس
15	1998	مكتب النجمة	_____	[140] تكسي سيارات .	
16	1998	مخيطة	بلال محمد كوبري	[141] خياطة ملابس	كوبر
17	1998	محل أثاث	قاسم نعمة محمد نابلسي	[142] _____	نابلس
18	1998	أماني تورز	حليمة برغوثي	تذاكر سفر، إقامة فنادق، تنظيم وفود [143] سياحية .	
19	1998	بال اكسبو للمعارض والخدمات	سامر طاهر	[144] معارض ودارة أنشطة	
20	1999	مكتب صحافة	محمد شوكت النوباني	[145] _____	
21	1999	شركة جوال	عمار العكر	[146] خدمات اتصالية	نابلس
22	1999	شركة اوتوميديا للدعاية والإعلان	عثمان فخري الحاج	خدمات طباعة، تصميم، إعلام، إدارة [147] ...	
23	2000	مفروشات المالكي	المالكي	[148] مجمع مخماس، مجمع الإسراء	كفر مالك
24	2000	هورايزون لتكنولوجيا الكمبيوتر	أمين الخطيب	تدريب على تمديد وتطوير الشبكات [149] وأنظمة الحاسوب ولغات البرمجة .	
25	2000	محل بيع كمبيوتر	وسام خالد محمد اسليم	[150] _____	
26	2000	محلFOXE	_____	[151] بيع ملابس جينز.	
27	2000	مجوهرات أبو شوشة	أبو شوشة	[152] مجمع المحطة المركزي.	

انجازات الغرفة التجارية في التجارة الخارجية:

أنشأت غرفة تجارة وصناعة محافظة رام الله والبيرة دائرة متخصصة، تهتم بشؤون المعلومات والتجارة الخارجية، وتنظيم العديد من الأنشطة والفعاليات، بالإضافة إلى المشاركة في العديد من ورش العمل واللقاءات .الاقتصادية المحلية والإقليمية والعالمية، التي عالجت مواضيع التجارة الخارجية والقوانين ذات العلاقة، مثل الورشة التي شارك فيها ألامين العام للغرفة في جنيف والتي عقدت بتاريخ17 /1/ 1998 والتي كانت تحت عنوان "السياسات التجارية الدولية "، وتم التركيز فيها على منظمة التجارة الدولية، والاتفاقيات العامة لتجارة الخدمات، وقوانين حماية السلع الوطنية، وتجارة النسيج والأغذية. أما خلال الفترة 19 – 1998/11/22 فقد قام وفد تجاري وصناعي كبير، بزيارة معرض جمعية رجال الأعمال الأتراك والذي أقيم في استنبول. وفي 1998/3/2 قدم وفد ايطالي إلى فلسطين، وقد أبدى اهتماماً بزيادة حجم التبادل التجاري بين فلسطين وإيطاليا. وفي 1998/8/25 وقعت الغرفة التجارية مع الشركة اليونانية الفلسطينية "بالجريكو " اتفاقية تعاون، ركزت على ضرورة تبادل المعلومات، وزيارات الوفود، وعقد وتنظيم لقاءات لرجال الأعمال الفلسطينيين واليونانيين؛ من أجل تشجيع التبادل التجاري بين البلدين. وفي 1998/11/1 نظمت الغرفة لقاءً بين رجال أعمال أردنيين، يمثلون شركات المنظفات، ومواد التجميل، وأملاح البحر الميت، وتدارسوا إمكانيات التعاون التجاري والصناعي بين الجانبين[153].

الوكالات التجارية:

كان عام 1996 البداية الفعلية لمزاولة أعمال الوكالة التجارية، حيث تم تسجيل أول وكالة تجارية لوكيل فلسطيني في مجال السيارات، وما بين 1996 – 1999) إزدادت الوكالات التجارية وتنوعت في مجال المنتجات الغذائية والمشروبات والمواد التجميلية والعطور [154].

وفي عام 2000 سن المجلس التشريعي الفلسطيني قانون "الوكلاء التجاريين " باعتباره الإطار العام القانوني الناظم لجزء كبير من الأنشطة التجارية الخارجية، ويهدف إلى تنظيم عملية التبادل التجاري مع العالم الخارجي، وحماية حقوق الأطراف المشاركة في الأنشطة التجارية المندرجة في إطار الوكالات التجارية (الحكومة، والوكلاء، والموكلين، والمستهلكين) ومن بين الحاصلين على رخصة وكيل تجاري "ناجي دراغمة"، ومدير الشركة الفلسطينية للزيوت،" مازن سنقرط"، رئيس مجلس إدارة شركة سنقرط للمنتوجات الغذائية، و"صلاح حسين"، مدير دائرة التجارة الخارجية والمعلومات. و"سامر الصيفي"، المدير التنفيذي لمجموعة المنارة للتجارة العامة وكيل السلع التي ليس لها بديل محلي. وهيثم المسروجي، مدير عام شركة المسروجي للتجارة العامة، وهو منتج لسلع محلية لها بديل مستورد في إطار الوكالات + وكيل [155].

لكن التجارة شأنها شأن مختلف الأنشطة فقد خضعت للمعيقات الإسرائيلية، فمنذ العام 1995 منعت السلطات الإسرائيلية دخول الشاحنات الفلسطينية إلى إسرائيل، فقد كانت البضائع الفلسطينية تنقل وفق ما يعرف بأسلوب التفريغ والتحميل؛ فالشاحنة التي تحمل

بضاعة من غزة لرام الله عليها أن تفرغ حمولتها في أحد المعابر- كارني مثلاً - ثم تنقل الحمولة في شاحنة ذات رخصة إسرائيلية إلى رام الله، وأصبحت تكلفة رسوم دخول معبر كارني ورسوم التفريغ والتحميل فيه ثم أجرة الشاحنة الإسرائيلية إلى رام الله مرتفعة، مما أدى إلى تلف المنتجات القادمة من قطاع غزة، وارتفاع أسعارها للمستهلكين[156] .

وظلت التجارة الخارجية خاضعة لأحكام السياسة الإسرائيلية، وبقيت السياسة الجمركية الفلسطينية أسيرة للسياسة الجمركية الإسرائيلية، والاعتماد الفلسطيني على إسرائيل في استخدام خدمات البنية التحتية، مثل: النقل، والشحن، والاستيراد، وذلك بسبب السيطرة الإسرائيلية على المعابر والمنافذ الفلسطينية مع العالم الخارجي خلال المرحلة الانتقالية[157].

ومن المعيقات الأخرى للاستثمار عدم الاستقرار السياسي، وضعف البنية الأساسية (طرق، ماء، كهرباء، اتصالات)، والإجراءات العسكرية الإسرائيلية (الإغلاق والحصار)، وصعوبة نقل البضائع وتحرك الأفراد ومحدودية حجم السوق، ونقص القوى العاملة بسبب انخفاض الأجر، وغياب النظام وارتفاع الضرائب والرسوم[158].

ومع ذلك، عملت السلطة الفلسطينية على إصدار القوانين التي تهتم بالشؤون التجارية، مثل إصدار قانون تمليك الشقق والمحال الصادر في 1996/2/11، وقانون تشجيع الاستثمار الصادر في 1996/6/5، وقانون خاص بالمدن والمناطق الصناعية الحرة في1998/12/8، وتنظيم أعمال الوكلاء التجاريين في 2000/2/29 ، بالإضافة إلى قانون إيجار المساكن والعقارات التجارية في 2000/5/3[159].

وبناءً على ذلك، يمكن القول أن النمو يحتاج إلى مشاركة فعالة من غالبية المواطنين، من خلال العملية المعروفة بالتمكين من المشاركة، "وهي عملية ديناميكية توجهها الدولة وتهدف إلى تمكين غالبية الناس من المشاركة الفعالة في المجتمع والاقتصاد، والعملية موجهة لتمكين الفقراء من المشاركة لتحسين وضعهم الصحي والتعليمي؛ ليتمكنوا من امتلاك الأملاك والمعلومات حتى يصبحوا جزءاً من هيكل الدولة الاجتماعي"[160].

وتشير البيانات الواردة في جدول (7) إلى أنه وعلى الرغم من جميع العقبات التي واجهها الوضع السياسي، تمكنت السلطة الفلسطينية من تحقيق تحسينات معينة في مجالات بناء المؤسسات الجديدة، وإعادة تأهيل القديمة منها، وخلق بيئة أفضل للأنشطة التجارية. وتأسيس عدة وزارات تعنى بالقضايا الاقتصادية وإزالة بعض العقبات التي تقف في طريق الاستثمار المحلي والأجنبي، من خلال قوانين ولوائح جديدة تشجع الاستثمار، وإنشاء بيئة تنظيمية جديدة للمشاريع الخاصة بتحضير الاستثمار الخاص، وتركز ذلك في مجالات الاتصالات والخدمات، كما أسست العديد من الشركات الفلسطينية التي لها انتشار دولي، وبدأت العمل في مختلف الحقول، والتي تمول بشكل أساسي عن طريق مصادر فلسطينية محلية وغير محلية.

جدول (7)[161]: بعض الاتحادات والشركات التي ظهرت بفعل التطورات التجارية، والتي اتخذت من رام الله مقراً لها منذ عام (1994 – 2000م).

الرقم	السنة	الاتحادات والشركات
1	1995	اتحاد الصناعات الغذائية الفلسطينية، ويقدم أفضل الخدمات للأعضاء، ويضم حوالي 129 عضواً، ويشغل القطاع الغذائي قرابة 10000عامل، وبلغ حجم الاستثمار فيه نحو 430 مليون دولار.
2	1997	اتحاد الصناعات الكيماوية الفلسطيني، والاتحاد الفلسطيني للصناعات الورقية، واتحاد الصناعات البلاستكية، واتحاد الصناعات التقليدية، وهو مؤسسات غير ربحية، تمثل الأعضاء المنتسبين للاتحاد، لدى كافة الجهات الحكومية وغير الحكومية والدفاع عن مصالحهم وتقدم الخدمات اللازمة لهم وتدرب العاملين في المؤسسات وإكسابهم المهارات.
3	1998	الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار، وتهدف إلى تشجيع الاستثمار في فلسطين.
4	1999	اتحاد شركات أنظمة المعلومات الفلسطينية (بيتا)، وهو اتحاد قائم على أساس العضوية للشركات المسجلة رسميا في مجال أنظمة المعلومات ويمثل الاتحاد أكثر من76 شركة في فلسطين.
5	2000	شركة ترند لاين للاستثمار، وهي شركة مساهمة خصوصية، مسجلة لدى وزارة الاقتصاد الوطني، وتهتم بالغايات التالية: أنشطة البورصة، وأنشطة التعامل بالأوراق المالية، خدمات استشارية.[162]

الخلاصة

تعرض القطاع التجاري لتشوهات كثيرة خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي، فقد نمت بعض الأنشطة التجارية التي تخدم الاقتصاد الإسرائيلي، وبخاصة تجارة الجملة والتجزئة والنقل، اللازمة لتسهيل تدفق السلع المستوردة من إسرائيل، بالإضافة إلى عدم منح تراخيص للمنشآت، وتعرض قطاع النقل والمواصلات لتشوهات عدة، نتيجة القيود الاسرائيلية والتي منها: منع الرخص لسائقي العمومي، وارتفاع كلفة الشحن والنقل بسبب حالة الطرق السيئة، والضرائب المرتفعة، وإغلاق جميع البنوك العربية والأجنبية، وتحويل نسبة من المدخرات المحلية إلى خارج الأراضي الفلسطينية، والتدخل الإسرائيلي المباشر في شؤون بلدية رام الله .

ومن المفترض أن تتسلم السلطة الوطنية زمام الأمور في المدينة، وفق اتفاق إعلان المبادئ (اتفاق أوسلو)، مما يعني أن جميع القيود التي كانت مفروضة على النشاط التجاري قد أزيلت، ولم تعد هناك عراقيل أمام قيام المشاريع التجارية، ولا حاجة إلى الترخيص الإسرائيلي، وإعطاء السلطة حرية الترخيص لفتح المصارف المحلية والأجنبية والعربية، بعد أن كان ذلك ممنوعاً أثناء فترة الاحتلال، وحرية دخول البضائع الفلسطينية إلى الأسواق الاسرائيلية باستثناء الدواجن، والبيض، والبندورة، والخيار، والبطيخ، والبطاطا. لكن إسرائيل خرقت معظم بنود هذا الاتفاق؛ مما أثر سلباً على الأوضاع في المدينة وسائر مناطق السلطة.

وفي1994/5/28 أعلنت السلطة تشكيل أول مجلس وزراء فلسطيني، ضم ثماني عشرة وزارة، منها ست وزارات متعلقة بالشؤون الاقتصادية مباشرة وهي: وزارة المال، ووزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة، ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، ووزارة السياحة، ووزارة الإسكان، ووزارة العمل، وبعد ذلك أقيمت سلطة الطاقة وسلطة المياه، وسلطة النقد الفلسطيني.[163]

ومن الانجازات المهمة التي حققتها السلطة الوطنية خلال السنوات الأولى من عمرها، تنفيذ مشاريع البنية التحتية، الممولة من الدول المانحة وإصدار القوانين الاقتصادية (الوكالات التجارية) وبناء المؤسسات الحكومية، وساعد بناء الأبراج والمراكز التجارية على زيادة أعداد المحال التجارية في المدينة بشكل ملحوظ، بالإضافة إلى تطور تجارة الخدمات بشكل كبير خاصة في عام 2000.

ومنذ عام 1994 – 2000 إزدادت تجارة المواد الاستهلاكية والغذائية، وظهرت نشاطات تجارية جديدة، مثل تجارة مواد البناء، والسيارات، والكهربائيات، والالكترونيات والأثاث، بالإضافة إلى زيادة عدد البنوك والمصارف والفنادق والمطاعم، بالإضافة إلى تشجيع العديد من المؤسسات المحلية والأجنبية والعربية إلى الاستثمار في هذا القطاع، خاصة بعد وجود قطاع البنوك والمصارف، التي تقدم الدعم المالي لقطاع التجارة، وخاصة التجارة العامة.

ولم تشهد الفترة بين 1995 – 2000 تغيراً ملحوظاً في أداء التجارة الخارجية، فاستمر احتكار إسرائيل للتجارة الخارجية الفلسطينية وازداد تعمقاً، ونمت الواردات من إسرائيل

وعبرها، على الرغم من أن وضع التجارة الخارجية أفضل مما كان عليه أثناء فترة الاحتلال، لكن التحسن كان ضئيلاً جداً، فما تزال الأسواق الفلسطينية أسيرة الأسواق الاسرائيلية، وتضطر إلى شراء كثير من السلع بأسعار مرتفعة، وذلك بسبب التعرفة الجمركية التي تحددها إسرائيل لحماية منتجاتها، وبذلك شهدت رام الله من عام 1994 – 2000 تطورات تجارية متنوعة سواء أكانت على صعيد التجارة العامة أم الخاصة، والداخلية، والخارجية، وفي تجارة الخدمات والمالية .

هوامش الفصل الثاني:

1. خليل أبو ريا. رام الله قديما وحديثا. ص12.
2. لكنهم لا يعرفون بالتحديد الفترة التاريخية التي تمت فيها هجرتيهما إليها انظر، شاهين. كشف النقاب عن الجدود والأنساب في مدينة رام الله. (جامعة بيرزيت: منشورات مركز الوثائق والأبحاث،1982.) ص 10.
3. مصطفى مراد الدباغ. بلادنا فلسطين. (كفر قرع: دار الهدي للطباعة والنشر، 2002). ط جديدة. الجزء الثامن، القسم الثاني. ص 233.
4. عزيز شاهين. كشف النقاب عن الجدود والأنساب في مدينة رام الله. ص9.
5. إبراهيم النيروز. رام الله جغرافيا، تاريخ، حضارة. ص 15+16 .
6. أبو ريا. رام الله قديما وحديثا. ص4
7. الدباغ. بلادنا فلسطين. مجلد 2. الجزء الثامن، القسم الثاني، ص239.
8. البرج: تقع في حارة "الشقرة" وهو بناء صليبي قديم، انظر شاهين. كشف النقاب عن الجدود والأنساب في مدينة رام الله. ص 9 .
9. شاهين. كشف النقاب عن الجدود والأنساب في مدينة رام الله. ص 9 .
10. حنون الدولة: اسم شقائق النعمان .
11. أبو ريا. رام الله قديما وحديثا. ص5.
12. شاهين. كشف النقاب عن الجدود والأنساب في مدينة رام الله. ص 9 .

13. مجدي المالكي، حسن لدادوة، ياسر شلبي. مشاريع القطاع غير المنظم في الضفة الغربية وقطاع غزة. (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس"، 2000). ص 54.

14. ضريبة أملاك رام الله. سجل رخص المهن 71/70-74/73.

15. بلدية رام الله. رقم الملف ب /14/4. للاطلاع انظر ملحق رقم (7).

16. _____. حصة البلدية من المحروقات ورسوم المرور. رقم الملف ب/14/4. . للاطلاع انظر ملحق رقم (8).

17. صحيفة الفجر، العدد 917، السنة 1977.

18. صحيفة الشعب، العدد 1638، السنة 1978.

19. صحيفة الفجر، العدد 1015، السنة1977.

20. بلدية رام الله. رقم الملف ا ر 3/2/11. للاطلاع انظر ملحق رقم (9).

21. _____. رقم الملف 1970 – 1971 .

22. _____. بريد برق وهاتف. رقم الملف ب ر 9/23 . للاطلاع انظر ملحق رقم (10).

23. _____. رقم الملف 1927. للاطلاع انظر ملحق رقم (11).

24. _____. مستشفى رام الله الجديد. رقم الملف ب ر 3/15.

25. _____. رقم الملف 1356. للاطلاع انظر ملحق رقم (12).

26. القطاع غير المنظم: ذلك القطاع الذي يشمل العمل في المواقع الثابتة مثل: البيت، امتداد البيت، منشاة، أكشاك،... على أن يقل عدد العاملين في الواحدات الإنتاجية عن (5) أشخاص، كما يشمل العمل خارج المواقع الثابتة، مثل: الباعة المتجولون، العربات، السيارات ... ويرتبط القطاع غير المنظم عادة بتدني درجة الالتزام بقوانين التسجيل والضرائب ...انظر مجدي، المالكي، حسن، لداودة . مشاريع العمل غير المنظم في الضفة الغربية والقطاع غزة . ص 20 .

27. مجدي، المالكي، حسن، لداودة. مشاريع العمل غير المنظم في الضفة الغربية وقطاع غزة. ص15 .

28. Mohammad. Enhancing the Capacity of the Palestinian Economy. (Ramallah: Palestine Economic Policy Research Institute "MAS", 2003) xxv.

29. ضريبة أملاك رام الله. سجل رخص المهن 82/81-79/78 .

30. _____. سجل رخص المهن 87/86 -85/82.

31. بلدية رام الله. انجازات بلدية رام الله أرقام ....ودلالات 1986/9/28-1987/9/27. (بيت حنينا: مطبعة التوفيق). ص 17+ 18.

32. القدس. 5153. السنة 1983.

33. بلدية رام الله. رقم الملف ب ر 33/7/أ. للاطلاع انظر ملحق رقم (13).

34. الواردات الخدمية: تضمن العديد من الخدمات التقليدية والرئيسة، مثل: النقل، والسفر والاتصالات، والثقافة، والحاسوب، وتكنولوجيا المعلومات، أما الصادرات الخدمية:

تشتمل على خدمات السياحة، والسفر، والنقل، انظر محمود، الجعفري، ناصر، العارضة. التجارة الخدمية الفلسطينية: الواقع والآفاق. (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2002). ص3+24 .

35. محمود الجعفري، ناصر العارضة. التجارة الخدمية الفلسطينية: الواقع والآفاق. ص 26.

36. الحكم الذاتي: أن يحكم الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع نفسه بنفسه، من دون أي تدخل، وأن يكون الحكم ذاتياً كاملاً، فهو مرحلة انتقالية لفترة قصيرة مؤقتة يكون بدايتها الانسحاب العسكري والإداري الإسرائيلي من المناطق التي يشملها قانون الحكم الذاتي. انظر جورج المصري. غزة –أريحا تسوية مستحيلة. (القاهرة: مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، 1995). ط1. ص51.

37. محمود الجعفري، عادل الزاغة، ناصر العارضة. السياسات التجارية الفلسطينية: البدائل والخيارات المتاحة. (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس، 2002). ص12.

38. السلطة الوطنية الفلسطينية: تشكل حقل (يعود التعريف للباحثة) السلطة الوطنية الفلسطينية نتيجة اتفاق سياسي مرحلي بين الحكومة الاسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية، انظر جبريل، محمد. الولاء المدني مقابل الولاء العضوي دراسة لحالة الحكم في فلسطين . (رام الله: المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع بانوراما، 2005) . ط1. ص27. وجاء تشكيل السلطة في الضفة والقطاع،

كإحدى نتائج اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في أيلول 1993، والسلطة امتداد لمنظمة التحرير الفلسطينية في تكونها القيادي، ونهجها وطبيعتها خاصة بعد أن انتقلت قيادة م. ت. ف . من وضعها حركة مقاومة خارج الوطن إلى وضع أصبحت فيه رأس بنية مجتمعية ذات مقومات مادية، انظر، عمر، عساف. حركة معلمي المدارس الحكومية في الضفة الغربية 1967-2000. (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية مواطن، 2003). ص128.

39. إبراهيم النيروز. رام الله، جغرافيا، تاريخ، حضارة. ص72.

40. ماس. "المراقب الاقتصادي والاجتماعي". مجلة اقتصادية. (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2007). العدد 9. ص4 .

41. الاستثمار: إنشاء أو إضافة نشاطات اقتصادية إنتاجية، أو صناعية، أو سياحية، أو زراعية، أو تعليمية، وخدمات إنتاجية، انظر إبراهيم أبو دقة. "الإطار القانوني للاستثمار في قطاع غزة في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية". المؤتمر الأول لرجال الإعمال الأردنيين والفلسطينيين. (عمان: جمعية الاقتصاديين العرب ورجال الأعمال،1995). ص5.

42. ضريبة الدخل: ضريبة الدخل المفروضة على صافي الربح للمشروعات الاستثمارية، انظر إبراهيم أبو دقة" الإطار القانوني للاستثمار في قطاع غزة في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية ". المؤتمر الأول لرجال الأعمال الأردنيين والفلسطينيين. ص5.

43. بروتوكول باريس: تم توقيع هذا الاتفاق 1994/4/29 في باريس، عمل على رهن الجزء المهم من السياسات الاقتصادية (المالية والنقدية والتجارية)، يعمل هذا الاتفاق على الحد من النظام الجمركي الفلسطيني، والذي شكل استمراراً للنظام الجمركي الإسرائيلي الذي كان سائداً قبل اتفاقات المرحلي الانتقالية، أتاح هذا البروتوكول للسلطة إمكانية فرض رسوم جمركية مغايرة للنظام (B,A2,A1) الجمركي الإسرائيلي مع تحديد القوائم التي يمكن مبادلتها مع مصر والأردن، وحدد الأنواع والكميات التي يمكن استيرادها ضمن هذه القوائم، يستمر التعامل بالشيقل الإسرائيلي والدينار الأردني والدولار الأمريكي كعملات مقبولة قانونيا لتسوية المعاملات التجارية، انظر، محمود، الجعفري، عادل، الزاغة، ناصر، العارضة. السياسات التجارية الفلسطينية: البدائل والخيارات المتاحة. ص17- 29.

44. ماس."المراقب الاقتصادي والاجتماعي". العدد 9. ص18.

45. الدول المانحة: هي الدول التي تقدم المنح، نقداً لتسديد النفقات الحكومية من رواتب وغيرها أو تغطية تكاليف المشاريع عن طريق مندوبيها وموظفيها مباشرة، انظر، القدس. العدد 13734. ص11.

46. ماس. المراقب الاقتصادية والاجتماعية. العدد9. ص2 .

47. الهجرة: عملية تتعلق بحركة الناس في أوقات مختلفة من حياتهم لأسباب مختلفة، وتؤثر الهجرة في المهاجرين أنفسهم وفي المجتمعات التي يدخلونها، أو تلك التي يخرجون منها وهي تختلف في أنواعها وأنماطها، فمنها ما يكون داخليا ضمن حدود

دولة واحدة، ومنها ما يكون عبر الحدود وتسمى بالهجرة الخارجية، انظر، جامعة اليرموك." قضايا اللاجئين والنازحين". نشرة دورية. (الأردن: مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية، 1999) العدد16. ص4.

48. إبراهيم النيروز. رام الله، جغرافيا، تاريخ، حضارة. ص72.

49. البطالة: تشمل هذه الفئة جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل ولم يعملوا أبداً خلال فترة الإسناد في أي نوع من الأعمال، وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل، وقاموا بالبحث عنه، انظر، ماس. "المراقب الاقتصادية والاجتماعية". العدد9. ص التعاريف والمصطلحات.

50. نادر مريان، صالح خصاونة، محمد خليفة. "العمالة الفلسطينية في إسرائيل". مجلة المستقبل العربي .(مركز دراسات الوحدة العربية ،2000). العدد 255. ص78.

51. ماس."المراقب الاقتصادية والاجتماعية". العدد10، ص8.

52. خليل رشماوي. "أوضاع شركة الباصات في الضفة الغربية وقطاع غزة". المؤتمر الأول لرجال الأعمال الأردنيين والفلسطينيين. (عمان: جمعية الاقتصاديين العرب، 1995). ص4.

53. الغرفة التجارية الأوروبية الفلسطينية. الدليل الفلسطيني للصناعة والتجارة والخدمات. (القدس: مطبعة العربية الحديثة، 1993). ص184+185.

54. وائل قطينة. مقابلة بتاريخ 2008/12/4.

55. الإنتاج: عبارة عن قيمة السلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية معينة نتيجة ممارسة نشاط إنتاجي سواء أكان رئيساً أو ثانوياً، ويشمل ذلك الأصول الثابتة المنتجة لحساب المؤسسة. انظر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مسح التجارة الداخلية -2000 كنتائج أساسية. (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002). ص16.

56. ماس. "المراقب الاقتصادية والاجتماعية ". العدد9. ص18.

57. الناتج المحلي الإجمالي: قيمة السلع والخدمات النهائية التي أنتجت خلال سنة. انظر، ماس."المراقب الاقتصادية والاجتماعية ". العدد10. ص التعاريف والمصطلحات

58. Palestinian Central Bureau of Statistics. The Internal trade Survey -1997: Main Results. (Ramallah: Palestinian Central Bureau of Statistics, 1998) page, 35+47.

59. دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشات – 1997: تقرير المنشاة. (رام الله: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية،1998). ص139.

60. محمود الجعفري، ناصر العارضة. التجارة الخدمية الفلسطينية: الواقع والآفاق. ص33.

61. دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشات – 1997: تقرير المنشاة. ص139.

62. محمود الجعفري، ناصر العارضة. التجارة الخدمية الفلسطينية: الواقع والآفاق. ص3.

63. دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية. مسح النقل والتخزين والاتصالات القطاع المنظم:1996. (رام الله: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية،1997). ص15.

64. _____. مسح النقل والتخزين والاتصالات القطاع المنظم 1996. ص 87.

65. محمد اشتية، سهير جاعوني، أسامة حباس. الخسائر الاقتصادية الناتجة عن الحصار الإسرائيلي منذ انتفاضة الأقصى من أيلول 2000- نيسان 2002. (القدس: المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار بكدار، 2003). ط2. ص524.

66. المنشآت: مفردها منشأة، وهو المبنى المعد أصلاً لاستخدامه للعمل فقط، مثل: المدرسة، والمستشفى، والمصنع، والفندق، أو عدة دكاكين فقط. انظر. دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية. إحصاءات الإنشاءات: مسح الأبنية القائمة -1997. ص17.

67. غرفة تجارة وصناعة محافظة رام الله والبيرة. التقرير السنوي للعام 1998. ص 43. للاطلاع انظر ملحق رقم (14 – 18).

68. الوكيل التجاري: هو الشخص الطبيعي (الوكيل بالفرد) أو الاعتباري (الوكيل الشركة) والذي له الحق بموجب اتفاقية في بيع، أو توزيع، أو ترويج السلع، والمنتجات، أو توفير الخدمات في فلسطين، لحساب منتج أو مورد مقابل عمولة أو

هامش ربح، انظر، ماس. تأثيرات تطبيق قانون تنظيم أعمال الوكلاء التجاريين على تنافسية القطاع التجاري. (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، 2007). ص55.

69. غرفة تجارة وصناعة محافظة رام الله والبيرة. التقرير السنوي للعام 1999. ص30-32. للاطلاع انظر ملحق (19 – 22).

70. _____. التقرير السنوي لعام 2000. ص 21- 24. للاطلاع انظر ملحق (23 – 25).

71. للاطلاع انظر ملحق (26+27).

72. دليل العارضين. معرض السبو هوم الثالث للأثاث المنزلي وكملياته. (رام الله: شركة اكسبودركس بلس للمعارض،2008). ص 46.

73. غرفة تجارة وصناعة محافظة رام الله والبيرة.

74. بلدية رام الله. رقم الملف 17008068.

75. _____. رقم الملف 19172211.

76. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية. دليل الاستثمار في فلسطين. (رام الله: مؤسسة الناشر للدعاية والإعلان،2007) 28.

77. دليل العارضين. معرض السبو هوم الثالث للأثاث المنزلي وكملياته. ص 18.

78. نشرة من غرفة تجارة وصناعة محافظة رام الله والبيرة.

79. نشرة من غرفة تجارة وصناعة محافظة رام الله والبيرة.

80. نشرات مجموعة شركات سنقرط الغذائية. الاستثمار في المشاريع التي تسهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين. ص7.

81. بلدية رام الله. رقم الملف 70000144.

82. دليل العارضين. معرض السبو هوم الثالث للأثاث المنزلي وكملياته. ص45.

83. مركز التجارة الفلسطيني – بال تريد. دليل المصدرين 2009. (البيرة: مركز التجارة الفلسطيني، 2009) ص35.

84. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية. دليل الاستثمار في فلسطين. ص28.

85. دليل العارضين. معرض السبو هوم الثالث للأثاث المنزلي وكملياته. ص11.

86. بلدية رام الله. رقم الملف 19125427.

87. _____. رقم الملف 19016002.

88. نشرة من غرفة تجارة وصناعة محافظة رام الله والبيرة.

89. بلدية رام الله. إنجازات المجلس البلدي 2000 – 2005 (5 سنوات من العطاء). ص43.

90. _____. إنجازات المجلس البلدي 2000 – 2005 (5 سنوات من العطاء). ص44.

91. _____. إنجازات المجلس البلدي 2000 – 2005 (5 سنوات من العطاء). ص45.

92. Basim Makhool .Tanning and Natural Leather- Based Industries in the West Bank and Gaza Strip: Current Status and Prospects.

(Ramallah: Palestine Economic Policy Research Institute "MAS", 1998) page 9+50.

93. نور الدين، أبو الرب." الآثار المتوقعة للجات على البنوك الفلسطينية العاملة في الجهاز المصرفي الفلسطيني". مجلة جامعة بيت لحم. (بيت لحم: جامعة بيت لحم، 2002) العدد21. ص20.

94. نصر عبد الكريم." القطاع المالي الفلسطيني: واقع وآفاق تطوره". المؤتمر الأول لرجال الأعمال الأردنيين والفلسطينيين. ص 8+11.

95. Osama Hamed .The Palestinian Banking System: Reality and Potential. (Ramallah: Palestine Economic Policy Research Institute "MAS", 1996) page 5+6.

96. نصر عبد الكريم."القطاع المالي الفلسطيني: واقع وآفاق تطوره". المؤتمر الأول لرجال الأعمال الأردنيين والفلسطينيين. ص8.

97. بلدية رام الله. رام الله خارطة سياحية. 2003.

98. سامي محمد مقداد. " الساسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين." مجلة رؤية . (فلسطين: تصدر عن الهيئة العامة للاستعلامات، 2004). العدد27. ص139.

99. نور الدين أبو الرب. "الآثار المتوقعة للجات على البنوك الفلسطينية العاملة في الجهاز المصرفي الفلسطيني". مجلة جامعة بيت لحم. العدد21. ص22.

100. نشرات من الشركة الفلسطينية للإقراض والتنمية "فاتن".

101. غرفة تجارة وصناعة محافظة رام الله والبيرة. التقرير السنوي لعام 2000. ص21- 24.

102 . بلدية رام الله. رقم الملف، د/ 1/263.

103. _____. رقم الملف، د / 259.

104. _____. رقم الملف، د / 304 .

105. _____. رقم الملف، د / 365 .

106. _____. رقم الملف، د / 143 .

107. _____. رقم الملف، د / 575.

108. _____. رقم الملف، د / 445.

109. _____. رقم الملف، د / 1/134.

110. _____. رقم الملف، د / 4/259.

111. _____. رقم الملف، د / 2/151.

112. _____. رقم الملف، د / 2032 .

113._____. رقم الملف، د / 2844.

114. _____. رقم الملف، د / 1/190 .

115. _____. رقم الملف، د / 2803 .

116. _____. رقم الملف، د / 2946 .

117._____. رقم الملف، د / 765.

118. _____. رقم الملف، د / 2927 .

119. _____. رقم الملف، د / 2026 .

120. _____. رام الله خارطة سياحية. 2003.

121. محمود الجعفري، عادل الزاغة، ناصر العارضة. السياسات التجارية الفلسطينية: البدائل والخيارات المتاحة. ص11.

122. _____. دليل المصدرين 2008/2007. ص 1.

123. نشرات من شركة مجموعة شركات سنقرط العالمية.

124. نشرة من غرفة تجارة وصناعة محافظة رام الله والبيرة.

125. مركز التجارة الفلسطيني – بال تريد. دليل المصدرين 2008/2007. (البيرة: مركز التجارة الفلسطيني – بال تريد، 2008). ص 30 +40+93+133+135+138+141. سنة التأسيس ليست موجود في الدليل لذلك تم أخذها من المركز نفسه.

126. حوراني. مقابلة بتاريخ 2009/2/2.

127. أبو أحمد العامر. مقابلة بتاريخ 2009/2/2.

128. بلدية رام الله. قسم الحرف والصناعة.

129. _____. رقم الملف 19172211.

130. جمال طه. مقابلة بتاريخ 2009/2/2.

131. بلدية رام الله. قسم الحرف والصناعة.

132. شركة الاتصالات الفلسطينية. دليلك للأعمال في فلسطين. (رام الله: بال يلو بيجز، 2009). ص 73.

133. ضراغمة. مقابلة بتاريخ 2009/2/2.

134. بلدية رام الله. قسم الحرف والصناعة.

135. البكري. مقابلة بتاريخ 2009/2/2.

136. نشرة من غرفة تجارة وصناعة محافظة رام الله والبيرة.

137. مركز التجارة الفلسطينية – بال تريد. دليل المصدرين 2008/2007. ص93.

138. محمود قنداح. مقابلة بتاريخ 2009/2/2.

139. جعفر. مقابلة بتاريخ 2009/2/2.

140. بلدية رام الله. قسم الحرف والصناعة.

141. _____. قسم الحرف والصناعة.

142. _____. قسم الحرف والصناعة.

143. مركز التجارة الفلسطينية – بال تريد. دليل المصدرين 2008/2007. ص 135

144. _____. دليل المصدرين 2008/2007. ص141.

145. بلدية رام الله. قسم الحرف والصناعة.

146. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية. دليل الاستثمار في فلسطين. ص28.

147. مركز التجارة الفلسطينية – بال تريد. دليل المصدرين 2008/2007. ص 138

148. بلدية رام الله. قسم الحرف والصناعة.

149. مركز التجارة الفلسطينية – بال تريد. دليل المصدرين 2008/2007. ص 68.

150. بلدية رام الله . رقم الملف 19016002.

151. م،ع . مقابلة بتاريخ 2009/2/2.

152. أبو شوشة. مقابلة بتاريخ 2009/2/2.

153. غرفة تجارة وصناعة محافظة رام الله والبيرة. التقرير السنوي للعام 1998. ص23- 28.

154 . MAS. The Impact of the Commercial Agents Law on Private Sector Competitiveness. (Ramallah:-Palestine Economic Policy Research Institute, 2007). Page 2.

155. ماس. تأثيرات تطبيق قانون تنظيم أعمال الوكلاء التجاريين على تنافسية القطاع التجاري. ص3+67.

156. Fadle Mustafa Al – Naqib, Nasr Atyani .Palestinian- Israeli Economic Relations: Reality and Future Prospects. (Ramallah:-Palestine Economic Policy Research Institute, 2003) page 1-10.

157. محمود الجعفري، عادل الزاغة، ناصر العارضة. السياسات التجارية الفلسطينية: البدائل والخيارات المتاحة. ص15.

158. عدنان العمد. المناخ الاستثماري في الضفة الغربية وقطاع غزة. (عمان: المؤتمر الأول لرجال الأردنيين والفلسطينيين،1995). ص 5+13 .

159 . باسم مكحول. الاستثمار والبيئة الاستثمارية في الضفة الغربية وقطاع غزة. (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس)، 2002) ص96+97.

160. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). دليل الاستثمار في فلسطين. (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، 2006). ص 111.

161. مركز التجارة الفلسطيني – بال تريد. دليل المصدرين 2008/2007. (البيرة: مركز التجارة الفلسطيني – بال تريد، 2008). ص(26+87)،103، (110+117)، 166 +62.

162. شركة اكسبوركس. دليل العارضين، معرض اكسبوهوم الثاني. (رام الله: شركة اكسبوركس،2007). ص 25.

163. فضل النقيب. الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع. (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية،1997). ط1. ص77. للاطلاع انظر ملحق رقم (28+31).

الفصل الثالث

البنية السكانية والاجتماعية في مدينة رام الله.

1- البنية السكانية في مدينة رام الله.

2- البنية الاجتماعية في مدينة رام الله.

3- خلاصة الفصل الثالث.

4- هوامش الفصل الثالث.

البنية السكانية والاجتماعية في رام الله

يهدف هذا الفصل إلى رصد أثر التطورات التجارية على البنية السكانية والاجتماعية داخل مدينة رام الله وتحليله. وذلك من أجل تقديم رؤية منهجية، تفسر كيفية حدوث تلك التطورات، وأنماط الزيادة السكانية داخل المدينة للفترة ما بين عام 1994 – 2000م.

البنية السكانية في مدينة رام الله:

يعتبر العنصر السكاني في الأراضي الفلسطينية الثروة الحقيقية، في ضوء ندرة الموارد الطبيعية المتاحة وشحها، وتواجه الأراضي الفلسطينية تحديات صعبة في مجال التنمية السكانية في ظل الاحتلال ومخلفاته؛ من بطالة، وفقر، واحتكار لموارد الطبيعة، بالإضافة إلى النمو السكاني المرتفع.

ويمكن القول أن الزيادة غير العادية لسكان محافظة رام الله والبيرة، جاءت بسبب الهجرة الداخلية من المدن الفلسطينية إليها، فيذكر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن عدد سكان محافظة رام الله والبيرة عام 1997 بلغ حوالي 213,582 نسمة أي ما نسبته 7,4% من مجموع سكان فلسطين باستثناء" أراضي 48" ويعتقد المركز أن عدد سكان المدينة سيرتفع خلال الأعوام التالية ليصل عام 2010 إلى حوالي 370,164 . وذلك بحسب دراسة ثائرة صباح [1].

وتذكر دراسة للباحث" حسين الريماوي" أن عدد سكان مدينة رام الله بلغ عام 1997 حوالي 17781 نسمة [2]. ومن خلال الأرقام السابقة نرى أن هناك اختلافاً في الأرقام وعند العودة إلى مصدر كل منهما نجد أنهما اعتمدا على إحصائيات الجهاز المركزي

للإحصاء، ولعل الفرق يعود لكون دراسة ثائرة صباح شملت القرى المحيطة بمدينة رام الله.

وقياساً بمدن فلسطينية أخرى، ظلت رام الله تنمو بشكل كبير ومتسارع، من حيث المساحة وعدد السكان، حيث تدفقت إليها مجموعات كبيرة من مختلف مناطق الضفة الغربية، إلا أن التطور النوعي في المدينة بدأ في الظهور عند قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية، فوفقاً لمصادر فلسطينية، فإن العائدين مع مجيء السلطة الفلسطينية إلى الأراضي الفلسطينية، استقر معظمهم في مدينة رام الله، بعد أن اتخذتها السلطة مركزاً لها ولوزاراتها، ومركزاً لسفارات الدول الأجنبية[3]. مما أكسبها عوامل جذب، لمعظم الطاقات المهاجرة من المدن الفلسطينية الأخرى.

فقد هاجر قسم كبير من الشباب من محافظات متعددة، مثل: جنين، ونابلس، وطولكرم، وحتى القدس للبحث عن مصدر رزق لهم، إما كموظفين في مؤسسات السلطة، أو كعمال متعددي المهن، للعمل في مجالات العمل المختلفة التي أوجدها قدوم السلطة كالبناء وفتح المحال التجارية، وغيرها من الأعمال التي أصبحت باطراد دائم لمجاراة الزيادة السكانية في تلك البقعة.

وكانت المراكز والمحال التجارية التي أقيمت وافتتحت في المدينة، عاملاً مهماً في إحداث تغييرات في البنى السكانية، الأمر الذي أجبر السلطة الفلسطينية على أن القيام ببعض الإصلاحات الإدارية والعمرانية. ومما يؤكد حدوث الزيادة السكانية في محافظة رام الله؛ هو الزيادة التي طرأت على أعداد الطلاب في المدارس الحكومية، وغير

الحكومية في المدينة، حيث بلغ عدد العاملين في المدارس الحكومية عام 1995 – 1996 بلغ حوالي 3496 معلماً ومعلمة موزعين على المراحل الدراسية كافة، في المدارس الحكومية والخاصة والمدارس التابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) الموجودة في مدينة رام الله[4] . بالإضافة إلى ذلك فقد بلغ عدد الغرف الصفية في المدينة عام 1995 حوالي 742 صفاً موزعة بين المدارس الحكومية والوكالة والخاصة[5].

إن ما شهدته مدينة رام الله من تطور عمراني منذ عام 1962 وحتى عام 1999 في المناطق التي تقع ضمن حدودها التي تم توسيعها، كان بطريقة عشوائية وغير منظمة، دون الأخذ بعين الاعتبار وجود مشروع هيكلي وتفصيلي مصدق، يعتمد على دراسات علمية وهندسية سليمة. وقد تعاقدت بلدية رام الله مع المهندس" راسم خمايسة" لإعداد مشروع هيكلي تفصيلي للمدينة، حيث تمت المصادقة عليه عام 1999، واستند إلى دراسات سكانية واقتصادية، ودراسة الاحتياجات السكانية من خدمات، ومدارس، وساحات، وشوارع وحدائق وغيرها[6].

وقد صادقت البلدية على مشاريع إسكانية، مثل إسكان أبراج المصايف، وإسكان أبو عيشة، بالإضافة إلى إسكان أبو جرادة، وإسكان الأماني، وإسكان الأطباء، وإسكان اللؤلؤة، وإسكان الحرية، وإسكان المهن الطبية[7] .

ويذكر حسين الريماوي " في دراسته التطور التاريخي وتحليل التركيب الداخلي لمدينتي رام الله والبيرة " أن مدينة رام الله أصبحت منذ عام 1994 مركزاً للسلطة الوطنية الفلسطينية، ومازال الأمر كذلك حتى الوقت الحاضر. وقد شهدت المدينة طفرة

عمرانية كبيرة منذ قدوم السلطة الوطنية، حيث استقطبت كثيراً من رؤوس الأموال، ونظراً لارتفاع أسعار العقارات بشكل لم يكن متوقعاً؛ لجأ كثير من المستثمرين إلى البناء الرأسي؛ فالتزايد السكاني في المدينة قد وضع بصماته على نموها المكاني، إلا أن الاستيطان الإسرائيلي في شمال مدينة رام الله وجنوبها وشرقها، يحد من هذا النمو أفقياً مما حدا بالسكان إلى البناء الرأسي الذي أصبح ظاهرة للعيان داخل المدينة. فظهرت الأبراج في المدينة بعد أن أطيح بكثير من المباني القديمة، وأنشئت ضواح جديدة فيها بسبب خروج بعض العائلات من مركزها التجاري إلى النواحي طلباً للراحة، والابتعاد عن الإزعاج[8].

العمالة:

اعتبرت مدينة رام الله ملاذاً للعمال القادمين من الريف والمدن الفلسطينية الأخرى، وكان هؤلاء العمال يأتون إلى المدينة إما للعمل بشكل دائم ويسمى العامل الدائم أو للعمل المؤقت[9]. في المحال التجارية المختلفة، أو في المؤسسات الخاصة أو العامة.

وقد تدفق الشباب الفلسطيني من مختلف المدن إلى مدينة رام الله، بحثاً عن فرص عمل لهم فيها، مما زاد من عدد سكانها بشكل مضطرد، وكدليل على هذه الزيادة؛ أعداد الطواقم الطبية الكبيرة التي كانت تعمل في مستشفى رام الله عام 1996، حيث كان يعمل فيها آنذاك 26 طبيبا مقيماً و34 أخصائياً و33 فنياً و9 قابلات و111 ممرضا وممرضة، بالإضافة إلى عدد من العاملين في قسم الصيدلة، والإدارة، والخدمات ليصل مجموعهم حوالي 297 موظفا [10] وعند النظر إلى هذا العدد الكبير نسبياً نعرف مدى الحاجة إلى هذا

العدد لتغطية أعداد السكان الذين كانوا يقطنون مدينة رام الله في ذلك الوقت بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1996 .

وتظهر دراسة للباحثة ثائرة صباح أن نسبة العاملين في مدينة رام الله، بلغت 87,4 % بين الذكور و86,5 % بين الإناث وهم الذين يسمون (النشيطين اقتصادياً) في مدينة رام الله، في حين كانت نسبة الأشخاص غير العاملين والذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة فأكثر فقد بلغت حوالي 56,2% موزعة بين الإناث والذكور. وقد أظهرت النتائج أن أعلى نسبة كانت للمشتغلين في مجال الإنشاءات والأبنية حيث بلغت 28,6%[11].

مما سبق يتضح أن العلاقة بين البنية السكانية والتطورات التجارية هي علاقة طردية، فكلما زادت أعداد السكان، زادت الحاجة إلى وجود تطورات تجارية، من خلال وجود المراكز والمحال التجارية، وخلق أنواع تجارية جديدة، مثل تجارة الخدمات المالية، أو التجارية، بالإضافة إلى تجارة الكهربائيات، والأثاث، والالكترونيات، ومواد البناء، والعقارات، وذلك من أجل فتح المجال أمام هذه الأعداد لإيجاد أرزاقهم.

وقد أصبح الاقتصاد في مدينة رام الله يعتمد بشكل كبير على استيراد البضائع الأجنبية، وقد نجم هذا بفعل الأذواق المختلفة للسكان وحاجاتهم ومتطلباتهم. ومن أجل تلبية حاجاتهم كان على قطاع التجارة التعامل مع الأسواق الأجنبية.

البنية الاجتماعية في مدينة رام الله:

نظراً لتدفق الأعداد الهائلة من السكان إلى مدينة رام الله، فقد أصبح من الصعب التمييز بين سكان رام الله المحليين وبين القادمين إليها من أماكن أخرى، مما أدى إلى

صعوبة بالغة في تحديد نمط سلوك اجتماعي عام يسود المدينة، ولم تعد هنـــاك إمكانيـــة لوجود معايير اجتماعية واضحة ومحددة، وذلك بسبب تأثير الوافدين إلى مدينـــة رام الله على سلوك المدينة العام، حيث أثروا على عادات السكان الأصليين وعاداتهم، بالإضـــافة إلى كون هؤلاء الوافدين تأثروا أيضاً بالعادات والتقاليد الخاصة بأهل رام الله الأصـــليين. حيث كانت عملية التأثير والتأثر تبادلية.

ويتوزع سكان رام الله في ثلاث شرائح اجتماعية تقريباً، طبقة غنية، وثانية متوسطة، وثالثة توصف بأنها أقل من المتوسط، وأكبر فئة من الناس في مدينـــة رام الله موجـــودة ضمن الطبقة المتوسطة، التي تشتمل على التجار والبنائين، بالإضـــافة إلـــى مـــوظفي الحكومة والحرفيين، الذين تأثروا سلباً بالضغوط الاقتـــصادية الناجمـــة عـــن سياســـات الاحتلال، من خلال الحواجز العسكرية التي أعاقت نقل البضائع التجارية من منطقة إلى أخرى، ومنعت التجار من إدخال أنواع من المـــواد التجاريـــة، بهـــدف إبقـــاء الـــسوق الفلسطينية سوقاً استهلاكياً للبضائع الإسرائيلية. وخير مثال على ذلك، الإغلاق التام الذي فرضه "ايهود باراك" على الضفة الغربية وقطاع غزة عام 2000، مما أدى إلى اندلاع انتفاضة الأقصى، والذي بموجبة تم منع نقل البضائع والمواد التجارية والخدمات من تلك المناطق وإليها، بالإضافة إلى منع التجار والعمال من دخول أراضي 1948[12].

وتبقى سياسات الاحتلال هي العامل السلبي الأكثر تأثيراً علـــى الأعمـــال التجاريـــة وغيرها، فقد بلغت الخسائر اليومية الناجمة عـــن فـــرض الحـــصار فـــي الفتـــرة مـــن 2000/9/28 – 2000/12/4 حوالي 100 ألف دولار، وعدد المصانع التي تم إغلاقها

حوالى 30 مصنعاً، وعدد العمال الذين تم تسريحهم 1300عامل، وعدد الوحدات السكنية التي تم تدميرها جزئيا 50 وحدة سكنية [13].

وتعود أسباب انخفاض التجارة وزيادة كلفة الواردات، إلى القيود المفروضة على حرية التنقل، سواء أكان تنقل الأفراد أم السيارات أم الشاحنات، وعدم توافر الإمكانات والاستعدادات الكافية للتخزين، وضعف القدرة الشرائية للمستهلك، حيث اقتصر طلب المستهلكين على السلع الأساسية فقط؛ بسبب توقف الدخل لعدد من العمال ونقص السلع في الأسواق، ويعود ذلك إلى ضعف الإنتاج من ناحية، وحجز البضائع المستوردة لمناطق السلطة الفلسطينية في الموانئ والجسورمن ناحية أخرى.

ويتبين – مما سبق – لنا مدى تأثير إجراءات وسياسات الإغلاق والحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع التجارة، وبخاصة تجارة الجملة والتجزئة؛ مما جعل الاقتصاد الفلسطيني يفتقد إلى أدنى متطلبات الحرية بفعل التحكم الإسرائيلي في نقاط العبور الداخلية (على نقاط التفتيش) والمعابر الحدودية (المطار، والموانئ، ونقاط العبور)، حيث تعمد إسرائيل إلى إعاقة الحركة التجارية لتحتفظ بالسوق الفلسطيني، ولتثبت اعتماده على السلع والخدمات الاسرائيلية.

تعتبر مدينة رام الله تجمعاً سكانياً لمختلف الوافدين من أنحاء متفرقة من المناطق والمدن الفلسطينية ما جعلها مزيجا لثقافات[14]مختلفة تجمع ما بين المحافظة والليبرالية. ولعل ما جعل المدينة تتميز عن غيرها من المدن الفلسطينية، التي تتصف بأنها أكثر محافظة، هو ثقافة الانفتاح التي تتمتع بها المدينة.

ويتشكل سكان رام الله من خليط سكاني مختلف ومتعدد المواطن والبيئيات، فبالإضافة إلى سكانها المحليين يقطن فيها الذين نزحوا إليها من الريف المجاور بحثاً عن أرزاقهم، هذا بالإضافة إلى اللاجئين الذين هجّروا من قراهم عامي 1948و1967، وبلغ عددهم في محافظة رام الله والبيرة حوالي 29.2 %من السكان [15].

ويشير الكاتب محمود مصلح في مقالته" العصبية في المجتمع الفلسطيني" إن اللاجئ أصبح ذا مركز مرموق، ولكنه يعامل على أساس أنه لاجئ ويتصرف هو أيضاً على هذا الأساس، كثيراً ما نسمع المقيم الأصلي يقول" خسارة لو أنه مش لاجئ، ولو كان له دار ما طلع منها ولو أصله طيب ماساب بلاده"، كل هذه الأقوال تدفع باللاجئ للدفاع بمرارة وبدون صدق أحياناً، عن حسبه ونسبه، لم يتغير الوضع الاجتماعي بين اللاجئ والمواطن الأصلي في مدينة رام الله، بل ظل الوضع على حالة منذ القدم حتى عام 2000 بحيث يمتنع المقيمون الأصليون التزويج من بنات اللاجئين أو تزويجهم بناتهم إلا للضرورة، من أجل الوضع المادي، أو كبر الفتاة في السن. وكذلك يفعل اللاجئون فلا يتزوجون ولا يزوجون إلا لضرورة قد تفرضها عوامل مثل الرغبة في مصاهرة مواطن مشهود له بالحسب والنسب[16].

أصبحت الأبعاد والقوالب العصبية جزء من النمط الثقافي لهذا المجتمع، ويستغل الجاه والنفوذ غياب الحياة الديمقراطية وبطء النمو الاقتصادي، وخاصة في القطاع التجاري من أجل تحقيق مصالحه وأطماعه المادية الضخمة في نظير مكاسب تافهة، وقد تكون وهمية.

ولا ننسى العائدين إليها فترة قدوم السلطة، والذين عملوا في طواقمها منذ عـودتهم، وكذلك المغتربين الذين يأتون كل صيف لقضاء إجازتهم في مدينة رام الله وعند ذويهـم. وأخيراً البعثات والمؤسسات والشركات الأجنبية، التي كانت تضم عدداً من الشخـصيات الأجنبية العاملة في تلك الشركات. كما يقول المحلل الاقتصادي الدكتور باسـم مكحـول: "**يوجد في رام الله الكثير من المغتربين وهؤلاء عاشوا في الغرب، وعند عـودتهم إلـى المدينة حملوا معهم ثقافة وتقاليد تلك البلاد المنفتحة أصلاً، ممـا أعطـى نوعـاً مـن الارتياح للبعثات الأجنبية، التي تعمل في مدينة رام الله، حيث يـشعر العـاملون فيهـا وكأنهم في بلدانهم، فيجد الشخص في المطاعم طلبه من أطعمة ومـشروبات وغيرهـا**"[17].

وفي رام الله يمكنك أن تكون محافظاً أو ليبرالياً، والعلاقات الاجتماعيـة فـي رام الله ضعيفة، حسب تعليق أبو هلال أستاذ علم الاجتماع في جامعة بيرزيت:" **كون التقاليد في مدينة رام الله أكثر انفتاح، أصبح كل شخص يعيش وحده، كما لا توجد أيـة علاقـات اجتماعية قوية**"[18] . ويمتاز المجتمع في رام الله بأنه مجتمع وظيفي، وليس مجتمعاً ريفياً، حيث تكون العلاقات في الريف أكثر ترابطاً وتماسكاً وألفة، حتى أصبح الجار في مدينـة رام الله لا يعرف جاره الساكن معه في البناية نفسها.

يقول حسن عبد الله " كاتب مقالات في جريدة القدس " أصبح الجار في هذه المدينـة لا يعرف جاره، بعد أن كانت المدينة أسرة واحدة، الكل يعرف الكل، تكاد ترى الجميـع في تشيع جثمان شهيد، أو مظاهرة، أو استقبال محرر "[19]. كمـا أن انتقـال الفلاحـين

الفلسطينيين من بيئة الريف والزراعة إلى بيئة المدنية ومجتمعها، أسهم إلى حد كبير في تغيير النسق الاجتماعي في العائلة الفلسطينية كالزواج والتعليم والإنجاب.

بقيت ظاهرة الزواج المبكر في هذا المجتمع، ومما يؤكد على هذه الظاهرة هو أن العمر الوسيط بلغ عند الزواج الأول في **محافظة رام الله والبيرة عام 1997 للذكور 24 سنة، و19 سنة للإناث** [20].

إن ظاهرة الانفتاح في مدينة رام الله لم تأت من فراغ ولها أسباب خاصة كما يقول أبو هلال – حيث يضيف: "**يوجد علاقة مباشرة بين الانفتاح والوضع المادي للسكان في المدينة، توجد في رام الله أموال بسبب وجود الكثير من المؤسسات الحكومية والخاصة، هذا عدا عن وجود أعداد كبيرة من المغتربين من سكان رام الله في أمريكا، وبالتالي فان الوضع المالي لأهالي رام الله جيد، وهذا بدوره شجع على افتتاح المطاعم والمقاهي ومحلات الملابس والأحذية والأثاث ... وارتيادها من قبل الناس**" [21].

ثمة ميزة مهمة في مجتمع مدينة رام الله، تتمثل في وصفه بأنه مجتمع فتي، حيث يظهر التوزيع العمري لسكان مدينة رام الله، ارتفاع نسبة الأفراد صغار السن والشباب، مقارنة بالفئات العمرية الأخرى حيث قدرت نسبة الأفراد ضمن الفئة العمرية (0 – 14) سنة عام 1997(43,2%) من مجمل عدد السكان مقارنة بـ (47,0%) من السكان في الفئة العمرية نفسها على مستوى الأراضي الفلسطينية، كما قدرت نسبة الأفراد في الفئة العمرية (15 – 64) سنة بـ 52,0% من مجمل عدد السكان، مقارنة بـ 49,4% من مجمل السكان الفئة العمرية نفسها في الأراضي الفلسطينية، في حين قدرت نسبة

الأفراد من سن 65 سنة فما فوق بـــ 4,1% من إجمالي عدد السكان فـــي المحافظـــة، مقارنة بـــ 3,5% في الأراضي الفلسطينية.[22]

طبيعة المجتمع محافظ يميل للإنجاب؛ لذلك فإن معظم السكان ينتمـــون إلـــى الفئـــات العمرية الصغيرة. إضافة إلى أن معظم المهاجرين إلى المدينة كانوا من الـــشباب الـــذين قدموا من مدن الأراضي الفلسطينية وأريافها، كما أن الشعور العميق لـــدى الفلـــسطينيين يشجعهم على كثرة الإنجاب؛ لان العامل السكاني هو أحد أهم محـــاور الـــصراع مـــع إسرائيل، والحفاظ على التوازن الديموغرافي مع النشاط الاستيطاني الإسرائيلي.[23]

وإن ما يدفع كثيراً من الأسر الشابة إلى التوجه للسكن في مدينة رام الله قدوم عائلات فلسطينية من مدينة القدس، لم تسمح السلطات الإسرائيلية لهم، في كثير مـــن الحـــالات، بالبناء فوق مساكن الوالدين، أو بالبناء في الأراضي التي يملكونها، ولا تمنحهم الرخص اللازمة للبناء، بحجة أن ذلك يتعارض مع التنظيم المكاني للمدينة القـــدس كمـــا يـــدعي الإسرائيليون الذين يسيطرون على بلدية القدس[24].

وفيما يتعلق بنوعية اللباس الذي يرتديه المتجولون في المدينة، يرى الناظر كثيراً مـــن الموديلات غير المتجانسة منها ما يسميه البعض اللباس المتحرر، أو العـــصري، بينمـــا ينعته البعض الآخر بالفاضح وغير المحتشم، فعلى سبيل المثال يقول احد العمـــال الـــذي يعمل في المدينة وهو من بلدة في منطقة جنين:" **إن اللباس في مدينة رام الله أكثر انفتاحاً وعصرياً، في حين لا نرى في البيئات المحافظة كمدينة طولكرم مثلا هذا النـــوع مـــن الملابس، ولعل هذا أول ما يسترعي انتباه القادم لأول مرة إلى المدينة** "[25].

إن التنوع السكاني الذي تعيشه مدينة رام الله، خلق تنوعاً فكرياً وثقافياً، وبدا ظاهراً في كتابات المفكرين والمثقفين الذين عاشوا في رام الله في تلك الفترة، كما أدى ذلك إلى وجود حرية دينية، فترى المسلم إلى جانب المسيحي يتبادلان مناسبات الأفراح والأحزان، ويمارس كل منهما طقوسه في أماكن العبادة الخاصة به، دون وجود صراع اجتماعي أو ديني. فعلى الرغم من التنوع الاجتماعي الكبير الموجود في رام الله، إلا انه لا وجود لأي صراع مهما كان نوعه.

إن نسبة انتشار الفقر في رام الله في العام 1997 كانت حوالي (9,1%) وتعتبر منخفضة مقارنة بالمدن الفلسطينية الأخرى مثل جنين 27,6%، وطولكرم وقلقيلية16,5%، ونابلس 11, 5% ، والقدس 2,7% بيت لحم وأريحا 16,3% ، والخليل 24,4% [26] وبالتالي أثّر ذلك على الوضع الاجتماعي، من حيث الاعتماد على الآخرين وانخفاض نسبة البطالة، وعند قياس الفقر من خلال الاستهلاك، من المتوقع أن يكون قد ازداد بشكل كبير في ظل تدني مستويات الدخل، والمدخرات وقلة توافر العروض. وتعتبر قدرة الناس على الحصول على عمل يمكنهم من كسب الدخل اللازم لشراء السلع والخدمات غاية في الأهمية لأداء أي اقتصاد. ويعتمد الفلسطينيون على التجارة في استيراد البضائع اللازمة للإنتاج، والاستثمار، والاستهلاك. وإن المدن والبلدات والقرى الفلسطينية متشابكة اقتصادياً، فإن وجود التجارة الداخلية بدون عوائق يعتبر غاية في الأهمية للعمالة، وتوفير الدخل .

وتجدر الإشارة إلى أن أكثر من نصف المنشآت الفلسطينية تعمل في مجال التجـــارة الداخلية، الأمر الذي يؤكد أهمية حرية حركة الناس والبضائع، بالإضافة إلى أن المشاكل التي طرحها تجار الجملة تؤكد تأثير ذلك على الدخل والانخفاض المصاحب للطلب على السلع والخدمات، الذي بدوره يؤثر بدوره على الوضع الاجتماعي، وارتفاع نسبة الفقـــر، وضعف الإمكانات والقدرات التسويقية بسبب فائض العرض، وانتهاء صـــلاحية الـــسلع، ومشاكل السيولة النقدية حيث يستخدم الزبائن شيكات مؤجلة أو لا يدفعون بتاتاً، وارتفاع تكاليف النقل وازدياد نسبة السلع التالفة؛ بسبب النقل عبر الطـــرق الـــوعرة، والتـــأخير وارتفاع تكاليف الحصول على المواد المستوردة من الموانئ، وتكاليف صيانة المركبات، والتكاليف المرتفعة المترتبة على استئجار مخازن، إضافة إلى المساعدة في عملية توزيع البضائع إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها بسبب الحواجز العسكرية الإسرائيلية [27].

لقد استفحلت مشكلة البطالة بين عامي 1996 و 1997 في الوقت الذي تقلص فيه حجم الإنتاج والتجارة؛ بسبب عدم قدرة الأسواق على استيعاب الإنتاج الفلسطيني فـــي الوقـــت الذي ظلت فيه الأسواق الفلسطينية مفتوحة أمـــام المنتجـــات الإســـرائيلية، والمنتجـــات المستوردة، مما أدى إلى المنافسة العشوائية للمنتجات الوطنية، الأمر الذي أدى إلى كساد البضائع الوطنية غير القادرة على المنافسة، [28] ويعود ذلك إلى أن الفتـــرة بـــين عـــامي 1994 و1998 شهدت أكثر من 400 يوم إغلاق، مما أدى إلى شـــل حركـــة البـــضائع والخدمات، وارتفاع البطالة[29]، كما أن العمال الفلسطينيين أصبحوا ورقة ضغط من قبـــل الاحتلال الإسرائيلي.

وتشير معطيات البنك إلى أن الدخل القومي في الأراضي الفلسطينية انخفض بين أعوام 1992 – 1995 إلى 18% ، ويؤكد وكيل مساعد وزارة العمل "محمد الصباح " في جريدة الحياة المحلية. أن خسارة السلطة لا يعوضها دخل العامل أو المساعدات الدولية من الدول المانحة، بسبب الاغلاقات المستمرة منذ دخول السلطة إلى أرض الوطن، وهذا جزء لا يتجزأ من سياسة إسرائيل تجاه شعبنا وسلطته الوطنية [30]، فان شل حركة البضائع والخدمات التي أدت إلى ارتفاع البطالة وانخفاض الدخل القومي وبالتالي أثر ذلك سلبا على النواحي الاجتماعية .

ومما لا شك فيه، أن الهجرة وما صاحبها تغيرات، تحدث لطبائع وعادات وطرق معيشة سكان المدن والمناطق الفلسطينية، حتى يتكيفوا مع طرق العيش في مدينة رام الله، وإن رام الله تشكل لهؤلاء الناس مصادر جديدة للرزق، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الأجور في المدينة عن غيرها، فالمهاجر يعمد في البحث عن عمل لكي يتمكن من الحصول على ما يكفي مطالب الحياة ، فالمدينة تمثل مركزاً تجارياً وإدارياً مهماً، مما جعلها تتميز بنشاط عمراني كبير.

وأصبحت أرضاً خصبة لأصحاب الأعمال والمصالح ورجال الأعمال والمهنيين، ولا يخفي علينا مدى تأثير السلطة الوطنية في نمو رام الله، ويعود ذلك إلى أن السلطة تجتذب عددا كبير من الناس ليعملوا في مؤسساتها، ورغبة الناس في العيش بالقرب من مصادر السلطة، وقيام السلطة الوطنية بتنظيم المدينة وتنسيق الخدمات فيها، واستئثارها بهذه

الخدمات؛ أدى إلى هجرة داخلية متتالية من المناطق والقرى الفلسطينية الأخرى ، رغبة في التمتع بهذه الخدمات.

وتساهم مدينة رام الله في القضاء على مشكلة البطالة الموجودة في المناطق والمدن الفلسطينية، وبالمقابل فإن ذلك قد خلق مشكلات في رام الله، منها: مشكلات اجتماعية، ونفسية مثل، ضعف الروابط الأسرية، وانحراف الأحداث، والانحراف الأخلاقي، والزيادة المضطردة في السكان، وزيادة البطالة فيها، وخفض الأجور والدخل، وارتفاع تكاليف المعيشة، وانخفاض مستويات الخدمات. لأن نسبة الزيادة في عدد السكان، أدت إلى وجود ظاهرة البناء العشوائي بدون خدمات للبنية الأساسية مما أوجد مشكلات مادية وبيئية كثيرة، كما أن الهجرة الداخلية تخلق اختلافات في تركيبة السكان. عائدة في معظمها إلى النمو، وتطور قطاع التجارة، الذي كان عاملاً في رفع دخل الأسرة.

البنية التحتية الاجتماعية:

إن مكانة البنية التحتية وحالتها دليل على مستوى التقدم الاقتصادي للمدينة، وهي من العناصر الأساسية المهمة لتوفير عوامل الجذب الاستثماري الداخلي والخارجي، وتتعلق مرافق البنية التحتية بشكل رئيس في مجال قطاع الصحة وقطاع التعليم.

قطاع الصحة :

أود أن أوضح بإسهاب بعض النقاط المبدئية المتعلقة بالموضوع، والضرورية لفهم أهمية الصحة. حيث تفسر الصحة على أنها" الحالة التي يتمتع بها الإنسان بالكمال الجسماني،

والكمال النفساني، والكمال الاجتماعي، وليست الصحة مجرد غياب المرض أو العاهة عن الجسم"[31].

أولت السلطة الوطنية الفلسطينية منذ بدء إقامتها اهتماماً كبيراً لحل المشكلات المتعلقة بالأوضاع الصحية، ووضعت خطة صحية تهدف إلى تطوير البنية الصحية ومواكبة التغيرات التكنولوجية الطبية الحديثة، وتامين الرعاية الصحية الأولية والثانوية [32].

وتقدم الخدمات الصحية في رام الله من خلال القطاع الحكومي؛ الذي تقوم بإدارته الوزارة، وتقع على عاتقة مسؤولية تقديم الخدمات الصحية للسكان كما يوفر التعليم والتدريب اللازم للممرضات، بالإضافة إلى القطاع غير الحكومي التابع للجمعيات الخيرية المحلية والأجنبية، بحيث بلغت في عام 1995 العيادات في رام الله حوالي 29 عيادة [33].

فالصحة تتأثر بالبيئة الاجتماعية وتؤثر فيها، وهناك مسؤولية وتقصير كبير من عدم المساواة في الصحة ينبغي معالجته، ويتضح من خلال ذلك ضرورة تحقيق الانسجام الاجتماعي بحيث يأخذ الفرد دوره الطبيعي في مجتمعه، ويتعايش ويتفاعل ايجابياً مع محيطة الاجتماعي، في البيت وفي الشارع وفي العمل ليحيا حياة تملؤها السعادة والهناء [34].

قطاع التعليم:

تشير ثائرة الصباح بأن نضج المجتمع ووعيه يقاس من خلال تعليم أفراده، والعمل على خفض نسبة الأمية فيه. فقد قامت وزارة التربية والتعليم بوضع البرامج، ورسم الخطط لمواجهة العام الدراسي الجديد (1994 – 1995) وعينت الكوادر اللازمة لإدارة

المؤسسات التعليمية، وتجهيز المدارس لاستقبال الطلبة في كافة المراحل الدراسية، وتوفير الكتب المدرسية وتوزيعها، ويشرف على أجزاء قطاع التعليم أربع جهات: الحكومة، ووكالة الغوث الدولية، والقطاع الخاص، ومجالس أمناء مكونة من شخصيات عامة أو شخصيات اعتبارية[35].

بلغت نسبة الملتحقيين بالتعليم عام 1997 (6 – 18سنة) في محافظة رام الله والبيرة حوالي 88.1%، وتشير البيانات الخاصة بالحالة التعليمية للسكان عام 1997 في هذه المحافظة إلى أن نسبة الأميين 11.8%، وان نسبة الأمية لدى الإناث تفوق مثيلتها لدى الذكور بكثير[36].

وأظهرت دراسة حسين الريماوي " التطور التاريخي وتحليل التركيب الداخلي لمدينتي رام الله والبيرة" التوزع المكاني للسكان بحسب المستوى التعليمي وأنواع المهن.

إن ذوي التعليم المتدني – في غالب الأحوال– يعملون عمالاً في مختلف القطاعات، يعيشون في المنطقة الصناعية لمدينة رام الله في طرفها الجنوبي والغربي، وبالنسبة للعاملين في تلك الورش والصناعات فقد ظلوا يسكنون في مركز المدينة؛ حيث أن الكثيرين منهم يسكن في مخيم قدورة للاجئين الفلسطينيين، نظراً لانخفاض أجرة المسكن فيه. بالإضافة إلى كثير من العاملين من محافظة القدس المجاورة؛ ذلك لأن سلطات الاحتلال الإسرائيلي تضع العراقيل أمام قيام ورش وصناعات عربية في مدينة القدس.

وذوو التعليم العالي في غالب الأحوال يعملون في قطاعات تتميز بمهن رفيعة، ويعيشون في أطراف المدينة، وخاصة حي الماصيون، وحي الطيرة، وحي البالوع، وهي

من أبرز الأحياء الجديدة في المدينة. ولقد أنشئت بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994 . ويسكنها كبار موظفي السلطة الوطنية الفلسطينية، وأساتذة الجامعات، ورجال الأعمال، وتتميز بارتفاع أسعار العقار فيها.

والعمال الفنيون، يعيشون بالقرب من مركز المدينة؛ حيث تمارس المهن الفنية والمكتبات، والدوائر الحكومية. يرث الأبناء مهنة والدهم، ويتعلمونها ويقومون بمزاولتها. وفي الوقت الحاضر أصبحوا أكثر تمسكاً بتوارث المهنة؛ لان الإيجارات الشهرية ومبالغ الإخلاء لمستأجرين جدد أصبحت مرتفعة.

وإن العمال الزراعيين يقطنون الأطراف، ونتيجة لاتخاذ المدينة مركزا للسلطة فقدت الكثير من الأراضي الزراعية وظيفتها، وتحولت إلى مناطق سكنية كمناطق الماصيون، والطيرة، والبالوع [37].

خصائص الأسر في مدينة رام الله:

ومن الملاحظ، أن معظم الأسر في مدينة رام الله، هي أسر نووية، حيث بلغت في محافظة رام الله والبيرة عام 1997 حوالي 67.6%، في حين بلغت الأسر الممتدة حوالي 26.0%[38].

على الرغم من أن الكثير من الأسر الفلسطينية تفضل العيش قريبة من بعضها البعض؛ أي أن رب الأسرة يسكن في البناء نفسه الذي يسكن فيه أولاده المتزوجون؛ حيث يعيش الأب والأبناء كل في شقته السكنية، ويترتب على ذلك البناء المتكون من أربع إلى ست شقق، أي أسر ممتدة.

وإن الأسر التي تتميز بمراكز اجتماعية مرتفعة تميل إلى الاستقرار في وسط المدينة. أما الأسر ذات المستوى الاجتماعي المتواضع أو العمال فإنها تسكن أحياء خاصة في أطـــراف المدينة[39].

مشاريع القطاع غير المنظم:

توفر مشاريع القطاع غير المنظم حلولاً متوافقة مع البيئة الاجتماعيـــة، ومـــع العـــادات والتقاليد الاجتماعية، التي تفرض شروطاً معينة على عمل بعض الفئات الخاصة مثل النساء, وكبار السن، فهي تقدم حلاً كإصلاحاً للتعارض بين واقـــع المـــرأة فـــي العائلـــة، والقيـــود الاجتماعية والثقافية من جهة، وبين متطلبات توفير أو زيادة دخل العائلة، من جهة أخرى.

فإن وجود المؤسسات في مجال التدريب والتسويق والإقـــراض (مثـــل مؤســـسة فـــاتن للإقراض) في مدينة رام الله، ساعد الشخص على بيع بعض المنتجات بأســـعار تحقـــق لـــه أرباحاً مضاعفة، ومن خلال المعارض التي تقيمها وزارة الثقافة والجمعيات الخيرية المختلفة مثل "مشروع للتطريز اليدوي ".

وإن هذه المشاريع تلبي حاجات نفسية وثقافية لها علاقة بالمكانة الاجتماعية لـــديهم مـــن خلال امتلاك مشروع خاص، يخلصهم من العمل المأجور " تحت يد الآخرين" الذي يرون فيه عيباً، ويعمل هذا القطاع غير المنظم لدى بعض الأسر كآلية لتحسين مكانتها الاجتماعية، فمن خلال توفير دخل إضافي للأسرة تتمكن من رفع مستوى معيـــشتها ونمطهـــا الاســـتهلاكي، وتتمكن من الدخول في شبكة علاقات اجتماعية جديدة، كما استخدمت بعض النساء المشروع غير المنظم كآلية لتحقيق الذات؛ من خلال قيامها بعمل منتج، يسمح لها بالدخول في علاقات

منفتحة ومتعددة مع أنماط مختلفة من الناس (تجار، زبائن، زملاء في مهنة) ما يسهم في "تطوير شخصيتها" وعادة ما تكون صاحبات هذه المشاريع من نساء الطبقة الوسطى[40].

ويتضح لنا من خلال هذه الدراسة أن مدينة رام الله كانت مدينة صغيرة هادئة، تظللها الأشجار، ومتنزهاتها تستقطب الزوار من جميع الأراضي الفلسطينية، ففقدت رام الله من عام 1994 – 2000 هدوءها ووداعتها وأناقتها، لتتحول إلى مدينة صاخبة، تناطح البنايات العالية بعضها البعض، وأصبحت شوارعها مكتظة، ومضغوطة، وصاخبة، ومتوترة يتسابق الناس فيها بغضب، لا تدري إلى أين! ومن أجل ماذا! فيمكن وضع الأموز في سياق تطور الحياة، وبالتالي تطور المدن، حيث من الطبيعي ألاّ تكون مدينة رام الله هي مدينة الأمس، اقتصادياً وتعداداً سكانياً ومنشآت ومتنزهات.

يؤكد الكاتب حسن عبد الله في مقالته "رام الله ليست القدس ويجب ألاّ تكون" على أنه من غير الطبيعي أن تتضخم رام الله وتتضاعف عدة مرات في بضع سنوات، من خلال هذا الكم الكبير الذي جاء في إطار هجرة داخلية، بحثاً عن لقمة الخبز، بعد أن تركزت الغالبية العظمى من المؤسسات الرسمية وغير الحكومية في هذه المدينة، وبعد أن تحولت مدينة رام الله إلى ورشة بناء تعمل ليلاً ونهاراً، يقصدها العمال من جميع مناطق الضفة، وينبه الكاتب إلى أمر مهم وضروري؛ بحيث يقول "**بات الكثير من الفلسطينيين يتعاملون مع المدينة، وكأنها المدينة الرئيسة الإستراتيجية، متناسين أنها لأسباب سياسية، وجغرافية، وتاريخية، ودينية، ومعنوية، وأخلاقية، واجتماعية، لا يمكن أن تكون العاصمة، بمعنى أن رام الله ليست القدس ولن تكون...**" [41].

يرى الكثير من خبراء الاقتصاد أن المناخ التجاري يعتمد بشكل أساسي على تحسين كم البنية التحتية المادية ونوعها، وخاصة تلك المرتبطة بالنقل، والكهرباء، والماء، والاتصالات، فإن زيادة وفرة الماء والكهرباء والنقل والاتصالات؛ يقلل إلى حد كبير من تكلفة الإنتاج، وتحسين الخدمات المالية شيء ضرورية لتحسين المناخ الاستثماري.

وترى الباحثة أنه يجب أن تكون هناك إستراتيجية التمكين من المشاركة المبنية على تخصيص المصروفات العامة، التي تعطي الأولوية القصوى للتعليم والصحة والضمان الاجتماعي، أي ينبغي أن يكون ثمة برنامج يتم اعداده للبناء والتنمية وبرنامج نمو لصالح الفقراء، فقد أثبتت العديد من الدراسات أن تهميش جزء كبير من السكان يؤدي إلى سوء في توزيع الدخل، ويلحق الضرر بالنمو التجاري، لذا يحتاج النمو مشاركة فعالة من غالبية المواطنين، من خلال العملية المعروفة بالتمكين من المشاركة.

الخلاصة

تبين من خلال هذه الدراسة أن هناك نمواً كبيراً ظهر في النشاط التجاري في القطـــاع (الخاص)، الذي إزدادت أعداد موظفيه بشكل سريع؛ مما يعكس الحاجة الملحـــة لتـــوفير الخدمات العامة، التي أهملت أثناء فترة الاحتلال الإسرائيلي لضمان الأمن العام، والحـــد من البطالة من خلال توفير وظائف في القطاع العام.

وحدثت التطورات في رام الله نتيجة الهجرة الداخلية، ومما لا شك فيـــه، أن الهجـــرة وما صاحبها من تغيرات، تنوعت بسبب تنوع طبائع وعادات ســـكان المـــدن بالمنـــاطق الفلسطينية وطرق معيشتهم، حتى يتكيفوا للعيش في مدينة رام الله، وتشكل رام الله لهؤلاء مصادر جديدة للرزق، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الأجور في المدينة عن غيرها، ومن ثمّ فإن المهاجر يعمد في البحث عن عمل لكي يتمكن من الحصول علـــى مـــال كبيـــر، وأصبحت مقصد أصحاب الأعمال والمصالح ورجال الأعمال والمهنيين.

كما تبين أيضاً أن النمو في القوى العاملة ظهر نتيجة النمو في عدد السكان، لا ســـيما بسبب الزيادة في عدد السكان الذين هم في سن العمل، ونمو التجارة في رام الله شـــجع كثيرا من المواطنين على الاتجاه لهذه المهنة كمصدر عمل.

يؤكد حسين الريماوي 2009 "أستاذ مشارك، دائرة الجغرافيا، جامعـــة بيرزيـــت" أن "النسيج الاجتماعي والثقافي للشعب الفلسطيني واحد. ويقول هل يتمتع ابن رام لله بثقافـــة تختلف عن ابن جنين أو طولكرم؟ ولكن – يلاحظ أن الهجرة الداخلية عملت على جعـــل

تركيبة السكان متنوعة ومختلفة من جنين وطولكرم وقلقيلية ونابلس وغزة وبيت لحم والقدس والخليل ...، وأدى ذلك إلى وجود تنوع جزئي في الثقافات والعادات والتقاليد، إلا أن ذلك لم يعمل على وجود صراعات في مدينة رام الله، ولم يحصر المدينة ضمن عقلية واحدة، مما جعلها تتميز عن غيرها بأنها متنوعة الثقافات، والليبرالية فيها سيدة المكان.

هوامش الفصل الثالث

1. ثائرة صباح. محافظة رام الله والبيرة. (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002) ص 11.
2. حسين الريماوي. "التطور التاريخي وتحليل التركيب الداخلي لمدينتي رام الله والبيرة: دراسة في جغرافية المدن". مجلة العلوم الاجتماعية. (جامعة الكويت: مجلس النشر العلمي، 2007)، المجلد 35، العدد 4، ص 165.
3. إبراهيم النيروز. رام الله جغرافيا تاريخ حضارة. ص 184 .
4. دائرة المشاريع – بكدار. البنى التحتية في الضفة الغربية وقطاع غزة. (القدس: مجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار بكدار،2003). ص 221 .
5. _____. البنى التحتية في الضفة الغربية وقطاع غزة. ص239
6. بلدية رام الله. انجازات البلدية. ص 59 .
7. _____. خارطة سياحية رام الله .
8. حسين الريماوي. "التطور التاريخي وتحليل التركيب الداخلي لمدينتي رام الله والبيرة: دراسة في جغرافية المدن". مجلة العلوم الاجتماعية. ص 164+ ص169.
9. العامل المؤقت: هو الشخص الذي يعمل في المنشاة بصورة غير منتظمة، تبعاً لظروف المنشاة وحاجتها العرضية، أو الطارئة، مثل: العمال العرضيون، والموسميون، وعمال المياومة. أما العامل الدائم: هو الشخص الذي يعمل بصورة

منتظمة في المنشأة، على أساس دائم حسب القوانيين بغض النظر عن الفترة الزمنية .انظر:

Palestinian Central Bureau of Statistics. Survey of Wages and Work Hours -1994 Main Findings. (Ramallah: Palestinian Central Bureau of Statistics, 1995) P15.

10. دائرة المشاريع – بكدار. البنى التحتية في الضفة الغربية وقطاع غـزة. ص219 +220.

11. ثائرة الصباح. محافظة رام الله والبيرة. ص 32– 39.

12. محمد اشتية، سهير جاعوني، أسامة حباس. الخسائر الاقتصادية الناتجة عن الحصار الإسرائيلي منذ بداية الانتفاضة الأقصى من أيلول 2000 – نيسان 2002. (القدس: بكدار،2003). ص 505 .

13. _____. الخسائر الاقتصادية الناتجة عن الحصار الإسـرائيلي منـذ بدايـة الانتفاضة الأقصى من أيلول 2000 – نيسان 2002. ص519 .

14. الثقافات: هي نظم مرتبة ومن خلالها تكون التقاليد الاجتماعية والمؤسسات منطقية في معانيها الخاصة، والثقافة الإنسانية نظرة نسبية بأن كل شئ في الـدنيا نـسبي، وليس هناك شئ مطلق، والعادات والسلوك التي تعتبر خاطئة في ثقافة ما، قد تكون مقبولة كلياً أو ربما محببة في ثقافة أخرى. انظر سعيد إبراهيم عبد الواحد". مفهوم الثقافة ..." .جريدة القدس. العدد 12364، السنة 2004/1/21. ص 19 .

15. ثائرة صباح. محافظة رام الله والبيرة. ص21.

16. محمد مصلح."العصبية في المجتمع الفلسطيني". مجلة التراث والمجتمع. (البيرة: جمعية إنعاش الأسرة، 1973)، العدد 3، مجلد 1، ص 108.

17. صحيفة القدس. العدد 13892. السنة 2008.

18. _____. العدد13892. السنة 2008.

19. حسن عبد الله. "رام الله ليست القدس ويجب ألا تكون". جريدة القدس . العدد 14398.

20. ثائرة صباح. محافظة رام الله والبيرة. ص 17.

21. _____. العدد13892. السنة 2008.

22. ثائرة صباح. محافظة رام الله والبيرة. ص 15 .

23. حسين الريماوي. "التطور التاريخي وتحليل التركيب الداخلي لمدينتي رام الله والبيرة: دراسة في جغرافية المدن". مجلة العلوم الاجتماعية. ص 167.

24. _____. "التطور التاريخي وتحليل التركيب الداخلي لمدينتي رام الله والبيرة: دراسة في جغرافية المدن". مجلة العلوم الاجتماعية. ص 168.

25. صحيفة القدس. العدد 13892.السنة 2008

26. مجدي المالكي، حسن لداودة. مشاريع القطاع غير المنظم في الضفة الغربية وقطاع غزة. ص56 .

27. OFFICE OF THE DPECIAL COORDINATOR .The Impact of Closure and other Mobility Restrictions on Palestinian Productive

Activities. (OFFICE OF THE DPECIAL COORDINATOR, 2002) P23+32.

28. جميل مرارة. وجهة نظر في إستراتيجية التصنيع الفلسطينية. (عمان: المؤتمر الأول لرجال الأعمال الأردنيين والفلسطينيين،1995). ص 7 .

29. ليلى فرسخ. البنود المتعلقة بالعمل في بروتوكول العلاقات الاقتصادية بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية: مراجعة نقدية. (رام الله: معهد السياسات الاقتصادية الفلسطينية، 1994). ص 38 .

30. الحياة المحلية. العدد 847. السنة 1997.

31. حاتم كناعنة. "الأوضاع والخدمات الصحية في الوسط العربي في إسرائيل". المجتمع الفلسطيني أربعون عاماً على النكبة وواحد وعشرون عاما على احتلال الضفة والقطاع. (القدس: مركز إحياء التراث العربي، 1990) ص 411.

32. دائرة المشاريع – بكدار. البنى التحتية في الضفة الغربية وقطاع غزة. ص 199.

33. _____. البنى التحتية في الضفة الغربية وقطاع غزة. ص 204.

34. حاتم كناعنة. "الأوضاع والخدمات الصحية في الوسط العربي في إسرائيل". المجتمع الفلسطيني أربعون عاما على النكبة وواحد وعشرون عاما على احتلال الضفة والقطاع. ص 411.

35. دائرة المشاريع – بكدار. البنى التحتية في الضفة الغربية وقطاع غزة . ص 206.

36. ثائرة صباح. محافظة رام الله والبيرة. ص19.

37. حسين الريماوي. "التطور التاريخي وتحليل التركيب الداخلي لمدينتي رام الله والبيرة: دراسة في جغرافية المدن". مجلة العلوم الاجتماعية. ص 173- 176.

38. ثائرة صباح. محافظة رام الله والبيرة. ص24.

39. حسين الريماوي. "التطور التاريخي وتحليل التركيب الداخلي لمدينتي رام الله والبيرة: دراسة في جغرافية المدن". مجلة العلوم الاجتماعية. ص 171- 175.

40. مجدي المالكي، حسن لداودة. مشاريع القطاع غير المنظم في الضفة الغربية وقطاع غزة. ص89 .

41. حسن عبد الله. "رام الله ليست القدس ويجب ألا تكون". جريدة القدس. العدد 14398

42. حسن الريماوي. مقابلة بتاريخ 2009/9/12.

خاتمة الدراسة

ظهرت المدن بأحجام مختلفة، وقد قامت هذه المدن بسبب عوامل دينية وتجارية وعسكرية وسياسية. وتبدو التجارة مرتبطة بالمدن، بحيث يمكن أن نميز في تطور التجارة بين مراحل التجارة الداخلية، والتجارة الخارجية. فالتجارة عامل محوري لمسار التطور الاجتماعي البشري أياً كان موقعه. إن تجليات هذا كله يكون واضحاً بشدة في المدينة حيث النشاط التجاري بمختلف صورة وأشكاله، ولا شك أن العلاقة بين التجارة، والخدمات المالية عميقة، بل أساسية جداً، ويمكن اعتبار الخدمات المالية النواة الأساسية للتجارة.

ولعب الموقع الجغرافي لمدينة رام الله دوراً مهماً في استمرار تطورها، فهي لا تبعد سوى 13كم شمال مدينة القدس، ورام الله مركز خدمات أكثر من كونها مركز إنتاج، وقد قطعت شوطاً طويلاً في ذلك، عن طريق توفير أحدث الخدمات الاجتماعية، والصحية، والتربوية، والأسواق، فضلاً عن توفير المرافق العامة والتجهيزات الأساسية، وتقوم هذه المراكز بدور مهم في توفير العمل للوافدين والمهاجرين من المدن، والمناطق الفلسطينية الأخرى .

وتمثل مدينة رام الله مراكز الحركة والنشاط السياسي، والتجاري، والاجتماعي، وبؤرة الإشعاع الثقافي، كما أنها تشكل أنموذجاً سائداً مرتكزاً على الكثرة السكانية القائمة على الإنتاج، والمستهلكة لمعظم السلع.

ويحظى القطاع التجاري في رام الله بأهمية خاصة، حيث تحتل تجارة المواد الغذائية المركز الأول إذ تنتشر في أرجاء المدينة شركات توزيع المواد الغذائية والمحال التجارية، تليها الملابس والأنسجة، كما تحظى تجارة الأثاث والكهربائيات وقطع السيارات بأهمية خاصة، بالإضافة إلى ذلك نمو قطاع الخدمات بشكل ملحوظ، منذ قدوم السلطة، فهي متميزة من الناحية الصحية، أو العلاجية ولتكون مشتى أو مصيفاً متميزاً أو نقطة علاجية ذات صفة خاصة، بسبب وجود أجهزة طبية في مستشفى رام الله الحكومي، غير متوافرة في المشافي الموجودة في المدن الفلسطينية الأخرى.

والتجارة بالنسبة لمدينة رام الله، هي حياتها ومصدر ثروتها، وبناءً على تأثير العامل التجاري، إزدادت قدرة المدينة على الجذب، وبخاصة العناصر الجديدة التي لم تكن مقيمة فيها أصلاً، ولحساب التجارة ظهرت البنوك، وتجارة الأثاث، والكهربائيات، والالكترونيات وتجارة مواد البناء، ولا يخفى علينا مدى تأثير السلطة الفلسطينية في نمو المدينة، والسبب في ذلك أن السلطة جذبت عدداً كبير من الناس ليعملوا في مؤسساتها، ورغبة الناس في العيش بالقرب من مصادر رزقهم، عدا عن التنظيم الجديد لغالبية المرافق الحيوية في المدينة، وتنسيق الخدمات فيها، مما أدى إلى هجرة داخلية من المناطق الفلسطينية الأخرى، رغبة في التمتع والاستفادة من الخدمات.

وعلى الرغم من الاتساع الكبير لقطاع التجارة فإن طبيعته لم تتغير، فحتى الآن لا توجد مجموعات تجارية صناعية، أو بالأحرى لا يوجد تصنيع، وإنما نجد التاجر لا يزال يلعب دور الوسيط بين المنتج والمستهلك كما هو الحال الآن.

– وأشرنا فيما سبق – إلى أن النشاط التجاري في رام الله هو الوحيد الذي استمر ونما بعد الاحتلال، وهذا النمو شجع الكثير من المواطنين على الاتجاه لهذه المهنة أو تلك، كمصدر عمل ورزق يدر دخلاً، مما ينعكس إيجابياً على الوضع الاقتصادي المباشر للأسرة وبالتالي يكون تأثيره بعيد الأمد على المدينة واقتصادها.

وتشير الفصول السابقة والتي عالجت التطور التجاري في مدينة رام الله، بين عامي 1994 و2000 إلى المواد الرئيسة التي أنتجت وبيعت في سوق رام الله، فهي الأغذية الأساسية (بيع الجملة، والتجزئة)، والملابس، والأحذية، والكهربائيات والأثاث.

إن من يتجول في الشوارع الرئيسة للمدينة يلاحظ أن العديد من المحال التجارية، أو الشركات، أو حتى العمارات السكنية تحمل أسماء القرى التي قدم منها أصحابها.

ويعتمد حجم السوق المحلية على ثلاثة عوامل مترابطة، هي: مساحة الأرض، وعدد السكان، وقوتهم الشرائية، والعامل الأخير هو أهم العوامل لأنه يعتمد مباشرة على دخل الفرد، ومستوى الأسعار.

وصاحب قيام السلطة الوطنية نشاط إيجابي، من حيث تدفق رؤوس أموال فلسطينية، والإنفاق على بناء المؤسسات العامة، وانعكس ذلك مباشرة على قطاعي البناء والمال، خاصة وأنه بعد الكساد الذي شهده قطاع البناء في نهاية الثمانينيات، انتعش هذا القطاع على نحو ملحوظ سنة 1994 وبذلك انتعشت تجارة مواد البناء والخشب، وانتعش قطاع المال انتعاشاً كبيراً إثر عودة المصارف الفلسطينية، والعربية، والأجنبية إلى افتتاح فروعها في رام الله .

ويعتبر قانون الوكلاء التجاريين الفلسطيني المقر في عام 2000 أحد أهم ملامح هـذا الإطار اللازم لتعزيز تنافسية القطاع التجاري الفلسطيني.

وتحولت رام الله منذ عام 1994 وحتى 2000 لتشكل المركـز الإداري والخـدماتي والتجاري الأهم في فلسطين، حيث اتخذت معظم البنوك وشـركات القطـاع الخـاص، بالإضافة إلى مؤسسات أهلية وحكومية مهمة من رام الله مقراً رئيساً لها، كما أنها تعتبـر مركزاً ثقافياً وتعليمياً مهماً.

وفيما يتعلق بطبيعة الثقافات المتنوعة في رام الله، حيث تعتبر المدينة أنموذجاً يحتذى في تعدد الثقافات ومكاناً للتنوع الفكري، إذ يستطيع كل شخص أن يعـرب عـن فكـره، ويمارس ثقافته كما يشاء، دون فرض قيود ثقافة أخرى وهذا التنوع الثقافي والاجتماعي لم يحصر المدينة ضمن عقلية واحدة، ولم يفرض عليها شيئاً من التبعية الفكرية والثقافيـة، وهذه نقطة تحسب لصالح الانفتاح الموجود في المدينة .

ولن تتحسن البيئة الاستثمارية دون دعم قوي من السلطة الوطنية الفلسطينية، وتأديـة مهماتها من انجاز البنية التحتية والمؤسسات، والحفاظ علـى الأمـن والاسـتقرار، لأن المستثمرين يفضلون المناطق المستقرة سياسياً والآمنة اجتماعيـاً، ويتجنبـون منـاطق النزاعات والحروب، فالأمن والاستقرار أفضل ضمانة لمنح فترة زمنية كافيـة لتحقيـق الأرباح المرجوة في أجواء تضمن ثبات القوانين واستمراريتها، والإجراءات التي تـنظم العملية الاستثمارية. إن توفير البيئة وأجواء المناخ تقع على عـاتق الـسلطة الوطنيـة، فتضيف إلى أعبائها السياسية ومعاركها المصيرية عبئاً إضافياً، وإن كان مـردود هـذا

العبء سيصب في النهاية على شكل فوائد ومنافع للمـــواطنين كافـــة مـــن مـــستثمرين، وعاملين، ومستهلكين.

ولذا، فإن الحل الأمثل الذي يساعد على النهوض بالاقتصاد الفلسطيني، واعتماده على نفسه نوعاً ما، هو ضرورة فتح قنوات تجارية مع دول الخليج العربي، وكذلك مـــع دول الجوار، والمغرب العربي الذي يعتبر بوابة فلسطين إلى الغرب وأوروبا، من أجل تأسيس بنية تحتية تجارية إقليمية، قد تصبح مستقلة مستقبلاً، مما يعزز ضرورة انسلاخ الاقتصاد الفلسطيني عن الإسرائيلي.

قائمة المصادر والمراجع

1- أبو دقة، إبراهيم."الإطار القانوني للاستثمار في قطاع غزة في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية ". المؤتمر الأول لرجال الأعمال الأردنيين والفلسطينيين. (عمان: جمعية الاقتصاديين العرب ورجال الأعمال، 1995).

2- أبو الرب، نور الدين. "الآثار المتوقعة للجات على البنوك الفلسطينية العاملة في الجهاز المصرفي الفلسطيني". مجلة جامعة بيت لحم. ع 21، 2002 : ص 20.

3- أبو ريا، خليل. رام الله قديما وحديثا. (أمريكا – فلسطين: الاتحاد الأمريكي لرام الله، 1980).

4- أشتيه، محمد، وآخرون. الخسائر الاقتصادية الناتجة عن الحصار الإسرائيلي منذ انتفاضة الأقصى من أيلول 2000- نيسان 2002. (القدس: المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار بكدار،2003).

5- الإمام، حسين محمد. قضية القدس، دراسة تاريخية. ط1، (مصر: مركز الإعلام العربي،2006).

6- جرار، عادل أحمد. مستقبل المدينية والنمو الاقتصادي في ظلال محدودية الموارد والنظم الطبيعية. (د م: مركز الكتب الأردني، 1991).

7- الجعفري، محمود، ورفاقه. التجارة الخدمية الفلسطينية : الواقع والآفاق . (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس"، 2002).

8- _____. السياسات التجارية الفلسطينية: البدائل والخيارات المتاحة. (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس"، 2002).

9- الحمد، جواد، الرشدان، عبد الفتاح. مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وفلسطيني الشتات. ط1، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط ،2002).

10- حمودة، أحمد عبد الرحمن . قصة مدينة حيفا. (د م، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دائرة الثقافة بمنظمة التحرير الفلسطينية، د س).

11- الخالدي، وليد. القدس من العهدة العمرية إلى كامب ديفيد الثانية. ط1، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية،2001).

12- خضر، عبد العليم، عبد الرحمن. التطور العمراني لمدينة القدس 1981. (د م، د ن،1981).

13- دائرة المشاريع –بكدار. البنى التحتية في الضفة الغربية وقطاع غزة. (القدس: مجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار،2003).

14- الدباغ، مصطفى مراد. بلادنا فلسطين. ط جديدة، (كفر قرع: دار الهدى للطباعة والنشر، 2002). الجزء السابع +الثامن، القسم الثاني.

15- الديري، جهاد. المدن في العصر البرونزي المبكر في الاردن. رسالة ماجستير غير منشورة (الاردن: معهد الآثار الانتروبولوجيا في جامعة اليرموك، 1999). www.yathar.net/vb/showthead.php?1=537-3. ،2009/12/25

16- رشماوي، خليل." أوضاع شركة الباصات في الضفة الغربية وقطاع غزة". المؤتمر الأول لرجال الأعمال الأردنيين والفلسطينيين. (عمان: جمعية الاقتصاديين العرب ورجال الأعمال، 1995).

17- رشوان، حسين عبد الحميد أحمد. المدنية دراسة في علم الاجتماع الحضري. (إسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1982).

18- الريماوي، حسين. "التطور التاريخي وتحليل التركيب الداخلي لمدينتي رام الله والبيرة: دراسة في جغرافية المدن". مجلة العلوم الاجتماعية. (جامعة الكويت: مجلس النشر العلمي، 2007)، المجلد 35، العدد 4.

19- شاهين، عزيز. كشف النقاب عن الجدود والأنساب في مدينة رام الله. (جامعة بيرزيت: منشورات مركز الوثائق والأبحاث، 1982).

20- شراب، محمد حسن. معجم أسماء المدن والقرى الفلسطينية. ط1، (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2000).

21 - شركة الاتصالات الفلسطينية. دليلك للأعمال في فلسطين. (رام الله: بال يلو بيجز، 2009).

22- شركة اكسبوركس. دليل العارضين، معرض السبوهوم الثاني للأثاث المنزلي وكمالياته. (رام الله : شركة اكسبودركس بلس للمعارض، 2007).

23- _____. دليل العارضين، معرض السبوهوم الثالث للأثاث المنزلي وكمالياته. (رام الله: شركة اكسبوركس بلس للمعارض، 2008).

24- صقلي، مي إبراهيم. حيفا العربية 1918 – 1939 التطور الاجتماعي والاقتصادي. ط1، (بيروت – لبنان: مؤسسة الدراسات الفلسطينية ،1997).

25- عبد الله، حسن." رام الله ليست القدس ويجب ألا تكون". جريدة القدس. العدد 14398.

26- عبد الكريم، نصر."القطاع المالي الفلسطيني: واقع وآفاق تطوره". المؤتمر الأول لرجال الأعمال الأردنيين والفلسطينيين.

27- عساف، عمر. حركة معلمي المدارس الحكومية في الضفة الغربية 1967 – 2000. (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية مواطن، 2003).

28- العمد، عدنان ".المناخ الاستثماري في الضفة الغربية وقطاع غزة ". المؤتمر الأول لرجال الأعمال الأردنيين والفلسطينيين. (عمان: جمعية الاقتصاديين العرب ورجال الأعمال، 1995).

29- عواد، زهير غنايم. القدس الوقائع، المواقع، السكان، المساحة. ط1، (عمان: اللجنة الملكية لشؤون القدس،2001).

30- الغرفة التجارية الأوروبية الفلسطينية. الدليل الفلسطيني للصناعة والتجارة والخدمات. (القدس: مطبعة العربية الحديثة، 1993).

31- فرسخ، ليلى. البنود المتعلقة بالعمل في بروتوكول العلاقات الاقتصادية بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية: مراجعة نقدية. (رام الله: معهد السياسات الاقتصادية الفلسطينية، 1994).

32- قدورة، يوسف جريس. تاريخ مدينة رام الله. ط1، (نيويورك: طبعة الهدى، 1945).

33- الكردي، فايز. عكا بين الماضي والحاضر. (د م، الناشر محمد حسن بشر، 1971).

34- كرمل، الكس. تاريخ حيفا في عهد الأتراك العثمانيين. ترجمة تيسير الياس، راجعه وقدم له بطرس أبو منه، أعده للطبع محمود عباسي (جامعة حيفا: شركة الدراسات العلمية العملية، معهد دراسات الشرق الأوسط، 1979).

35- كناعنة، حاتم. "الأوضاع والخدمات الصحية في الوسط العربي في إسرائيل". المجتمع الفلسطيني أربعون عاما على النكبة وواحد وعشرون عاما على احتلال الضفة والقطاع. (القدس: مركز إحياء التراث العربي، 1990).

36- الماضي، مروان. قصة مدينة حيفا. (د م، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دائرة الإعلام والثقافة بمنظمة التحرير الفلسطينية، د س).

37- المالكي، مجدي، حسن لدادوة، ياسر شلبي. مشاريع القطاع المنظم في الضفة الغربية وقطاع غزة. (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس"، 2000).

38- مجلة الآثار والانتروبولوجيا، ملتقى علماء وطلاب الآثار العرب17/7/2009. ?www.yathar.net/vb/showthead.php

39- محمد، جبريل. الولاء المدني مقابل الولاء العضوي دراسة لحالة الحكم في فلسطين. ط1، (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية مواطن، 2003).

40- مرارة، جميل. "وجهة نظر في إستراتيجية التصنيع الفلسطينية". المؤتمر الأول لرجال الأعمال الأردنيين والفلسطينيين. (عمان: جمعية الاقتصاديين العرب ورجال الأعمال، 1995).

41- مركز التجارة الفلسطيني –بال تريد. دليل المصدرين 2008/2007. (البيرة: مركز التجارة الفلسطيني –بال تريد، 2008).

42- ---------. دليل المصدرين 2009 . (البيرة: مركز التجارة الفلسطيني –بال تريد، 2009).

43- مريان، نادر، وآخرون. "العمالة الفلسطينية في إسرائيل". مجلة المستقبل العربي. ع 255، 2000: ص 78.

44- المصري، جورج. غزة – أريحا تسوية مستحيلة. ط1، (القاهرة: مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، 1995).

45- مصلح، محمد. "العصبية في المجتمع الفلسطيني". مجلة التراث والمجتمع . (البيرة: جمعية إنعاش الأسرة، 1973)، العدد 3، مجلد 1، ص 108.

46- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). "المراقب الاقتصادي والاجتماعي". مجلة اقتصادية. ع 9، 2007: ص 2 –18 .

47- _____. "ملخص تنفيذي للمراقب الاقتصادي والاجتماعي". مجلة اقتصادية. ع 10، 2007: ص التعاريف والمصطلحات+8

48- _____. "دليل الاستثمار في فلسطين. (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس"، 2006).

49- _____. تأثيرات تطبيق قانون تنظيم أعمال الوكلاء التجاريين على تنافسية القطاع التجاري. (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس"، 2007).

50- مقداد، سامي محمد. "السياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين". مجلة رؤية. ع 27، 2004: ص 139 .

51- مكحول، باسم. الاستثمار والبيئة الاستثمارية في الضفة الغربية وقطاع غزة . (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، 2002).

52- مناع، عادل. "هل أصبحت القدس عاصمة فعلية لفلسطين في أواخر العهد العثماني". مدينة الحجاج والأعيان والمحاشي. دراسات في تاريخ القدس الاجتماعي والثقافي. (القدس: مؤسسة الدراسات المقدسية، 2005).

53- الموسوعة الفلسطينية. رام الله (مدينة). ط1، (د م، د ن، 1984).

54- النعيم، عبد الله العلي. إدارة المدن الكبرى تجربة مدينة الرياض. راجعه محمد فهمي نجم (الرياض، د ن، 1994).

55- النقيب، فضل. الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع. (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1997).

56- النيروز، إبراهيم. رام الله جغرافيا، تاريخ ، حضارة. ط1، (رام الله: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2004).

57- هديسون، " تحويل القدس 1917-1918". القدس في التاريخ . ترجمة كامل جميل العسلي. (عمان – الأردن: منشورات الجامعة العربية، 1992).

قائمة السجلات والوثائق

أولا :- سجلات مالية رام الله :

1- سجل ضريبة أملاك رام الله . رخص المهن 71/70 – 74/73 .

2- ---------- 79/78 – 82/81 .

3- ---------- 85/82-87/86 .

ثانيا :- وثائق وملفات غرفة تجارة وصناعة محافظة رام الله والبيرة :

1- التقرير السنوي لعام 1998 .

2- ---------- 1999 .

3- ----------2000 .

ثالثا :- دراسات مركز الإحصاء الفلسطيني وهي :

1- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مسح النقل والتخزين والاتصالات القطاع المنظم: 1996 (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1997).

2- - ----------. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت – 1997:- تقرير المنشاة. (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،1998).

3- ---------- . مسح التجارة الداخلية –2000 كنتائج أساسية . (رام الله : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ،2002).

4- صباح، ثائرة. محافظة رام الله والبيرة. (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002).

رابعا:- سجلات وملفات بلدية رام الله وهي :

1- انجازات بلدية رام الله أرقام .... ودلالات 1986/9/28-1987/9/27.

2- انجازات المجلس البلدي في الفترة 2000 – 2005.

3- رام الله خارطة سياحية 2003.

4- بلدية رام الله. قسم الحرف والصناعة.

5- --------. حصة البلدية من المحروقات ورسوم المرور. رقم الملف ب/14/4.

6- --------. بريد برق وهاتف. رقم الملف ب ر9/23.

7- --------. مستشفى رام الله الجديد. رقم الملف ر 3/15.

8- --------. رقم الملف ار 3/2/11.

9- --------. رقم الملف 1970-1971 .

10- --------. رقم الملف ب /14/4.

11- --------. رقم الملف 1927.

12- --------. رقم الملف 1356.

13- --------. رقم الملف ب ر 33/7/أ.

14- --------. رقم الملف 17008068.

15- --------. رقم الملف 19172211.

16- --------. رقم الملف70000144 .

17- --------. رقم الملف 19125427.

18- -------. رقم الملف19016002.

19- -------.قسم الهندسة المعمارية. رقم الملف، د / 1/263

20- -------. قسم الهندسة المعمارية. رقم الملف، د /259.

21- -------. قسم الهندسة المعمارية. رقم الملف، د /304.

22---------. قسم الهندسة المعمارية. رقم الملف، د /365.

23- -------. قسم الهندسة المعمارية. رقم الملف، د /143.

24- -------. قسم الهندسة المعمارية. رقم الملف، د /575.

25- -------. قسم الهندسة المعمارية. رقم الملف، د /445.

26- -------. قسم الهندسة المعمارية. رقم الملف، د /1/134.

27- -------. قسم الهندسة المعمارية. رقم الملف، د /4/259.

28- -------. قسم الهندسة المعمارية. رقم الملف، د /2/151.

29- -------. قسم الهندسة المعمارية. رقم الملف، د /2032.

30- -------. قسم الهندسة المعمارية. رقم الملف، د /2844.

31- -------. قسم الهندسة المعمارية. رقم الملف، د /1/190.

32- -------. قسم الهندسة المعمارية. رقم الملف، د /2803.

33- -------. قسم الهندسة المعمارية. رقم الملف، د /2946.

34- -------. قسم الهندسة المعمارية. رقم الملف، د /765.

35- -------. قسم الهندسة المعمارية. رقم الملف، د /2927 .

36- --------. قسم الهندسة المعمارية. رقم الملف، د /2026.

الصحف والنشرات

أولاً:- الصحف :

1- صحيفة الفجر، العدد 917، السنة 1977.

2----- ----، العدد 1015، السنة 1977.

3----- الشعب، ع 1638، السنة 1978.

4----- القدس، ع 5153، السنة 1983.

5----- الحياة المحلية، ع 847، السنة 1997.

6- ----القدس، ع 12364، السنة 2004.

7- --------، ع 13892، السنة 2008.

ثانيا :- النشرات وهي :

1- جامعة اليرموك ."قضايا اللاجئين والنازحين". نشرة دورية. ع 16، (الأردن: مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية، 1999).

2- نشرات مجموعة شركات سنقرط الغذائية. الاستثمار في المشاريع التي تسهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين.

3- نشرات من الشركة الفلسطينية للإقراض والتنمية " فاتن".

4- شبكة المعلومات الانترنت

1 - 10/3/2009www.tit.net/save.php?action=saveid=83.

2- 10/3/2009www.tit.net/save.php?action=saveid=83 .

المقابلات الشخصية

1 – وائل قطينة، شاب يعمل في المنطقة الصناعية في بيتونيا، وقدرت الفترة الزمنية التي عمل بها بحوالي 10 سنوات، أجريت معه المقابلة بتاريخ 2008/12/4 .

2- حوراني، صاحب محل تجاري في رام الله للمجوهرات، في عمارة اللؤلؤة – شارع الوحدة أجريت معه المقابلة بتاريخ 2009/2/2.

3- أبو أحمد العامر، صاحب محل العامر للخدمات العامة، في عمارة سردا الطابق الأرضي، أجريت معه المقابلة بتاريخ 2009/2/2.

4- جمال طه ، صاحب محل لأنواع الديكور الداخلي، موكيت، ورق جدران ، في رام الله التحتا، أجريت معه المقابلة بتاريخ 2009/2/2.

5- ضراغمه، صاحب محل لبيع الملابس والألعاب والأدوات، أجريت معه المقابلة بتاريخ 2009/2/2.

6- البكري، صاحب محل كبير لبيع الأدوات المنزلية، أجريت معه المقابلة بتاريخ 2009/2/2.

7- محمود قنداح، صاحب محل لبيع العطور والشالات ...، أجريت معه المقابلة بتاريخ 2009/2/2.

8- جعفر، صاحب محل الحلويات، أجريت معه المقابلة بتاريخ 2009/2/2.

9- م، ن، صاحب محل لبيع ملابس الجينز أجريت معه المقابلة بتاريخ 2009/2/2.

10- أبو شوشة، صاحب محل لبيع المجوهرات، أجريت معه المقابلة بتاريخ 2009/2/2.

11- حسين الريماوي، أستاذ مشارك، دائرة الجغرافيا، جامعة بيرزيت، أجريت معه مقابلة بتاريخ 2009/9/12.

مراجع باللغة الانجليزية

1- Al – Naqib, Fadle- Mustafa, Nasr Atyani. Palestinian- Israeli Economic Relations: Reality and future Prospects . .(Ramallah:-Palestine Economic Policy Research
Institute, 2003)

2- Hamed, Osama .The Palestinian Banking System: Reality and Potential. (Ramallah: Palestine Economic Policy Research Institute "MAS", 1996).

3- Makhool, Basim. Tanning and Natural Leather- Based Industries in the West Bank and Gaza Strip: Current Status and Prospects. (Ramallah: Palestine Economic Policy Research Institute "MAS", 1998).

4- MAS. The Impact of the Commercial Agents Law on Private Sector Competitiveness. .(Ramallah:-Palestine Economic Policy Research Institute, 2007).

5- Mohammad. Enhancing the Capacity of the Palestinian Economy. (Ramallah:-Palestine Economic Policy Research Institute "MAS", 2003).

6- OFFICE OF THE DPECIAL COORDINATOR .The Impact of Closure and other Mobility Restrictions on Palestinian Productive Activities. (OFFICE OF THE DPECIAL COORDINATOR, 2002) .

7- Palestinian Central Bureau of Statistics. Survey of Wages and Work Hours - 1994 Main Findings. (Ramallah: Palestinian Central Bureau of Statistics, 1995).

8- Palestinian Central Bureau of Statistics. The Internal trade Survey -1997: Main Results. (Ramallah: Palestinian Central Bureau of Statistics,1998)

الملاحق

جدول (أ): التطور في حركة النمو السكاني في مدينة رام الله.

السنوات	عدد سكان رام الله
1905	1553
1912	5000
1921	3104
1931	4286
1945	5080
1952	17145
1961	14759
1967	16530
1985	22000

المصدر: حسن الريماوي. "التطور التاريخي وتحليل التركيب الداخلي لمـــدينتي رام الله والبيرة: دراسة في جغرافية المدن". مجلة العلوم الاجتماعية. (جامعة الكويت: مجلس النشر العلمي، 2007)، المجلد 35، العدد4، ص165.

ملحق رقم (1)، ويظهر انواع التجارة التي ظهرت في مدينة رام الله منذ عام 1994-2000.

الرقم	سنة التأسيس	التجارة
1	1994	شركة يونيبال للتجارة العامة ، وهي من الشركات الرائدة في مجال تجارة المواد الاستهلاكية.
2	1995	شركة عابدين لصناعة البلاستيك .
3	1995	شركة السلام للصناعة، وخاصة للصناعة البلاستيك .
4	1995	فتح محل ا لزجاج ، تابع لعرفات محمد عيسى شويكي.
5	1995	شركة الاتصالات الفلسطينية ،وهي تقدم خدمات اتصالية.
6	1996	شركة البزار للمفروشات ، بدأت الشركة بمشغل نجارة بسيط ومتواضع ،ثم تم تطوير المشغل الى مشغل حديث ومتطور بكافة مرافقة ،ثم أفتتح لهم معرض شركة البزار للمفروشات وتهدف الى أعطاء المستهلك أجمل التصاميم وأفضل الخامات المتعارف عليها في عالم الاثاث والديكور ، ومرافق الشركة المعرض الرئيسي ويتكون من ثلاثة طوابق ،مشغل اعمال الاثاث ،مشغل اعمال المطابخ ، مشغل دهان موبيليا ، وقسم تصميم داخلي .
7	1996	مصنع المفروشات الجولاني .
8	1996	شركة سنقرط للمنتوجات الزراعية والحيوانية،تنتج كافة انواع الاعلاف الحيوانية للدواجن والابقار والعجول والخراف .
9	1997	شركة زبانا للمواد الغذائية .
10	1998	مزراعة الدواجن لسعد عرابي سعيد ابو ارميلة.

11	1998	شركة الياسيني،وهو مصنع لتصنيع كافة انواع المفروشات .
12	1998	شركة المشروبات الوطنية كوكاكولا ،التابعة لعماد هندي .
13	1999	انشاء شركة جوال لتوفيرخدمات الهواتف المتنقلة .
14	1999	تطوير شركة مجموعة مسلماني ،بحيث عملت على تطوير نشاطات اخرى في السوق الفلسطيني ،من ادوات كهربائيـــة والكترونيـــات للزينة .
15	2000	شركة نكنوكورس ،بيع احذية ،زجاج ،بقالة .
16	2000	بيع وصيانة كمبيوتر لوسام خالد محمد اسليم .
17	2000	فارم ماكير للادوية.

المصدر:- الباحثة .

ملحق رقم (2)،ويبين بعض المراكز التجارية الموجودة في مدينة رام الله قبل وبعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية

قبل قدوم السلطة الوطنية

الرقم	تاريخ البناء	المراكز التجاري	صاحبها
1	1965/5/5	عمارة الرموني	محمد عيسى الكحلا
2	1977/2/21	عمارة لؤلؤة	عبد الرازق قعدان
3	1977/11/7	عمارة ضراغمة	احمد موسى محمق
4	1978/11/23	عمارة البكري	شريفة محمود قعدان
5	1983/9/29	عمارة النتشة	فضل عبدالله النتشة.
6	1985/9/19	عمارة خليل موسى	خليل موسى خليل.
7	1986/6/3	عمارة برج الساعة	وديع عيسى دغمان
8	1993/6/14	عمارة سردا	فخري عيسى موسى طه

بعد قدوم السلطة الوطنية

الرقم	تاريخ البناء	المراكز التجارية	صاحبها
1	1994/2/29	عمارة الريان	ريان حنا ميخائيل ريان
2	1994/12/31	عمارة الاعرج	فؤاد يعقوب الاعرج
3	1995/6/17	عمارة الميدان	شركة الميدان
4	1997/1/26	عمارة مخماس	فوزان حمود الحاج
5	1997/2/18	عمارة طنوس	طنوس سليمان بوشه.
6	1998/2/19	عمارة الاسراء	يوسف عبدالله منصو.
7	1998/4/13	عمارة البيتوني	صلاح الدين قرط
8	1998/8/11	عمارة الفرح	فرج خليل موسى
9	2000/1/26	عمارة اسيا	اديب عبدالله ديب
10	2000/6/28	عمارة حنانيا وخراز	سالم خليل حنانيا

المصدر :- بلدية رام الله . .

ملحق رقم (3) ويبين عدد الفنادق والمطاعم التي أنشأت في مدينة رام الله 1994-2000

الرقم	العام	الفنادق والمطاعم
1	1994	مطعم الشمعة ،مطعم زعرور
2	1996	فندق الحجل ،فندق رام الله ، مطعم فوانيس
3	1997	مطعم مروان سعد وابراهيم عاشور
4	1999	فندق رويال ، فندق جراند بارك ، مطعم الطابون (فتح لفترة محددة ثم اغلق).
5	2000	فندق موفنبيك قيد الانشاء ، مطعم الشعلة

المصدر:- الباحثة.

ملحق رقم (4)، ويظهر المؤسسات والمنتجات الفلسطينية في رام الله مؤهلة التصدير.

الرقم	العام	اسم الشركة	المسؤول	نوع المنتجات
1	1996	سنقرط للمنتوجات الزراعية والحيوانية.	مازن سنقرط	تنتج كافة انواع الاعلاف الحيوانية للدواجن والابقار.
2	1997	لوزان للاستشارات التجارية .	محمد خضر	شحن وتخليص واستشارات تجارية.
3	1997	صن الزغير	مجدي محمود الزغير	كافة انواع المنسوجات ،الزي الموحد.
4	1998	شركة المشروبات الوطنية كوكاكولا	عماد هندي	عصائر ،مشروبات غازية ،ومياه معدنية .
5	1998	اماني تورز	حليمة برغوثي	تذاكر سفر ،اقامة فنادق تنظيم وفود سياحية.
6	1998	بال اكبو للمعارض والخدمات	سامر طاهر تنظيم	معارض وادارة انشطة ،وتنظيم وسائل الترويج المختلفة .
7	1999	شركة اوتوميديا للدعاية والاعلان	عثمان فخري الحاج	خدمات طباعة ، علاقات عامة ، تصميم ،اعلام ،ادارة .
8	2000	نيوفارم للتسويق والتصنيع الزراعي	علي صوافطة	زيت زيتون ممتاز باحجام متنوعة .
9	2000	هور ايزون لتكنولوجيا الكمبيوتر	امين الخطيب	تدريب على تمديد وتطوير الشبكات وانظمة تشغيل الحاسوب ولغات البرمجة .

المصدر:- مركز التجارة الفلسطيني – بال ترید . دليل المصدرين 2007/-2008 .

جدول رقم (5): ويظهر بعض النشاطات التجارية في مدينة رام الله من عام 1994-2000

الرقم	السنة	المؤسسة أو المحل التجاري	المسؤول	معلومات	البلد التي ينتمي إليها الشخص
1	1994	مجوهرات الأميرة	حوراني	بيع وشراء وتصليح وتبديل مجوهرات، رام الله عمارة اللؤلؤة – شارع الوحدة . (126)	حوارة
2	1994	العامر للخدمات العامة	أبو احمد العامر	طباعة جميع معاملات الداخلية وتصوير اسود وملون ..... رام الله – عمارة سردا الطابق الأرضي . (127)	من الشمال
3	1994	شركة الفلسطينية للاستثمار والإنماء	----------	---------- (128)	—
4	1995	محل زجاج	عرفات محمد عيسى شويكي	خاص في الزجاج . (129)	الخليل
5	1995	جمال ديكور	جمال طه	أنواع الديكور الداخلي، موكيت، ورق جدران، رام الله التحتا، بجانب البنك العربي . (130)	طولكرم
6	1995	شركة حمد للهندسة والتعهدات	حمد	خاص بالهندسة والتعهدات . (131)	بيت عور
7	1995	مركز رزان التخصصي	مجموعة من الأطباء	رام الله، الماصيون، بناية استوديوهات فلسطين الكبرى، يهتم بأمور العقم وأطفال الأنابيب . (132)	
8	1996	مؤسسة ضراغمة	ضراغمة	محل كبير لبيع الملابس والألعاب والأدوات . (133)	طوباس
9	1996	شركة فندق سلطوي ومطاعم بلدنا	_____	_____ (134)	
10	1996	محلات البكري	البكري	محل كبير لبيع الأدوات المنزلية .... رام الله – الشارع الرئيسي . (135)	عرورة
11	1996	محل للمفروشات	للجولاني	خاص بالمفروشات . (136)	القدس
12	1997	صن الزغير	مجدي محمود الزغير	بيع الملابس وخاصة الزي الموحد (137)	الخليل
13	1997	بنت النور كوز ماتيكس	محمود قنداح	شالات – عطور، رام الله –شارع الإرسال – عمارة الأعرج . (138)	أبو شخيدم
14	1997	حلويات جعفر	جعفر	حلويات (139)	القدس
15	1998	مكتب النجمة	_____	تكسي سيارات . (140)	
16	1998	مخيطة	بلال محمد كوبري	خياطة ملابس (141)	كوبر

17	1998	محل أثاث	قاسم نعمة محمد نابلسي	[142] _____	نابلس
18	1998	أماني تورز	حليمة برغوثي	تذاكر سفر، إقامة فنادق، تنظيم وفود سياحية [143] .	
19	1998	بال اكسبو للمعارض والخدمات	سامر طاهر	[144] معارض ودارة أنشطة	
20	1999	مكتب صحافة	محمد شوكت النوباني	[145] _____	
21	1999	شركة جوال	عمار العكر	[146] خدمات اتصالية	نابلس
22	1999	شركة اوتوميديا للدعاية والإعلان	عثمان فخري الحاج	خدمات طباعة، تصميم، إعلام، إدارة [147] ...	
23	2000	مفروشات المالكي	المالكي	[148] مجمع مخماس، مجمع الإسراء	كفر مالك
24	2000	هورايزون لتكنولوجيا الكمبيوتر	أمين الخطيب	تدريب على تمديد وتطوير الشبكات [149] وأنظمة الحاسوب ولغات البرمجة .	
25	2000	محل بيع كمبيوتر	وسام خالد محمد اسليم	[150] _____	
26	2000	محلFOXE	_____	[151] بيع ملابس جينز.	
27	2000	مجوهرات أبو شوشة	أبو شوشة	[152] مجمع المحطة المركزي.	

ملحق رقم (6)، ويظهر بعض الاتحادات والشركات التي ظهرت بفعل التطورات التجارية، والتي اتخذت مدينة رام الله مقرا لها منذ عام 1994 -2000

الرقم	السنة	الاتحادات والشركات
1	1995	اتحاد الصناعات الغذائية الفلسطينية ، تقدم افضل الخدمات للاعضاء ،وتضم حوالي 129 عضوا ،ويشغل القطاع الغذائي قرابة 10000عامل ،وحجم الاستثمار 430 مليون دولار .
2	1997	اتحاد الصناعات الكيماوية الفلسطيني ، الاتحاد الفلسطيني للصناعات الورقية ، اتحاد الصناعات البلاستكية ، اتحاد الصناعات التقليدية ، وهي مؤسسات غير ربحية ،تمثل الاعضاء المنتسبين اليه ، لدى كافة الجهات الحكومية وغير الحكومية والدفاع عن مصالحهم وتقدم الخدمات اللازمة لهم وتدرب العاملين في المؤسسات واكسابهم المهارات .
3	1998	الهيئة العامة ليشجيع الاستثمار ، وتهدف الى تشجيع الاستثمار في فلسطين .
4	1999	اتحاد شركات انظمة المعلومات الفلسطينية (بيتا)، اتحاد قائم على اساس العضوية للشركات المسجلة رسميا في مجال انظمة المعلومات ويمثل الاتحاد اكثر من76 شركة في فلسطين .
5	2000	شركة ترند لاين للاسيثمار ، وهي شضركة مساهمة خصوصية ،مسجلة لدى وزارة الاقتصاد الوطني ،تهتم بالغايات التالية :- انشطة البورصة ، انشطة التعامل بالاوراق المالية ، خدمات استشارية

. المصدر :- مركز التجارة الفلسطيني – بال تريد . دليل المصدرين 2008/2007 .

ملحق رقم (٧)، ويظهر مدى تدخل السلطات الاسرائيلية في صلاحيات البلدية.

تاريخ ١٩٧٢/٧/٢٦.

رئيس القسم الفني للضفة الغربية (يهودا وشمون)

يطلب من رئيس بلدية رام الله ، التعاون مع موظفي هذه الدائرة لبيان عرض الشارع لنتمكن من المباشرة في التخطيط وتحديد شبكات الكوابل وتثبيت اعمدة على طول الشارع المؤدي الى منطقة الماصيون.

١٩٧٤/٢/١٤ .

قيادة جيش الدفاع الاسرائيلي

المواصلات الهاتفية /للضفة الغربية

١- قامت هذه الدائرة بتطوير وتوسيع شبكة الخطوط الهاتفية في مدينتي رام الله والبيرة .

٢ – وبقيامنا في هذه الحفريات تضررت بعض الطرق والارصفة ، ارجوا ان تقوموا بتصليح الشارع مع الارصفة التي تضررت نتيجة اعمالنا وتقديم فاتورة الحساب ، ونحنزا سنقوم بتسديد تكاليف اعادة تزفييت وتبليط الشوارع والارصفة "

مع تحياتي

شلوموكوهين

المسؤول عن شؤون المواصلات الهاتفية للضفة الغربية .

المصدر:- بلدية رام الله .

ملحق رقم (٨)، ويبين تدخل السلطات الاحتلالية في جمع الضرائب .

الموضوع :- حصة البلدية من المحروقات ورسوم المرور

حضرة رئيس البلدية المحترم

الموضوع:- ارجاع ضريبة المحروقات وضرائب اخرى .

١- ارجو ان اعلمكم بان ارجاع ضريبة المحروقات والضرائب الاخرى لهذ السنة كما صودق عليها بالميزانية العادية لعام ١٩٧٣ – ستحال اليكم على اربعة دفعات متساوية وليس باقساط شهرية كما هو متبع حتى الان وفي المواعيد التالية :- الدفعة الاولى بتاريخ ١٩٧٣/٤/٥

الفعة الثانية بتاريخ ١٩٧٣/٧/٥

الدفعة الثالثة ١٩٧٣/١٠/٥

الدفعة الرابعة بتاريخ ١٩٧٤/٢/٥ .

٢- اما بالنسبة للديون التي يترتب تسديدها خلال العام الحالي ١٩٧٣ والمصدق عليها بالميزانية العادية فسيتم حسمها بقسطين متساويين من الدفعتين الثانية والثالثة من ارجاع ضريبة المحروقات والضرائب الاخرى والتي ستحول اليكم بتاريخ ١٩٧٣/٧/٥ و١٩٧٣/١٠/٥ .

آمل بهذه الطريقة ان تكون قد سهلنا على البلدية في ادارة شؤونها المالية .

ل . سربنيك

ضابط القيادة للشؤون الداخلية في قيادة المنطقة .

المصدر :- بلدية رام الله .

ملحق رقم (٩)، ويبين كيف ان الاحتلال ليس من مصلحته تطور المدينة ،ويرفض كل ما يودي الى ذلك ، ومن بينها الخدمات الصحية .

الموضوع :- نظام رسوم النقل وجمع النفايات .

التاريخ :- ١٩٨٣/٣/١

ان الغاية من مشروع هذا النظام جمع ونقل الكناسة والنفايات والفضلات في مدينة رام الله ، هو ايجاد دخل ثابت؛ يساعد البلدية في دفع اجور عمال قسم التنظيفات، مع ادخال تحسينات على طريقة جمع النفايات، تتلايم ومستوى المدينة الاصطيافي.

ولكن قبل ذلك بالرفض " ان اقتراحاتكم غير واقعية ولهذا لا يمكن الموافقة عليها "

مع الاحترام

شلومو عمار

ضابط الادارة للسؤون الداخلي

المصدر:- بلدية رام الله .

ملحق رقم (١٠)، ويظهر تدخل السلطات الاحتلالية في شؤون البلدية .

تاريخ ١٩٨٤/٥/٣

ارجوا ان اعلمكم بان الهاتف الخاص بمكتبة البلدية (مكتبة رام الله العامة) عاطل عن العمل وحيث ان الجهاز من النوع القديم وغالبا ما يتعطل لذلك ارجو الايعاز لمن يلزم لتغيير الهاتف باخر جديد

واقبلوا الاحترام

موريس بيتون

السلطة المختصة في بلدية رام الله

المصدر:- بلدية رام الله .

ملحق رقم (١١)، ويظهر نوع الحرف المسموح فيها من قبل الاحتلال .

الادارة المدنية لمنطقة يهودا والسامرة

مديرية صحة لواء رام الله

حضرة رئيس بلدية رام الله ، المحترم

الموضوع :- الحرف والصناعات /رام الله

بخصوص طلبات الحرف والصناعات المقدمة من المدرجة اسمائهم ادناه .....

ارجوا العلم لا مانع لدينا من اعطائهم الترخيص المطلوب وادراج اسمائهم في قائمة التصنيف ونوع الحرف الموافق عليها :-

تاريخ ١٩٨٤/١/٢٩ مكتب هندسة ، طبيعة عمل الشركة تعاطي اعمال الهندسة والتعهدات العامة والتجارة والتصنيع.

١٩٨٤/٥/١٢م

صالون تجميل للسيدات

بوفية ، رخصة مكتب هندسة

سوبرماركت ،

فرن ، مخزن احذية ، بقالة .

١٩٨٦/٩/١٠

مكتب محاسب وتامين – شارع ارسال ، مكتب خدمات عامة ، شارع الارسال .

المصدر :- بلدية رام الله .

ملحق رقم (١٢)، ويبين كيف ان الاحتلال يتأكد من نوع المحل الذي تم فتحه .

فتح محل العاب كمبيوتر ، ترخيص كان في تاريخ ١٩٨٧/٨/١١ ، واقع في شارع العودة – عمارة سينما الجميل . ترجمة عن اللغة العبرية بتاريخ ١٩٨٧/٨/٢٨ .

" لكل من يهمة الامر :- انا الموقع اسمي ادناه (هيرشبرغ شموئيل)اقر بانه كل ماكينات اللعب – الموجودة في محل بيكاد يللي في شارع هوضة برام الله – هم ماكينات للعب والتسلية فقط .

والمسموحات حسب القانون – والالعاب موجودات ايضا في البيوت – وهي ماتشابه ماكينة اتاري واود ان اضيف بان ماكينات للعب كلموجودة في محل بيكاديللي – موجودة ايضا في كل البلاد – واود ان اقول ايضا بان الماكينات ليست ماكينات للقمار يتاتا ".

المصدر:- بلدية رام الله .

ملحق رقم (١٣)، ويظهر ان المنطقة الصناعية تابعة الى مدينة رام الله بل هي جزء من المدينة

١٩٨٤/٥/٥ شركة المتحدون العرب ترغب في انشاء واقامة مصنعها الجديد ووقع اختيارنا على مدينة رام الله ،لانشاء واقامة هذا المصنع لانتاج وتصنيع المواسير البلاستيكية وتوابعها ،
١٩٨٤/٦/٩ طلب من اجل تزويد وايصال التيار الكهربائي الى ارض البلدية في المنطقة الصناعية في المدينة من اجل استغلال المواقع لاغراض صناعية .

المصدر :- بلدية رام الله .

ملحق رقم (١٤). ويبين تطور العضوية في الغرفة التجارية خلال الفترة ١٩٩٤ حتى ١٩٩٨ .

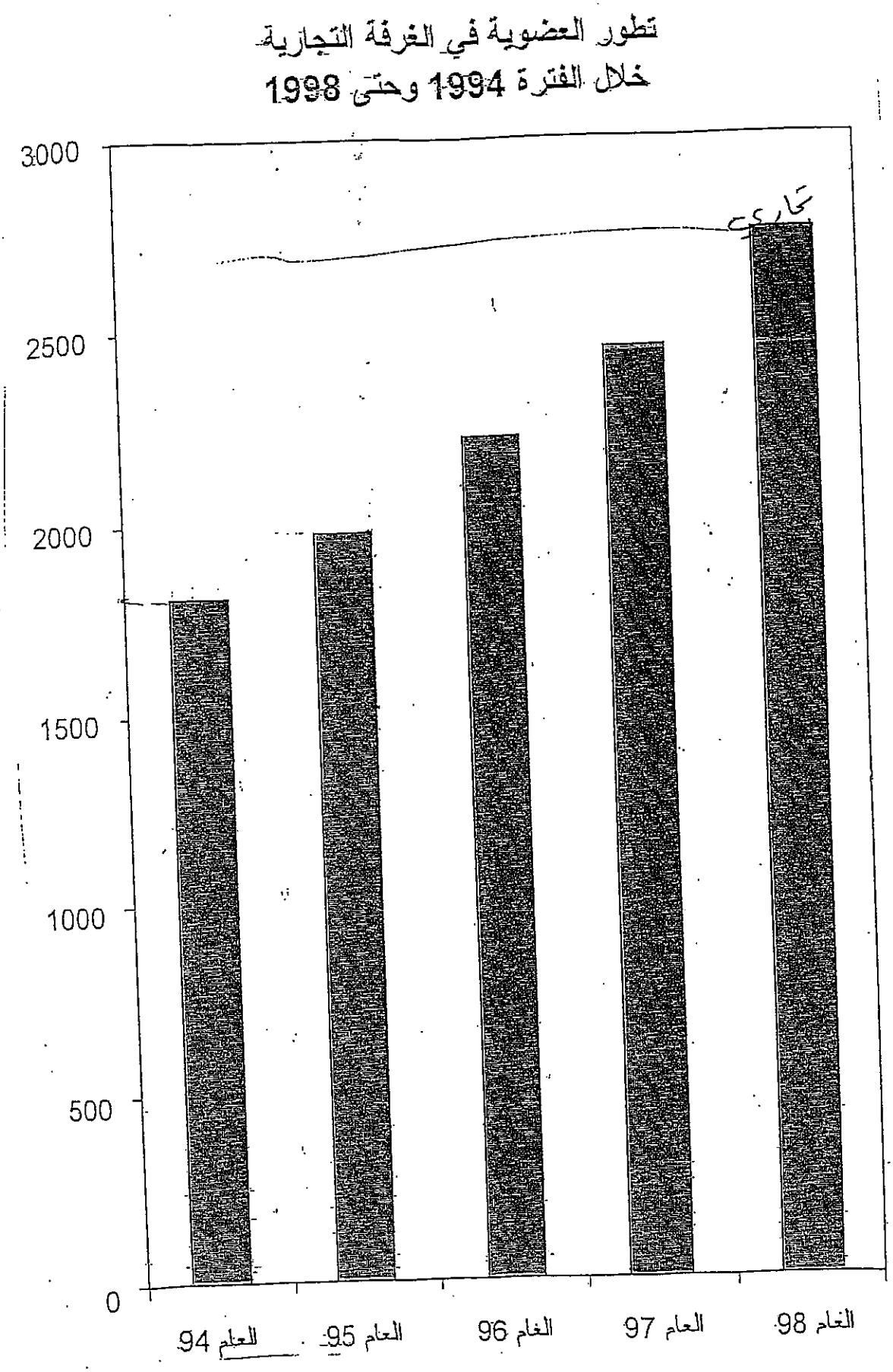

المصدر: غرفة تجارة وصناعة محافظة رام الله والبيرة . التقرير السنوي للعام ١٩٩٨ ، ص ٤٤.

ملحق رقم (١٥). ويظهر عدد المنشآت الجديدة المنتسبة للغرفة التجارية للعام ١٩٩٨ وموزعة على القطاعات الإقتصادية.

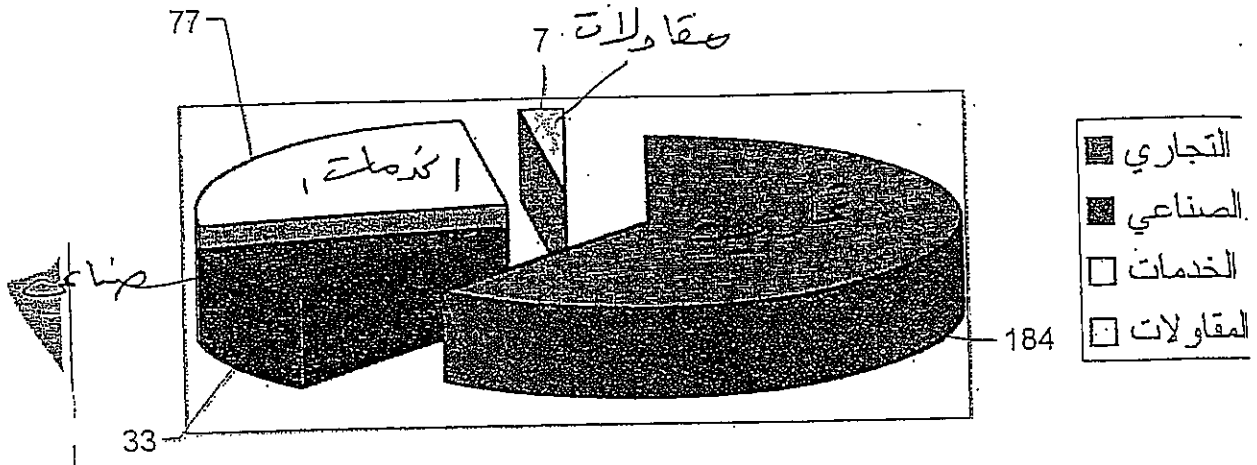

القطاع	التجاري	الصناعي	الخدمات	المقاولات
العدد	184	33	77	7

صدر : غرفة تجارة وصناعة محافظة رام الله والبيرة . التقرير السنوي للعام ١٩٩٨ . ص ٤٥.

ملحق رقم (١٦) . ويظهر المنشآت الجديدة من عام ١٩٩٤ ـ ١٩٩٨ .

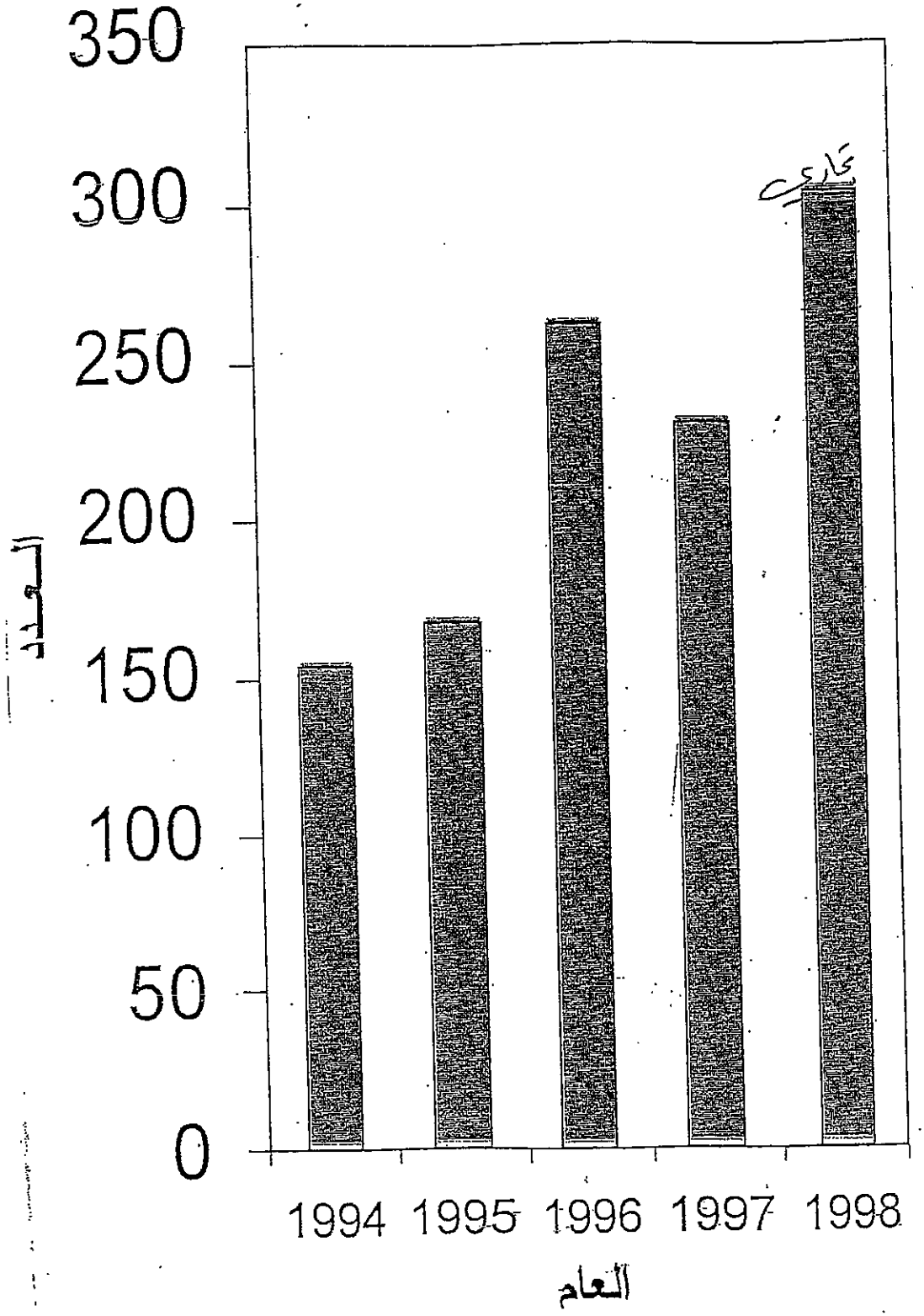

المصدر : غرفة تجارة وصناعة محافظة رام الله والبيرة ـ التقرير السنوي للعام ١٩٩٨ . ص ٤٦.

ملحق رقم (١٧) . ويبين المنتسبون للغرفة التجارية للعام ١٩٩٨، موزعون على القطاعات الاقتصادية المختلفة .

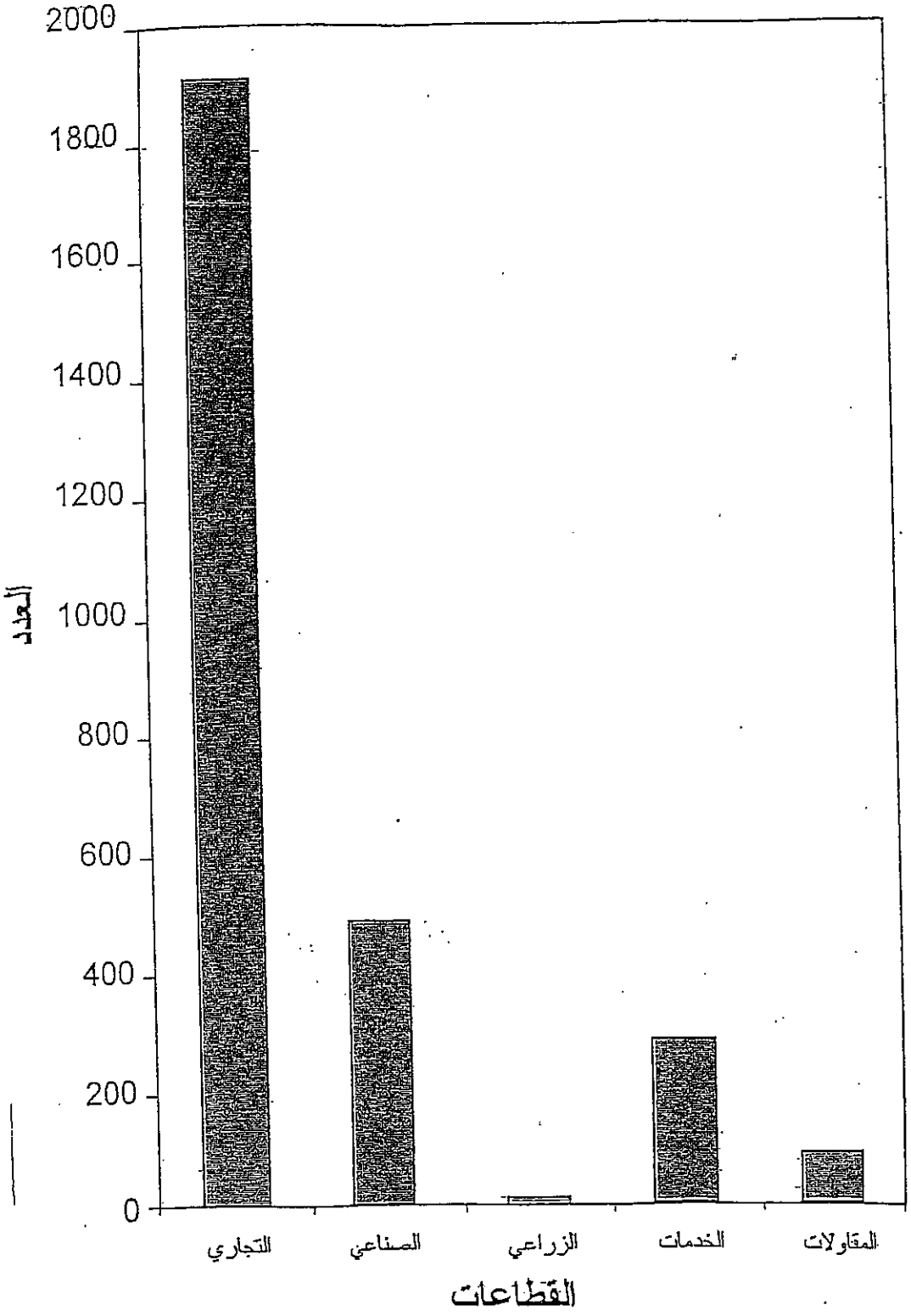

المصدر : غرفة تجارة وصناعة محافظة رام الله والبيرة . التقرير السنوي للعام ١٩٩٨ . ص ٤٧.

ملحق رقم (١٨) . ويظهر المنتسبون للغرفة التجارية للعام ١٩٩٨ .

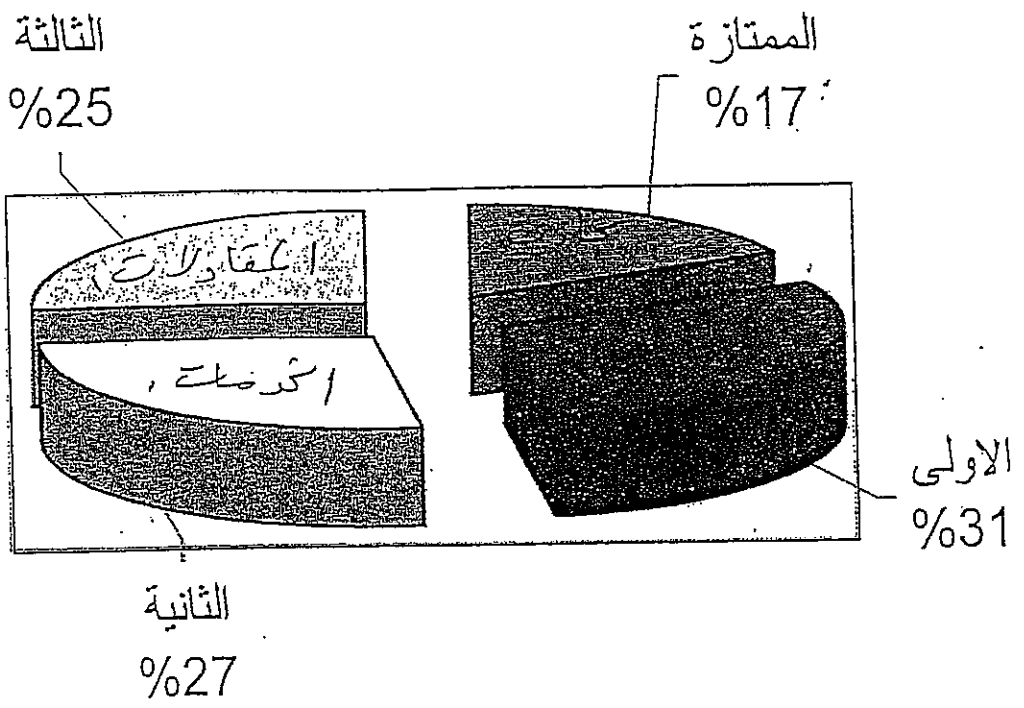

الدرجة	الممتازة	الأولى	الثانية	الثالثة
العدد	482	834	748	696

المصدر : غرفة تجارة وصناعة محافظة رام الله والبيرة . التقرير السنوي للعام ١٩٩٨ . ص٤٨.

ملحق رقم (١٩). ويظهر التطور في الغرفة التجارية من ١٩٩٥ – ١٩٩٩ .

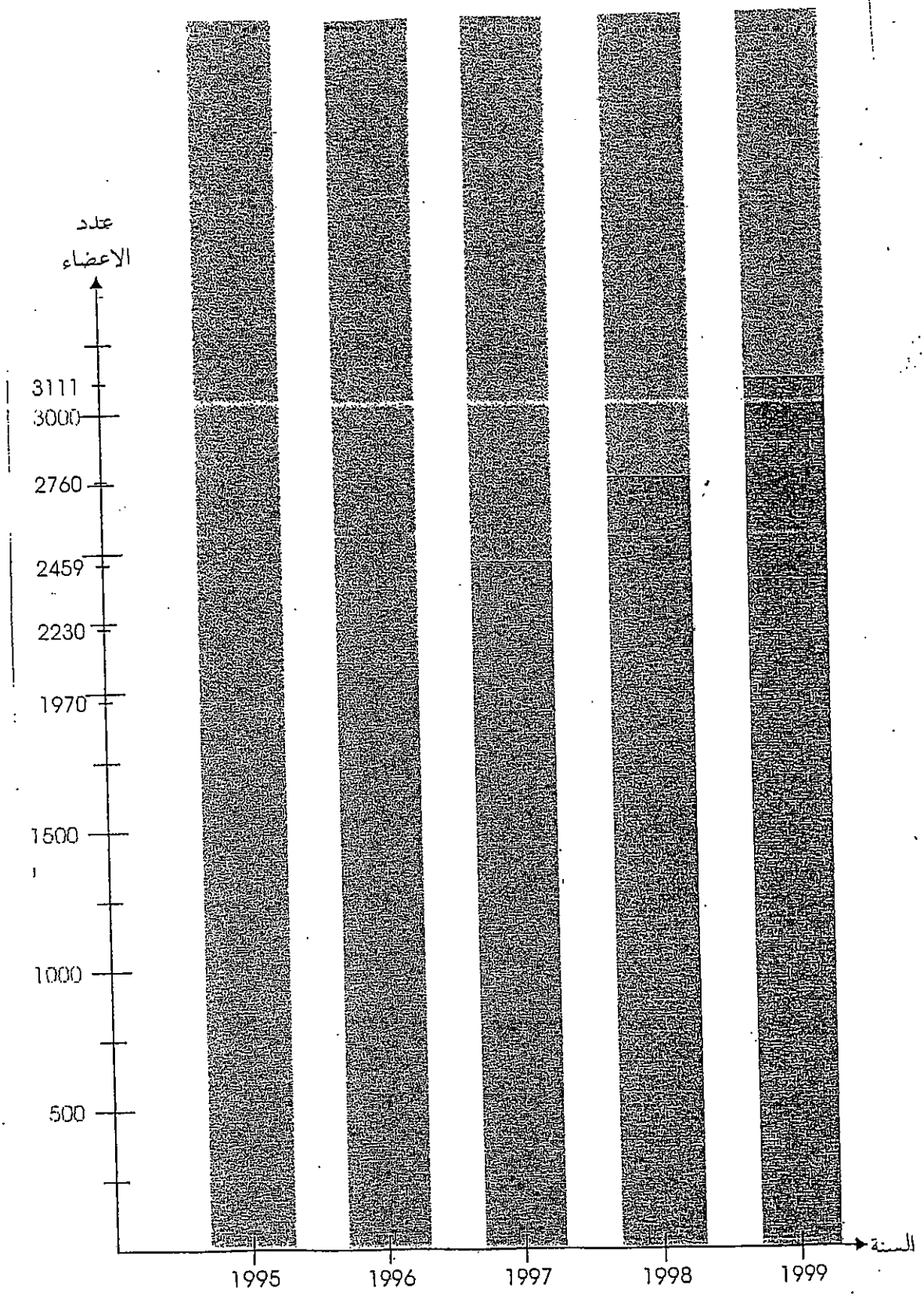

المصدر : غرفة تجارة وصناعة محافظة رام الله والبيرة . التقرير السنوي للعام ١٩٩٩ . ص ٣٥.

ملحق رقم (٢٠). ويظهر المنتسبون للغرفة خلال عام ١٩٩٩.

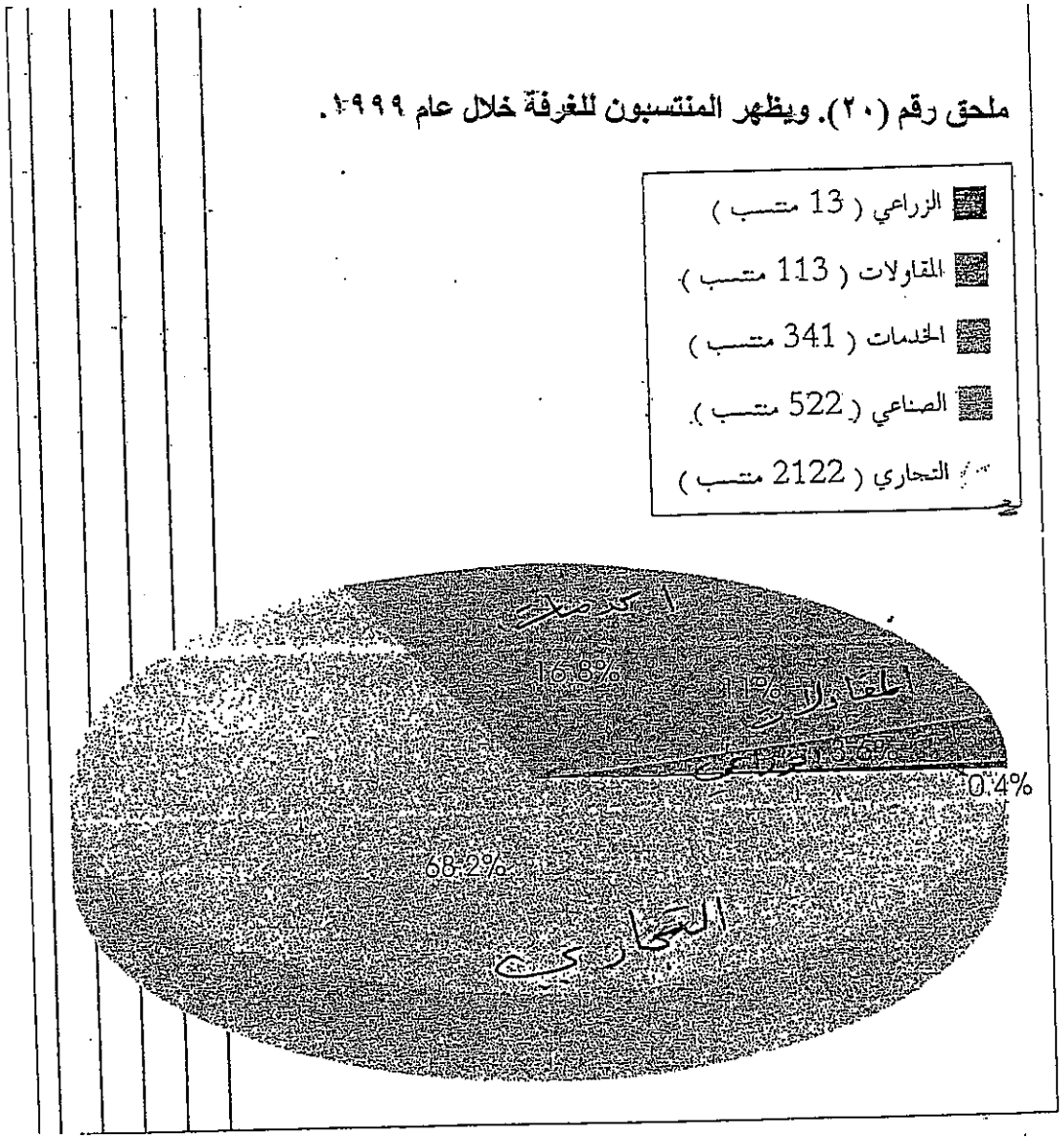

المصدر : غرفة تجارة وصناعة محافظة رام الله والبيرة . التقرير السنوى للعام ١٩٩٩ . ص ٣٩.

ملحق رقم (٢١). ويظهر عدد المنشآت الجديدة عام ١٩٩٩ .

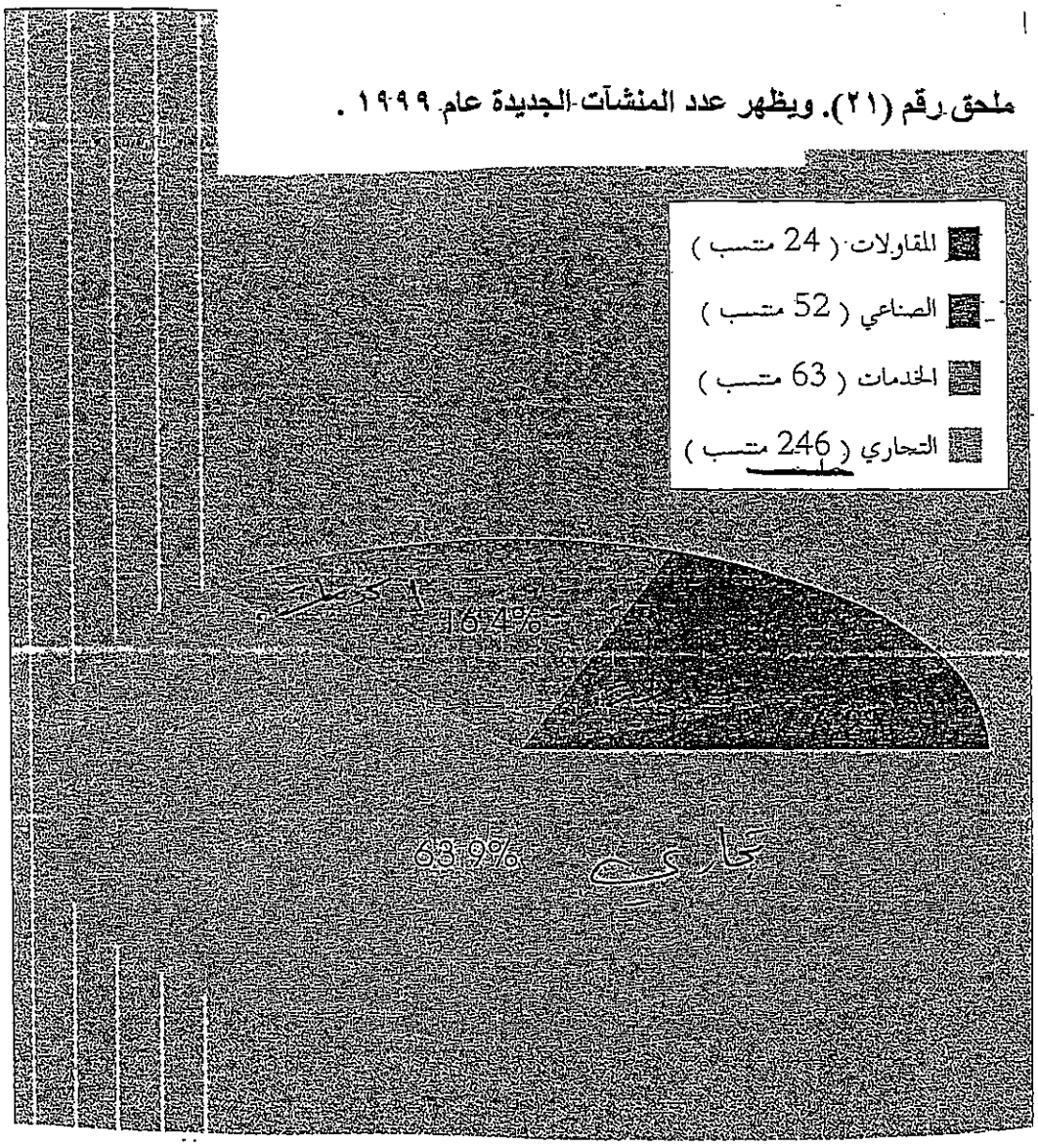

المصدر : غرفة تجارة وصناعة محافظة رام الله والبيرة . التقرير السنوى للعام ١٩٩٩ . ص ٤١.

ملحق رقم (٢٢). ويبين المنتسبون الجدد منذ العام ١٩٩٥ ــ١٩٩٩ .

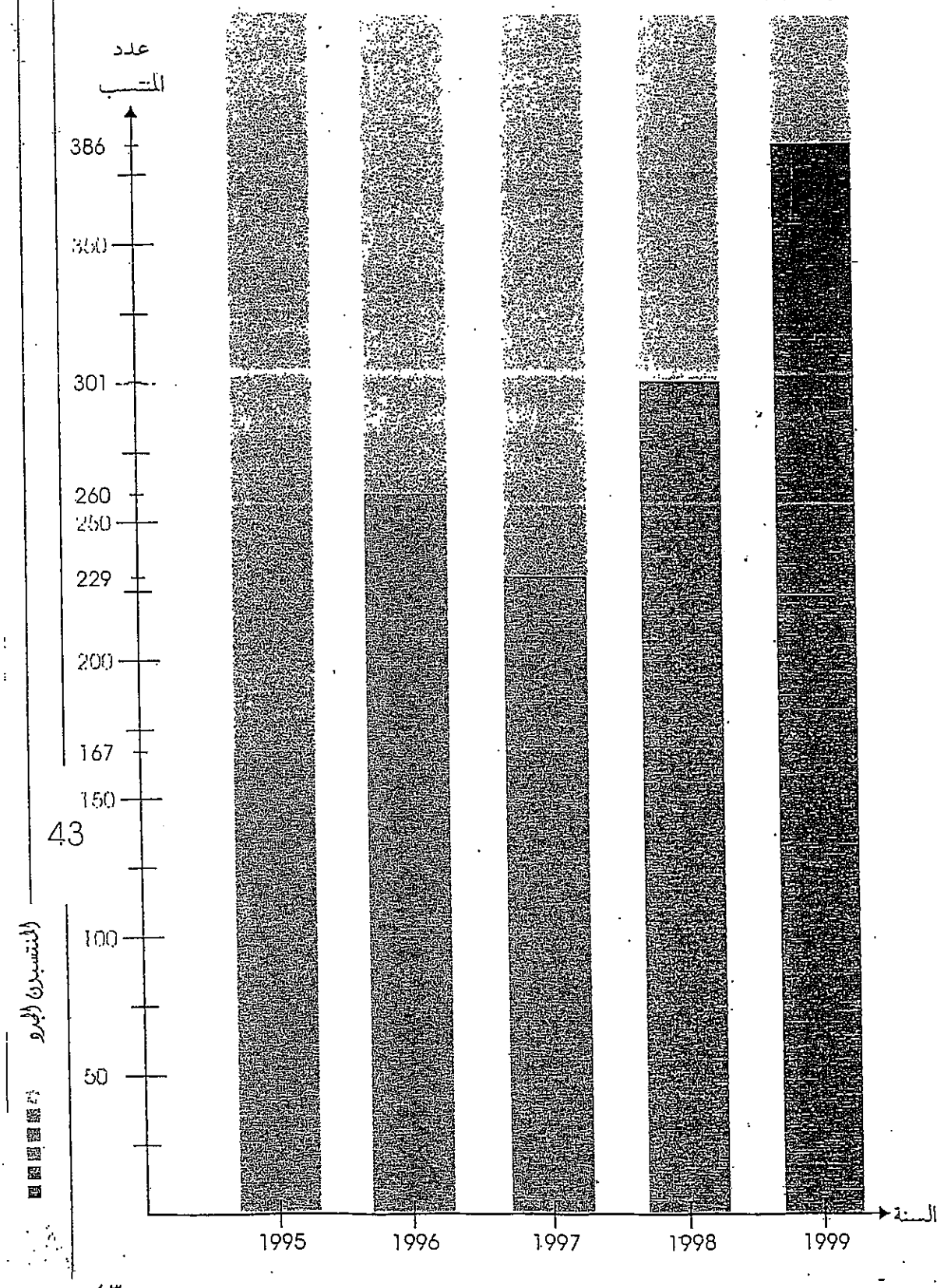

المصدر : غرفة تجارة وصناعة محافظة رام الله والبيرة . التقرير السنوي للعام ١٩٩٩ . ص ٤٣.

ملحق رقم (٢٣). ويظهر المنتسبون خلال العام ٢٠٠٠ .

حسب القطاعات الاقتصادية

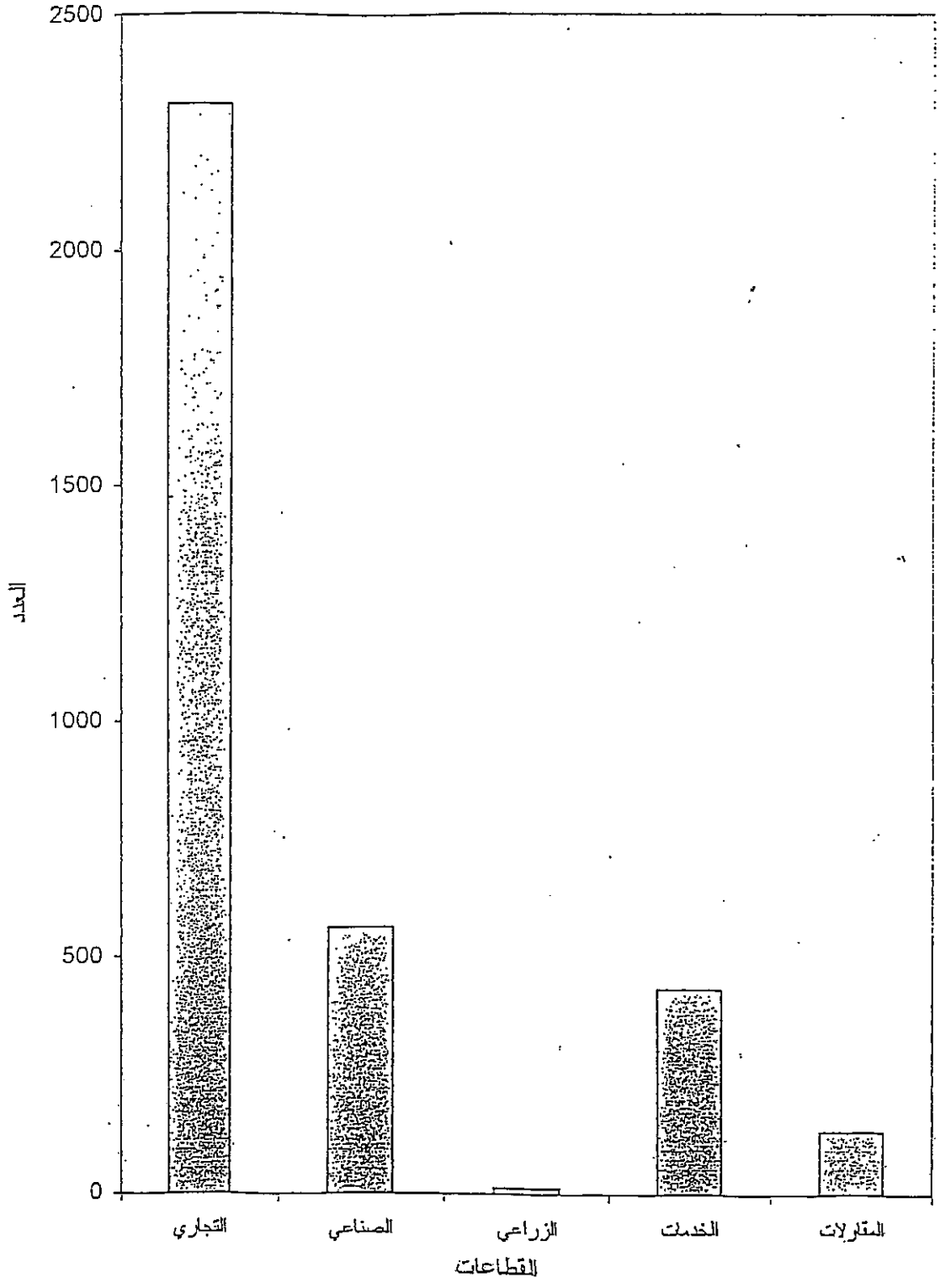

المصدر : غرفة تجارة وصناعة محافظة رام الله والبيرة . التقرير السنوى للعام ٢٠٠٠ . نشرة .

ملحق رقم (٢٤). ويبين التطور العضوية في الغرفة من ١٩٩٦ – ٢٠٠٠ ، والمنتسبون الجدد .

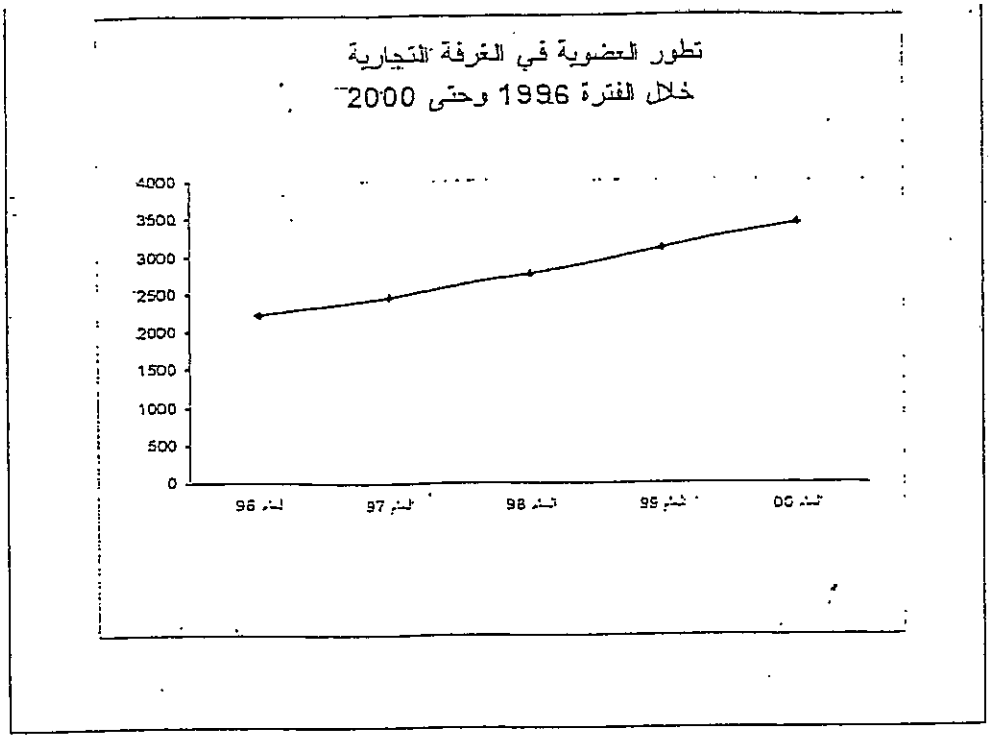

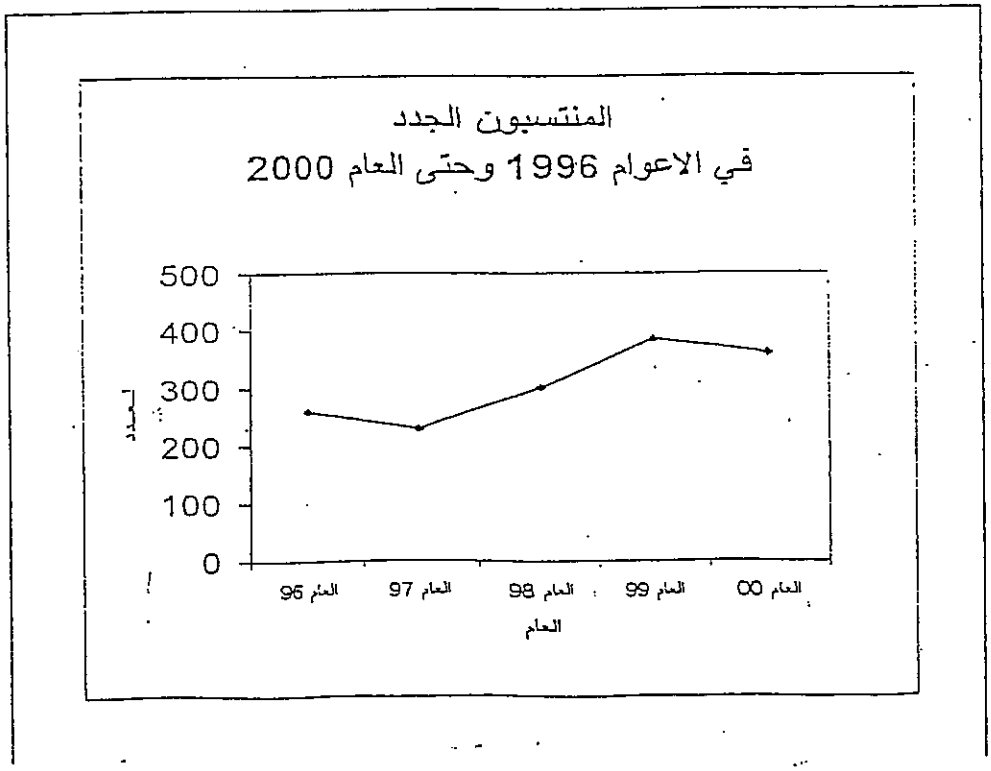

المصدر : غرفة تجارة وصناعة محافظة رام الله والبيرة . التقرير السنوي للعام ٢٠٠٠ . نشرة .

ملحق رقم (٢٥). يبين المنتسبون الجدد لعام ٢٠٠٠ ، وعدد المنشآت حسب القطاعات لعام ٢٠٠٠.

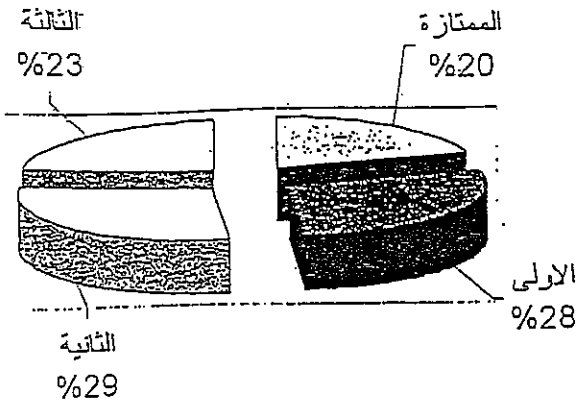

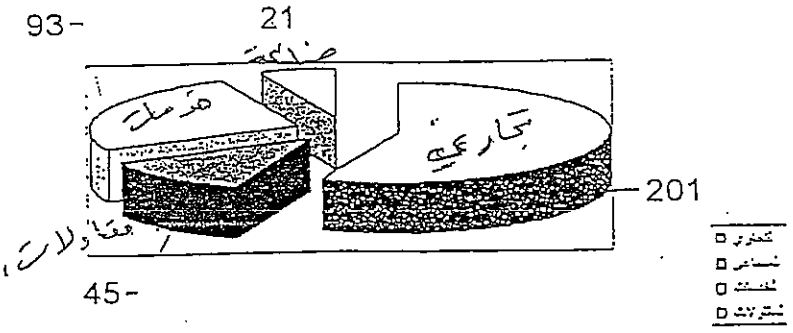

المصدر : غرفة تجارة وصناعة محافظة رام الله والبيرة . التقرير السنوي للعام ٢٠٠٠ . نشرة .

ملحق رقم (-٢٦) .ويبين تاسيس شركة يونيبال للتجارة العامة .

شركة يونيبال للتجارة العامة

شركة يونيبال للتجارة العامة، إحدى شركات المجموعة العربية الفلسطينية للاستثمار المحدود (أبيك)، تأسست عام ١٩٩٤ لتصبح اليوم من الشركات الرائدة في مجال تجارة المواد الاستهلاكية سريعة الحركة، موفرة بذلك للمستهلك الفلسطيني منتجات عالمية ذات جودة عالية. الأداء المميز لشركة يونيبال أدى إلى نمو المبيعات والأرباح وزيادة ثقة الشركات العالمية.

تفتخر الشركة بفريق العمل المتميز لديها، وتتمتع الشركة بتغطية عالية لجميع المناطق الفلسطينية، وتسعى لتحديث استراتيجية التوزيع بناءاً على احتياجات السوق.

تسعى يونيبال دوما إلى الحفاظ على ثقة المستهلك من خلال جودة المنتجات لتبقى الشركة الرائدة في فلسطين في مجال الاستيراد والتوزيع، كما تسعى للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني.

للسنة الثانية على التوالي تشارك يونيبال بعرض منتجات براون، التي تحظى بالصدارة العالمية ، وخصوصاً أدوات الحلاقة والتشذيب للرجال مثل كرورز، وماكينات نزع وازالة الشعر النسائية مثل سلك ابيل، والخفاقات اليدوية.

وتعتمد شركة براون في منتجاتها على التجديد والتحديث، بحيث تطرح للأسواق منتجات ذات تكنولوجيا حديثة، وتحرص الشركة أن تكون جميع منتجاتها ذات جودة عالية تلبي المعايير العالمية وكذلك متطلبات وتوقعات المستخدمين، كما تسعى براون الى طرح منتجات ذات تصاميم عصرية انيقة.

Unipal General Trading Company, an APIC subsidiary in Palestine, established in 1994, today is by far the leading FMCG distributor in the country, providing the Palestinian consumer with high quality international leading brands.

Unipal take pride in the quality of the management & sales team, and the largest retail coverage abiiity, always adapting it's strategies to the local market needs.

Unipal is working towards keeping its leading position in the market, and contributing to the growth of the Palestinian economy.

For the 2nd year in a row, Unipal is representing BRAUN products in the Palestinian Market. Braun products are designed to meet the highest standards of quality, function & design. BRAUN is convinced that a truly superior product that meets all consumers expectations can only be made by strictly adhering to the very highest standards of quality. BRAUN products are considered to be the world leader in Male Foil Shavers, Female Hair epilators and Hand Blenders.

BRAUN

designed to make a difference

شركة يونيبال
للتجارة العامة
Unipal General
Trading Company

Industrial zone,
Ramallah, Palestine
PO box 2190
Tel. +972 2 298 1060
Fax. +972 2 2981065
Gaza, Industrial zone
Tel. +972 8 280 3477
E-mail: info@unipalgt.com

المصدر :- دليل العارضين ، ص٤٦ .

ملحق رقم (٢٧) . ويظهر كيف ان بعض الشركات تاخذ مقرا لها في مدينة رام الله .

Company Profile

Located in the center of the West Bank in the city of Bituniya Ramallah, Fanar Heating Technologies offers advanced indoor & outdoor heating solutions for homes, offices, and buildings. It offers a variety of products and services that suits any type of project in the field of heating. Fanar focuses on offering superior service backed up by high quality products all passing international highest safety regulations. Its advanced heating solutions are reliable, comfortable, elegant and most importantly economical.

يقع مقر شركة فنار لأنظمة التدفئة في وسط مدينة رام الله متوسطة محافظات الوطن لتخدم جميع مدن الضفة الغربية و القدس.

تتميز شركة فنار بأنها الأولى والوحيدة في فلسطين التي تقدم الحلول الشاملة لأنظمة التدفئة. تتناسب أنظمة فنار لجميع الارضيات الداخلية و الخارجية للبيوت و الشركات ،متجاوزة بذلك عقبات وجوب التأسيس المسبق لأنظمة التدفئة المنزلية أو اختلاف أنواع الأرضيات من مبلاط وموكيت وباركيت .

تعمل شركة فنار على تلبية كافة أحتياجات الزبائن ومتطلباتهم بأحدث التقنيات وبتكنولوجيا عصرية ذات كفاءة عالية صديقة للبيئة ومطابقة لشروط السلامة العالمية حيث أنها الأكثر توفيرا لاستهلاك الطاقة في الأسواق الفلسطينية بمعايير دولية .

نسعى في شركة فنار إلى خلق مفهوم جديد للتدفئة، اخذين بعين الاعتبار متطلبات المواطن الفلسطيني و احتياجاته و محافظين على البيئة في إن واحد.

Fanar
Heating Technologies

شركة فنار
لأنظمة التدفئة
Fanar
Heating
Technologies

رام الله - بيتونيا، المنطقة الصناعية
تلفون : 02 2955467
جوال: 0599700914

المصدر :- دليل العارضين . ص32.

ملحق رقم (٢٨) ،ويبين المؤسسات والوزارات والاتحادات التي ظهرت في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية ، مع عرض تعريف عن هذه المؤسسات او الاتحادات او الوزارات وتبين اهدافها .

مؤسسة المقاييس الفلسطينية

مؤسسة المقاييس مؤسسة عامة تأسست في عام 1994 لتسهيل التجارة والإستثمار في المناطق الفلسطينية وذلك بتلبية احتياجات الأعمال والصناعة للأوزان والمقاييس وتقييم النوعية. ويقع المقر الرئيسي للمؤسسة في رام الله وهناك فروع لها في غزة والخليل ونابلس. وتسعى المؤسسة لرفع صحة المواطنين وسلامتهم وحماية البيئة. وتطور حالياً إطاراً قانونياً للبنية التحتية للنوعية في فلسطين..

وتوفر المؤسسة مجموعة من الخدمات للأعمال الجديدة والشركات القائمة لتضمن مطابقتها للمعايير والمواصفات من حيث النوعية وفهم الفوائد الكامنة وراء ذلك. كما أنها توفر الوصول للمقاييس الوطنية والدولية وتسهيلات الإختبارات المعتمدة ومعايرة المنتجات والمصادقة عليها، وتوفير خدمات التفتيش المستمر، وتؤمن التدريب في جميع هذه المجالات المختلفة، وكذلك المعلومات عن المعايير والمقاييس المحلية والدولية. وأخيراً، تسعى المؤسسة لدعم التعاون بين القطاعات العامة والخاصة والأكاديمية لتشجيع الإستثمار في مجالات فحص المنتجات والمقاييس والمواصفات والنوعية.

وتنظم نشاطات وخدمات المؤسسة بموجب عدد من الدوائر وتشمل الخدمات الفنية والتعاون والعلاقات والمعايير وتصديق النوعية والمقاييس الوطنية والموافقات ووسائل الإعلام والترويج وأنظمة المعلومات.

الإتصال:

www.psi.gov.ps

تلفون: 20- 2989650/2984144

فاكس: 20- 296443320

بريد إلكتروني: info@psi.gov.ps

المصدر :- معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني . دليل الاستثمار في فلسطين . ص٩٥ .

ملحق رقم (٢٩) .ويبين المؤسسات والوزارات والاتحادات التي ظهرت في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية ، مع عرض تعريف عن هذه المؤسسات او الاتحادات او الوزارات وتبين اهدافها

جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين

جمعية رجال الأعمال منظمة غير حكومية تأسست في عام 1996 لتخدم كمخزن للفكر لمجتمع الأعمال الفلسطيني.

أنها تخاطب أعضاءها ومجتمع الأعمال بشكل عام بمجموعة من المسائل، وذلك بتحليل السياسات والأنظمة والقيام بالدراسات الميدانية والمسوحات وتوفير المساعدة الفنية والتدريب الذي يهدف إلى تحسين شروط العمل والممارسات الإدارية.

وبالإضافة لذلك، توفر الجمعية منتدى للدفاع والتزكية وبحث أولويات القطاع الخاص الاقتصادي والاجتماعي وقيم التجارة الحرة والديمقراطية. أنها تنظم وتشارك بشكل فعال في المؤتمرات وندوات البحث والبعثات التجارية والمعارض والنشاطات الأخرى التي تدعم التجارة والاستثمار في فلسطين وتوثق الروابط الاقتصادية مع مجتمعات الأعمال الفلسطينية في الشتات.

كما أن خدمات الجمعية موجهة لجميع رجال الأعمال الفلسطينيين ولكنها تعطي امتيازات خاصة لأعضاء الجمعية.

الاتصال:
www.pba-palestine.org
هاتف: 02-2974637/2974636
فاكس: 02-2974004
بريد إلكتروني: palba@palnet.com

المصدر :- معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني . دليل الاستثمار في فلسطين . ص٩٦ .

ملحق رقم (٣٠). يظهر نوع الحرفة او الصناعة وصاحبها .

RAMALLAH MUNICIPALITY
MINISTRY OF HEALTH

بلدية رام الله

وزارة الصحة

رخصة الحرف والصناعات № 0627

LICENCE FOR CRAFT & INDUSTRY

إسم حامل الرخصة: .....

نوع الحرفة أو الصناعة: .....

صنفها في الذيل: .....

عنوان المحل : .....

تاريخ صدور الرخصة: .....

تاريخ إنتهائها: .....

رسم الرخصة: .....

رقم الوصل: ..... تاريخه: .....

التوقيع: .....

السلطة الوطنية الفلسطينية
وزارة الصحة
وحدة صحة البيئة
مديرية صحة رام الله

ملاحظات:١) يعمل بهذه الرخصة لمدة سنة كاملة من تاريخ صدورها في ١ كانون ثاني من كل سنة .

٢) لايجوز تحويلها لشخص آخر ويجوز إلغائها اذا جرى تغيير في الشروط التي تستمر الحرفة بمقتضاها .

٣) يجب تجديد الرخصة خلال شهر من إنتهائها ومن يتخلف يجرى اتخاذ الاجراءات القانونية بحقه.

٤) يجب عرضها في مكان ظاهر في المحل.

٥) على صاحب الرخصة ضرورة الإبلاغ عند إغلاق محله أو بيعه أو إلغاء الرخصة خلال شهر من تاريخ وقف ممارسة الحرفة وبعكس ذلك تستمر الرسوم ولاتلغى إلابعد دفع الرسوم عن سنة كاملة

المصدر :- بلدية رام الله "قسم الحرف والصناعات" .

ملحق رقم (٣١) . يظهر نوع الحرفة او الصناعة وصاحبها .

MINISTRY OF LOCAL GOVERNMENT
RAMALLAH MUNICIPALITY

MINISTRY OF HEALTH

وزارة الصحة

رقم المكلف ٩٠٠٩٤٦٠٨

№ 0618 رخصة الحرف والصناعات

LICENCE FOR CRAFT & INDUSTRY

إسم حامل الرخصة: مروان عبد ابراهيم عاشور

نوع الحرفة أو الصناعة: مطعم

صنفها في الذيل: الباجي

عنوان المحل: الصناعة

تاريخ صدور الرخصة: ١/١/٢٠٠٢

تاريخ إنتهائها: ٣١/١٢/٢٠٠٢

رسم الرخصة: ٣٠ دينار

رقم الوصل: ٢٠٠٢ تاريخه: ٢٠٠٢/١١/٠٣

السلطة الوطنية الفلسطينية
وزارة الصحة
وحدة صحة البيئة
مديرية صحة رام الله

التوقيع:

ملاحظات: ١) يعمل بهذه الرخصة لمدة سنة كاملة من تاريخ صدورها في ١ كانون ثاني من كل سنة .

٢) لايجوز تحويلها لشخص آخر ويجوز إلغائها اذا جرى تغير في الشروط التي تستمر الحرفة بمقتضاها .

٣) يجب تجديد الرخصة خلال شهر من انتهائها ومن يتخلف يجرى اتخاذ الاجراءات القانونية بحقه.

٤) يجب عرضها في مكان ظاهر في المحل.

٥) على صاحب الرخصة ضرورة الإبلاغ عند إغلاق محله أو بيعه أو إلغاء الرخصة خلال شهر من تاريخ وقف ممارسة الحرفة وبعكس ذلك تستمر الرسوم ولاتلغى إلابعد دفع الرسوم عن سنة كاملة

المصدر :- بلدية رام الله "قسم الحرف والصناعات "

جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY
كلية الآداب
الماجستير في التاريخ
ص.ب ١٤ بيرزيت - تلفون ٢٩٨٢١٧٣(٠٢)- فاكس 2982981

التاريخ: ٢٠٠٧/٢/٢٠

من: دائرة التاريخ والآثار/ برنامج ماجستير التاريخ العربي الإسلامي
إلى: بلدية رام الله

الموضوع: تسهيل مهمة.

لمن يهمة الأمر

إيمان نصار زغارنة حاملة هوية رقم ٩٤٣٢١٦١٥٠ وبطاقة جامعية رقم ١٠٥٥٣٦٤ هي إحدى طالبات برنامج ماجستير التاريخ العربي الإسلامي/ جامعة بيرزيت وهي بصدد جمع معلومات ومعارف يمكن ان توظفها في إعداد رسالتها للماجستير وهي بعنوان " اثر التحولات الاقتصادية على البنية السكانية والاجتماعية في رام الله من عام ١٩٩٤-٢٠٠٠". بما قد يوفر اضاءات واضحات حول الحالة الاقتصادية والاجتماعية في رام الله في ضوء قيام السلطة الوطنية الفلسطينية وهي فترة تمتاز بأهمية عالية.

وعلية أتمنى عليكم تسهيل مهمة هذه الطالبة وتزويدها بكل ما لديكم من مادة معرفية او إحصائية او سوا في سبيل انجاز العمل الأكاديمي المشار إلية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

د. عبد العزيز عياد
رئيس دائرة التاريخ والاثار
ومدير برنامج ماجستير التاريخ العربي الاسلامي
والمشرف على هذة الرسالة

Dep. of History
BIRZEIT UNIVERSITY

ملحق رقم 32 . ويظهر تسهيل مهمة الباحثة للمؤسسات الرسمية.
المصدر : كلية الدراسات العليا .

جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY
كلية الآداب
الماجستير في التاريخ
ص.ب١٤ بيرزيت - تلفون٢٩٨٢١٧٣(٠٢)- فاكس2982981

التاريخ: ٢٠٠٧/٢/٢٠

من: دائرة التاريخ والآثار/ برنامج ماجستير التاريخ العربي الإسلامي
إلى: مركز الإحصاء الفلسطيني

الموضوع: تسهيل مهمة.

لمن يهمة الأمر

إيمان نصار زغارنة حاملة هوية رقم ٩٤٣٢١٦١٥٠ وبطاقة جامعية رقم ١٠٥٥٣٦٤ هي إحدى طالبات برنامج ماجستير التاريخ العربي الإسلامي/ جامعة بيرزيت وهي بصدد جمع معلومات ومعارف يمكن ان توظفها في إعداد رسالتها للماجستير وهي بعنوان " اثر التحولات الاقتصادية على البنية السكانية والاجتماعية في رام الله من عام ١٩٩٤-٢٠٠٠". بما قد يوفر اضاءات واضحات حول الحالة الاقتصادية والاجتماعية في رام الله في ضوء قيام السلطة الوطنية الفلسطينية وهي فترة تمتاز بأهمية عالية.

وعلية أتمنى عليكم تسهيل مهمة هذه الطالبة وتزويدها بكل ما لديكم من مادة معرفية او إحصائية او سوا في سبيل انجاز العمل الأكاديمي المشار إلية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

د. عبد العزيز عياد
رئيس دائرة التاريخ والاثار
ومدير برنامج ماجستير التاريخ العربي الاسلامي
والمشرف على هذة الرسالة

جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY
كلية الآداب
الماجستير في التاريخ
ص.ب١٤ بيرزيت - ☎ تلفون٢٩٨٢١٧٣(٠٢)- فاكس2982981

التاريخ: ٢٠٠٧/٢/٢٠

من: دائرة التاريخ والآثار/ برنامج ماجستير التاريخ العربي الإسلامي
إلى: غرفة التجارة والصناعة

الموضوع: تسهيل مهمة.

لمن يهمة الأمر

إيمان نصار زغارنة حاملة هوية رقم ٩٤٣٢١٦١٥٠ وبطاقة جامعية رقم ١٠٥٥٣٦٤ هي إحدى طالبات برنامج ماجستير التاريخ العربي الإسلامي/ جامعة بيرزيت وهي بصدد جمع معلومات ومعارف يمكن ان توظفها في إعداد رسالتها للماجستير وهي بعنوان " اثر التحولات الاقتصادية على البنية السكانية والاجتماعية في رام الله من عام ١٩٩٤-٢٠٠٠". بما قد يوفر اضاءات واضحات حول الحالة الاقتصادية والاجتماعية في رام الله في ضوء قيام السلطة الوطنية الفلسطينية وهي فترة تمتاز بأهمية عالية.

وعلية أتمنى عليكم تسهيل مهمة هذه الطالبة وتزويدها بكل ما لديكم من مادة معرفية او إحصائية او سوا في سبيل انجاز العمل الأكاديمي المشار إلية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

د. عبد العزيز عياد
رئيس دائرة التاريخ والاثار
ومدير برنامج ماجستير التاريخ العربي الاسلامي
والمشرف على هذة الرسالة

جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY
كلية الآداب
الماجستير في التاريخ
ص.ب١٤ بيرزيت - تلفون٢٩٨٢١٧٣(٠٢)- فاكس2982981

التاريخ: ٢٠٠٧/٢/٢٠

من: دائرة التاريخ والآثار/ برنامج ماجستير التاريخ العربي الإسلامي
إلى: جمعية إنعاش الأسرة

الموضوع: تسهيل مهمة.

لمن يهمة الأمر

إيمان نصار زغارنة حاملة هوية رقم ٩٤٣٢١٦١٥٠ وبطاقة جامعية رقم ١٠٥٥٣٦٤ هي إحدى طالبات برنامج ماجستير التاريخ العربي الإسلامي/ جامعة بيرزيت وهي بصدد جمع معلومات ومعارف يمكن ان توظفها في إعداد رسالتها للماجستير وهي بعنوان " اثر التحولات الاقتصادية على البنية السكانية والاجتماعية في رام الله من عام ١٩٩٤-٢٠٠٠". بما قد يوفر اضاءات واضحات حول الحالة الاقتصادية والاجتماعية في رام الله في ضوء قيام السلطة الوطنية الفلسطينية وهي فترة تمتاز بأهمية عالية.

وعلية أتمنى عليكم تسهيل مهمة هذه الطالبة وتزويدها بكل ما لديكم من مادة معرفية او إحصائية او سوا في سبيل انجاز العمل الأكاديمي المشار إلية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

د. عبد العزيز عياد
رئيس دائرة التاريخ والاثار
ومدير برنامج ماجستير التاريخ العربي الاسلامي
والمشرف على هذة الرسالة

جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY
دائـــــرة التاريخ والآثـار
ص.ب14بيرزيت - ☎ تلفون2982173(02)- فاكس 2982173

التاريخ: 2009/1/29

من: د. عبد العزيز عياد/ دائرة التاريخ والآثار
إلى: إدارة بلدية رام الله،

الموضوع: تسهيل مهمة

تحية طيبة وبعد،،

الطالبة **إيمان نصار حماد زغارنة رقم الجامعي 1055436** هي إحدى طالبات الماجستير في تاريخ العربي الإسلامي في الجامعة. تقوم بإعداد رسالتها للماجستير في موضـــوع التطـــور التجارية في رام الله 1994-2000 وقد برزت ضرورة لمتابعة جمع معلومات إضافية حول الموضوع المبحوث بما يعطي الموضوع المبحوث حقه.

أرجو التكرم بالمساعدة والتزويد بـــ الوثائق المطلوبة قدر المستطاع بما يخدم تطور البحـــث العلمي في شأن فلسطين عموماً ورام الله على وجه التحقيق.

مع الاحترام والتقدير،،

د. عبد العزيز عياد
دائرة التاريخ والآثار

جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY
دائـــــرة التاريخ والآثـار
ص.ب14بيرزيت - ☎ تلفون2982173(02)- فاكس 2982173

التاريخ: 2009/1/29

من: د. عبد العزيز عياد/ دائرة التاريخ والآثار
إلى: إدارة مركز الاحصاء الفلسطيني .

الموضوع: تسهيل مهمة

تحية طيبة وبعد،،

الطالبة **إيمان نصار حماد زغارنة رقم الجامعي 1055436** هي إحدى طالبات الماجستير في تاريخ العربي الإسلامي في الجامعة. تقوم بإعداد رسالتها للماجستير في موضـــوع التطـــور التجارية في رام الله 1994-2000 وقد برزت ضرورة لمتابعة جمع معلومات إضافية حول الموضوع المبحوث بما يعطي الموضوع المبحوث حقه.

أرجو التكرم بالمساعدة والتزويد بـــ الوثائق المطلوبة قدر المستطاع بما يخدم تطور البحـــث العلمي في شأن فلسطين عموماً ورام الله على وجه التحقيق.

مع الاحترام والتقدير،،

د. عبد العزيز عياد
دائرة التاريخ والآثار

جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY
دائـــــرة التاريخ والآثـار
ص.ب14بيرزيت - تلفون2982173(02)- فاكس 2982173

التاريخ: 2009/1/29

من: د. عبد العزيز عياد/ دائرة التاريخ والآثار
إلى: إدارة غرفة التجارة والصناعة،

الموضوع: تسهيل مهمة

تحية طيبة وبعد،،

الطالبة **إيمان نصار حماد زغارنة رقم الجامعي 1055436** هي إحدى طالبات الماجستير في تاريخ العربي الإسلامي في الجامعة. تقوم بإعداد رسالتها للماجستير في موضـــوع التطـــور التجارية في رام الله 1994–2000 وقد برزت ضرورة لمتابعة جمع معلومات إضافية حول الموضوع المبحوث بما يعطي الموضوع المبحوث حقه.

أرجو التكرم بالمساعدة والتزويد بـــ الوثائق المطلوبة قدر المستطاع بما يخدم تطور البحـــث العلمي في شأن فلسطين عموماً ورام الله على وجه التحقيق.

مع الاحترام والتقدير،،

د. عبد العزيز عياد
دائرة التاريخ والآثار